

هذا الانفتاح الاقتصادي



د. فؤاد مرسى

هذا كتاب

لأنها أول دراسة جادة من نوعها تنشر في مصر تناقش سياسة الانفتاح الاقتصادي من موقف نقدي يبين المخاطر التي يؤدي لها التطبيق الجارى لهذه السياسة وتقتبع قصة الانفتاح الاقتصادي منذ مرحلة التحضير والإعداد التي يكشف لنا المؤلف أنها ترجع إلى ما بعد هزيمة ١٩٦٧، رغم أن التنفيذ الفعلي لها بدأ بعد حرب ١٩٧٣ والدراسة تكشف بموضوعية أن التطبيق الحالي لسياسة الانفتاح الاقتصادي يعنى — في نهاية الأمر — سيطرة رأس المال المحلي والأجنبي على الاقتصاد القومى ، ويتعارض مع المصالح الفعلية للشريحة العريضة من المواطنين ، وهى لا تخدم سوى الرأسمالية الطغرافية غير المنتجة . الأمر الذى تكشفه دراسة القوانين الصادرة فعلا مما يضر بمصالح الوطن الاقتصادية والسياسية ويؤدي إلى كساد التنمية .

وفي هذا الكتاب دفاع علمي عن القطاع العام ضد الهجمة الجذبة التي تهدف لتصفية وتفريغ محتواه .

ومؤلف الكتاب الدكتور **فؤاد مرسى** أستاذ الاقتصاد بجامعة الاسكندرية ووزير التموين السابق حلم من أعلام الدارسين في مصر كما أنه معروف بالموضوعية والاخلاص لهذا الوطن .

الثنى ٥٠ قرشاً

دار الثقافة الجديدة

٣٢ شارع صبرى أبو غلام - القاهرة

٨٨١٧١

٠

الغلاف للفنان

سعد عبد الوهاب

هذا الانفتاح الاقتصادي

١٠ الدكتور/ فؤاد مرسى

الطبعة الأولى

مارس ١٩٧٦

مقدمة

أخيراً ، وفي التعقيب على مناقشة مجلس الشعب لبيان الحكومة ، فوجيء المصريون برئيس الوزراء يفصح عن أنه لا يمكن أن نضل للاقتصاد الحر إلا بعد فترة زمنية ينصلح فيها مسارنا الاقتصادي ، وهكذا تحدت لأول مرة وبصفة رسمية طبيعة الاقتصاد الذى نجرى حالياً عملية بنائه باسم الانفتاح الاقتصادى .

وهذا الكتاب يروى قصة هذا الانفتاح الاقتصادى من خلال ملاحظتنا له منذ كان فى التحضير أملاً للرأسماليين يبدو مستحيلاً حتى أصبح سياسة عامة للدولة . وبشيء من التدقيق سنجد أن مرحلة التحضير قد امتدت لزمان طويل . فلقد بدأت همساً بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ، أفكاراً غامضة ودعوات غير محددة . ولكنها كانت تلتقى عندئذ حول أمرين أساسيين هما التشكيك فى كفاءة القطاع العام وأهمية الاستعانة برأس المال الخاص الأجنبى ثم المحلى . ولقد ظلت سنوات تخشى من الإعلان عن نفسها حتى تهيأت الظروف أخيراً فى إبريل ١٩٧٣ فارتفعت الدعوة

للافتتاح الاقتصادي إلا أنه لم يتح لهذا الافتتاح الاقتصادي — مرة أخرى — أن يوضع في التطبيق إلا أخيراً جداً ، وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وعندئذ أتضح له أن يكون سياسة عامة ترسي قواعد الاقتصاد الحر الجديد . وأتيح له بالتالي أن يعطي نتائج الأولوية التي لم تكتمل بمد والى — مع ذلك — تكشف منذ الآن عن اتجاهه الحقيقي لإعادة سيطرة رأس المال ، الأجنبي والمحلي ، على اقتصادنا القومي .

ومحاولة متابعة عملية الافتتاح الاقتصادي كانت تجري من جانبنا تباعاً وفي حينها . وعلى مدى سنوات تصدينا لاتجاه كنا نعرف منذ البداية غايته ومنتهاه . فالتجربة التي أقامتها الدولة باسم التحول الاجتماعي كانت — في النهاية — تجربة علوية تفتقد الجذور العميقة والمنظمة بين الجماهير التي كانت — مع ذلك — تمنحها التأييد العام بسخاء تطوعاً من جانبها وحداً عليها بأمل أن تنمو وتستقيم فيما بعد .

وكان القطاع العام عندئذ يحط الأمل المقنود على التجربة كلها . وبالمثل كان هو هدف كل الحملات المضادة . ولذلك ، فعندما عجزت السهولة عن متابعة أسلوب التنمية المخططة ، وتخلت بعد انجاز الخطة الخمسية الأولى عن البدء في الخطة الخمسية الثانية ، تهيأ المناخ لتوجيه السهام المسمومة إلى القطاع العام . فلما حلت هزيمة ١٩٦٧ تجددت الحملات بلهجة أشد وأعنف على القطاع العام بل وبدأت السهام تنوش التجربة كلها . من هنا — فيما نعتقد — بدأ التحضير للاقتصاد الحر وبدأ لذلك التحضير لسياسة الافتتاح الاقتصادي . وبدلاً من الأخذ بأسلوب الاقتصاد

الحرب لمواجهة الأعباء المتزايدة تطلعت الرأسمالية النامية لا بتزاد الدولة في محنتها ، وطالبتها بالتنازلات هنالك تقدمنا بدراسة هامة بعنوان (التعبئة الاقتصادية) صدرت في سبتمبر ١٩٦٨ وطرحت الدراسة معالم الخلاف في الرأي بين الرأسماليين والاشتراكيين قالت الدراسة تحاورهم في أدب جم « فئمة فريق يرد مصاعبنا الاقتصادية إلى طريق التحول الاشتراكي الذي اخترناه. وهم يقولون في مجالسهم ان الرأسمالية والمصلحة الفردية والحرية الاقتصادية كانت كفيلة بتجنب البلاد كل هذه المشكلات التي تشهدها كما أن السياسة الاجتماعية التي تستهدف زيادة كبيرة وسريعة في الدخل القومي وتوسعا في الخدمات وعدالة في التوزيع هي سياسة طموح طموحا غير واقعي كان لابد أن تفضى إلى ما نحن فيه من صماب . ومن ثم فالحل عندهم يكن في استهداف معدلات نمو « معقولة ، تتناسب مع إمكانياتنا وفي تصفية الجزء كبير من القطاع العام والافلاخ عن التخطيط — ولكنهم يترجمون هذا الكلام حين يكتبون بلغة تختلف قليلا فترى حديثهم « يتركز ، حول تشجيع القطاع الخاص وأهمية الاستثمارات الأجنبية واقتراح الحلول العملية التي تتناقض جذريا مع التخطيط المركزي ونحن نرى — مع كل الاشتراكيين ومع جماهير شعبنا العريضة — أن طريق التحول الاشتراكي هو طريقنا الوحيد ، وأنها حققتنا فيه منجزات كبيرة ، وأن ما ثار من صماب مرده قصور في التطبيق أو قيود فرضت على التحول الاشتراكي . كما نرى أن وضع الدولة الاقتصادي في إطار التحول الاشتراكي هو خير ركيزة يمكن الاعتماد عليها في مواجهة اقتصاد الحزب » . والدراسة

نستأهل الرجوع إليها بالكامل لسكنا نورد منها جزءها الثانى
بمنوان (القطاع العام : ضمان للاستقلال ، وأساس للتنمية ، وقاعدة
للتحول إلى الاشتراكية) وفيه رد مباشر على الحملة التى استهدفت
القطاع العام، ودعوة لتطوير جذرى للقطاع العام من خلال تطوير علاقات
الانتاج بداخله وقد جعلناه الفصل الأول من الكتاب وعنوانه
لماذا القطاع العام ؟

وخذت الحملة على القطاع العام بعض الشيء واتخذت بعد ذلك
صورة دعوة (لإتاحة الفرصة) أمام رؤوس الأموال الأجنبية . وأخيراً
اجتمع مجلس إدارة اتحاد الصناعات فى يناير من عام ١٩٧٠ وناقش خطة
جديدة لتشجيع القطاع الخاص فى الصناعة وكانت الخطة تركز
على تعديل قانون تنظيم الصناعة الصادر فى عام ١٩٥٦ (بما يتيح الفرصة
أمام رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى المشروعات الصناعية المسموح
باستثمار رأس المال الوطنى فيها ، وإعطاء رؤوس الأموال من احدى
دول الجامعة العربية أو المفترين العرب الأولوية) وثنى (الأهرام
الاقتصادى) على الدعوة فكتب فى نفس الوقت يقول « إن مجالات
العمل الصناعى فى مصر ليست لها حدود . وإن فى إمكاننا أن نضع الحدود
التي فى ظلها يسمح لرأس المال الأجنبى بالعمل فى بلادنا ، كما هو حادث
بالفعل بالنسبة لقطاع البترول » . ولنتوقف هنا لحظة . فمن أجل الدفاع
عن رأس المال الأجنبى عندئذ ، كانت الحجة — وهى حقيقة — أن
مجالات العمل الصناعى فى مصر ليست لها حدود . ولقد قلبت هذه الحجة

رأساً على عقب ، في أيامنا هذه ، فأصبح الانفتاح الاقتصادي مطلوباً للخلع مما يسمى بالانفتاح ، وبالذات من انفتاح مجالات العمل الصناعي . ومع ذلك فلم تلق الدعوة لرأس المال الأجنبي صدى يذكر عندئذ ، فنقد كان ملحوظاً فيها أنها مجرد أرضية لفتح المجال أمام رأس المال المحلي . وكان معروفاً مقدماً أنه في ظروف الرأسمالية العالمية اليوم ، لا يمكن أن يأتي رأس المال الأجنبي إلا في (حمى) رأس المال المحلي وبالمشاركة معه . ومن ثم فأى دعوة للسماح لرأس المال الأجنبي بحرية الاستثمار في مصر إنما هي في الواقع دعوة لحرية رأس المال المحلي نفسه

لكن في سبتمبر ١٩٧١ صدر قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ٦٥ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة ، ليتيح الفرصة أمام رأس المال العربي بالذات ، إذ يعترف له بضمانات ضد الحراسة والتأميم وبمزايا أخرى من التسهيلات والإعفاءات الضريبية ، ولينح نفس المزايا للمال الأجنبي لكن بشرط موافقة مجلس الوزراء واعتماد رئيس الجمهورية ولقد تم في الوقت نفسه تأسيس البنك المصري الدولي للتجارة الخارجية والتنمية ، بمحجة محاولة اجتذاب المال العربي فلقد كان الغرض الأساسي منه هو أن تجتمع لديه الثروات العربية ليتولى بدوره توظيفها في خدمة الاقتصاد المصري كذلك انضمت مصر إلى اتفاقيات ضمان الاستثمار الأجنبي ، سواء كانت على المستوى الدولي في نطاق البنك الدولي أو على المستوى العربي . وبالفعل وضعت اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

كل ما هنالك أن المسال العربى لم يجتذب إلى مصر ، وعلى العكس تم اجتذاب البنك المصرى الدولى — بماله المصرى — إلى المال العربى ، فأسهم مع عدة بنوك عربية وأوروبية فى إنشاء البنك العربى الأوروبى ، وتم تحويله هو نفسه إلى مصرف عربى دولى غير خاضع لسيادة مصر

حتى ذلك الحين لم تكن كلمة (الانفتاح الاقتصادى) قد سكت بعد . وفى بيان الحكومة الجديدة أمام مجلس الشعب بتاريخ ٢١ من إبريل ١٩٧٣ أعلن لأول مرة فى الواقع عن هدف (الانفتاح الاقتصادى لتطوير اقتصادنا القومى ، ولدفع حركة البناء بما يحقق مصالح البلاد) . وشرح البيان هذا الهدف بأن (سياسة الحكومة تقوم على ضرورة الانفتاح على العالم الخارجى ، فلا تقيم أية حدود أمام حركتنا الاقتصادية الوطنية للسير بالتنمية بأسرع معدل ممكن) لكن الحكومة طرحت عندئذ إمكانية إستخدام رأس المال العربى والأجنبى فى ميدان الإسكان فقط ، إذ أعانت عزمها على أن (تشجع رأس المال العربى والأجنبى للمساهمة فى مشروعات الاسكان الفاخر وفوق المتوسط واستيراد مواد البناء والمهمات اللازمة لهذا الاسكان) .

ومع ذلك ، فلقد استطاع مجلس الشعب فى رده على بيان الحكومة أن يستشف الدلالة الحقيقية للانفتاح الاقتصادى المنشود ، فقال : « يبدو أن الانفتاح الاقتصادى يتناول ناحيتين أساسيتين هما التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية » .

اسكن ، لم أعص شهور قليلة حتى كانت لجنة مشتركة منبثقة من مجلس

الشعب قد اجتمعت برئاسة محمود أبو وافية ومصطفى كامل مراد ، ووضعت برنامجاً اقتصادياً كاملاً ، دعت فيه للانتتاح الاقتصادي تحت عنوان (تفيير المقومات الأساسية للاقتصاد المصري) . وفتحت المناقشة بعد ذلك بقليل فيما سمي عندئذ بالمتغيرات الدولية . في ذلك الوقت ، كانت لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب برئاسة الدكتور أحمد أبو اسماعيل قد بدأت عملية استقصاء واسعة عن شركات القطاع العام التي حققت خسائر من واقع الموازنة التقديرية لسنة ١٩٧٢/٧١ ، ١٩٧٣/٧٢ ، كما شكلت لجنة لاستظهار الحقائق في موضوع ارتفاع أسعار الحديد وتجارة الخردة وبدأت العملية عندئذ على حقيقتها بوصفها عملية التفاف أخرى حول القطاع العام لإثبات فشله مالياً ، ومن ثم يسهل الإجهاز عليه من أضعف حلقاته . هنالك في أغسطس ١٩٧٣ وضعت دراسة مقابلة ركزت فيها على المعوقات التي تقف في طريق تقدم القطاع العام وتطوره . وانتهت الدراسة بمقال عنوانه (القطاع العام إلى أين ؟) كان تحليلاً لأسباب الخسارة المالية في القطاع العام ويشكل هذا المقال الفصل الثاني من الكتاب الحالي

ثم كانت حرب أكتوبر ونجددت المحاولة بعدها مباشرة بصورة أكثر صراحة . ففي تقرير لجنة الخطة والموازنة رداً على مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٤ ، طرحت اللجنة موضوع الانتتاح الاقتصادي في صورة تساؤل عام « لماذا لا نفتح الأبواب أمام الاستثمار العربي في الإنتاج المصري بالمساهمة في شركات القطاع العام ؟ » كان المطلب إذن هو المشاركة من جانب رأس المال العربي في شركات القطاع العام . ثم خطا التقرير خطوة

أخرى : « من الممكن فتح باب الاستثمار الخاص العربى والمصرى فى ٤٩٪ من أسهم هذه الشركات . إن هذا يفتح الباب أمام رؤوس الأموال العربية والخاصة للاستثمار فى كافة أنواع النشاط فى جمهورية مصر العربية » . إذن فهى الدعوة لبيع القطاع العام إلى رأس المال الخاص ، العربى والمحلى . وفى النهاية أطلقت اللجنة دعوتها (لوضع خطة لتشجيع القطاع الخاص بالسماح له بإنشاء شركات مساهمة فى المجالات الاستثمارية ذات العائد السريع مثل صناعة الابس . أو الأحذية ، ويستوجب الأمر كذلك ضرورة السماح لهذا القطاع بتملك نسبة معينة فى شركات القطاع العام حيث يودى ذلك إلى إيجاد رقابة فعالة على حسن سير الإنتاج عن طريق الجمعيات العمومية لهذه الشركات » هكذا طرح الأمر بصراحة كاملة : حرية الاستثمار لرأس المال المحلى فى كل من القطاع العام والقطاع الخاص . هنالك فى فبراير ١٩٧٤ كتبت مقالا عنوانه (القطاع العام والاستثمار الخاص) أجهز بالحجة على فكرة بيع القطاع العام ، وتصدى الاتحاد العام للعمال بدوره للفكرة ، فاختمت إلى حين . وقد أوردت المقال هنا فى الفصل الثالث .

وفى ما بعد صدرت ورقة أكتوبر تدشيناً لمصر الانفتاح الاقتصادى . وبذلك تهيأت الظروف لوضع قانون الاستثمارات الأجنبية الذى أصدره مجلس الشعب بالفعل فى يونيو ١٩٧٤ وهو يعتبر بحق قانون الانفتاح الاقتصادى ولقد تخللت مناقشة مشروع القانون لحظات خاطفة بالغة الدلالة إذ كثفت وحدها مواقف كاملة . ففى وجه معارضة منتظمة من جانب عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة من النواب مثل الدكتور محمود القاضى - ومحمد عبد السلام الزيات وأحمد طه وأبوسيف يوسف ، كنا نسمع نائباً يقول

مثلا ان « المشروع غير عميق للانفتاح الاقتصادى المنشود » وسمع نائبا آخر يدفعه الحماس فيصرخ « إذا كان المشروع متعارضا مع الميثاق أو الدستور فلنغيرها » . حق ورقة أكتوبر غدت متخلفة عن المطلوب . فالورة تقول مثلا « الانفتاح الاقتصادى يزيد من أهمية التخطيط لأن خير وسيلة لاجتذاب المستثمر هى أن نعرض عليه مشروعات مدروسة مرتبطة بعضها ببعض » . لكن النواب لم يكونوا يريدون تقييد الاستثمار الاجنبى بالخطوة . وعندما كشف أحد النواب ببساطة عن قلقه الحقيقى من أن « فى هذا المشروع اتجاها إلى تعديل شكل الاقتصاد المصرى من اقتصاد موجه إلى اقتصاد غير موجه » اكتفى النواب باسكاته بينما أعلن الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزارة عندئذ عن فكرته الجديدة قائلا : « اقتصادنا اقتصاد مختلط » . بل واستقبلت تارة فى الدفاع عن مشروع القانون قائلا « لا أعتبر هذا القانون وحده كافيا لتحقيق مرحله الانطلاق إلا إذا آزره تعديل قوانين أخرى » وهو ما حدث بعد ذلك — وتارة أخرى قائلا « إننا نريد أن يكون للرأسمالية الوطنية نفس الحقوق التى تتمتع بها الرأسمالية العربية أو الأجنبية » وهو ما تم أيضاً . وتارة أخرى يقول — ولا ندرى كيف — « ان هذا القانون هو رد فعلى وعملى على أننا لم نخرج إطلاقا عن خططنا السياسى والاقتصادى الذى رسمته مواثيقنا الثورية » ولذلك كتبنا عندئذ مقالين أحدهما تحت عنوان (الأوضاع الجديدة فى سوق المال المالية) قلنا فيه إن رأس المال الاجنبى قد يأتى إلى بلادنا لأسباب سياسية فى الأساس ، وانه فيما عدا ذلك ، فلن يأتينا سوى النذر اليسير من المال العربى أو المال الاجنبى . وفى المقال

الثانى بعنوان (الاستثمارات فى مصر — المشاكل والحلول) وضمنا تحميلا لقانون الاستثمار الأجنبى ، طالبنا فى نهايته بتعديل القانون الجديد الذى يشكل خطرا على الاستقلال الاقتصادى للبلاد .

لكن عند هذا الحد تكون قد انتهت مرحلة التحضير للانفتاح الاقتصادى وبدأت مرحلة التنفيذ . ولقد كان صدور قانون الاستثمار الأجنبى بداية للتنفيذ استندت فى الواقع إلى فئة اجتماعية كان وجودها يتأكد يوما بعد يوم ، وأصبحت مصدراً لكثير من المتاعب الاقتصادية والاجتماعية فى حياتنا — وأعنى بها الرأسمالية الكبيرة الجديدة . ولقد تمالت الصيحات من كل مكان تطالب بمواجهتها تارة باسم الرأسمالية الطفيلية وتارة باسم الدخول الطفيلية ، وكتب الرئيس السادات رسالة بالغة الأهمية فى بداية فبراير من العام الحالى يدعو للملاحقتها بالضرائب ، غير أننا رأينا أن الضريبة لن تكفى وطالبنا بتصفيتها فهى السند الاجتماعى لرأس المال الأجنبى . وكان ذلك على صفحات (الطليعة) فى عددها الصادر فى مارس الماضى ، وقد وجدت مكانها أخيراً بين فصول هذا الكتاب

وفى الشهور الثلاثة الأخيرة عكفت على دراسة نتائج وضع سياسة الانفتاح الاقتصادى فى التنفيذ . ولا أستطيع أن أدعى أن هذه السياسة قد أعطت بعد كل نتائجها ، كالأستطيع أن أزعم أن كل ما توصلت إليه من نتائج هى نتائج نهائية ، غير أن ما وضعت عليه يدى من معلومات وبيانات كان كافياً للتوصل إلى نتائج بالغة الدلالة بالنسبة لمستقبل البلاد على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ولقد توصلت بصفة خاصة إلى أنه — على نحو ما كان يأمل دعاة
الانفتاح الاقتصادي — قد تم فعلا إصدار مجموعة متكاملة من القوانين
تفسير المفومات الأساسية للاقتصاد القومى ، كذلك تم تغليب المفهوم
الرأسمالى لتنمية القوى المنتجة بداخل الاقتصاد المصرى ، وأخيراً فلقد
تم تأكيد السيطرة لعلاقات الانتاج الرأسمالية داخل الاقتصاد والمجتمع ومن
ثم بقى أن تتأكد في الدولة

اننا لنجادل أبداً في حقيقة أن اقتصادنا القومى يوجد في مأزق
يصعب الخروج منه ولا يمكن أن نجادل أيضاً في حق بل في واجب كل
مسئول في البحث عن مخرج من هذا المأزق . ولكننا نجادل بشدة في
صلاحية سياسة الانفتاح الاقتصادي كما طرحتها القوانين والقرارات التي
صدرت منذ منتصف عام ١٩٧٤ حتى الآن ، ونرى فيها على العكس
خطراً يهدد التنمية الاقتصادية والعلاقات الطبقية والتحول الديمقراطي،
ومن وراء ذلك كله خطراً يهدد الاستقلال الوطنى سياسياً واقتصادياً

فمن جانب ، يسلم الاقتصاديون في العالم الثالث مثلاً بأنه « كلما أدمج
البلد النامى اقتصاده القومى في الاقتصاد الرأسمالى العالمى كلما صار تابعا ،
وكالما تعددت القيود التي توضع على حريته في تحديد أهدافه وتحديد
قوميا مستقلا » . هكذا تقول مؤسسة داج همرشولد في تقريرها السنوى
المصادر في العالم الحالى . وتنتأكد سلامة هذا المعنى في ظروف الأزمة
المستعصمة والمنفاقة باضطراب في السنوات الأخيرة للنظام الرأسمالى
ويدرك الجميع أكثر وأكثر أن تطور الرأسمالية في هذه الظروف لايعنى

سوى تفاهم وتعميق التناقضات الداخلية والخارجية التي لا يمكن حلها داخل حدود الكيان الرأسمالي ذاته . فالرأسمالية العالمية عاجزة عن تقديم الحل لنفسها ، وهى أعجز عن تقديمه لبلدان العالم الثالث . وعندئذ ، فإن خطر التبعية للرأسمالية العالمية يصبح خطرا بالتبعية للرأسمالية فى حال احتضارها . وكم يولد هذا الوضع من تناقضات ، سرعان ما تنعكس على اقتصادنا القومى المتخلف اضعاافا مضاعفة . مثال ذلك التضخم الذى نماني منه حاليا . فالسوق المصرية مفتوحة الآن على مصراعيها على السوق الرأسمالية العالمية التى تنقل إلى الداخل كل ما يجرى من تضخم وأزمة فى الخارج . فلماذا تركها مفتوحة تتلقى صدمات الخارج بلا مقاومة منا ؟ ان استيراد التضخم ليس قدرا محتوما علينا . وباستطاعتنا دائما أن نقف فى وجهه ، سواء بعزل اقتصادنا القومى عن تأثيرات السوق الرأسمالية العالمية ، أو بالحد من تأثيراتها السلبية والضارة على اقتصادنا القومى . لكن ماذا نفعل وسياسة الانفتاح الاقتصادى هى فى الجوهر سياسة الانفتاح على السوق الرأسمالية العالمية ؟

ومن جانب آخر لا ترى الدوائر الرأسمالية العالمية أن كل ما فعاناه من أجل الانفتاح عليها كاف لإغرائها باستثمار أموالها فى مصر . ففي شهر أكتوبر الماضى مثلاً عقدى القاهرة مؤتمر رجال الأعمال الأمريكيين والمصريين ، المجتمعين بوصفهم اللجنة المشتركة المصرية الأمريكية لبحث فرص أكبر للتعاون فى المجال الاقتصادى . غير أن المؤتمر انفض بقرار وحيد هو تكوين لجنة عمل (لدراسة قانون الاستثمار المصرى على النحو الذى

يضمن جذب عدد أكبر من رؤوس الأموال لإقامة المشروعات في مصر) — فالملطوب هو دراسة القانون أى تعديله ، فقد اعتبر غير كاف لرجال الأعمال الأمريكيين وتعبيراً عن عدم رضاهم اتفق على عقد الاجتماع القادم في واشنطن ، لكن بعد سنة كاملة ، في خريف عام ١٩٧٦ . غير أن البيان الذى صدر عن المؤتمر كان طريفاً حقاً يقول البيان « وتطالب اللجنة بالإسراع فى استثمار رؤوس الأموال المتوفرة فى المنطقة » وهكذا ففى اجتماع مصرى أمريكى ينتهى رجال الأعمال الأمريكان بمطالبة رجال الأعمال العرب بسرعة استثمار أموالهم فى مصر . وهذا هو التوقع الطبيعى من جانب الرأسمالية الأمريكية . ثم يستطرد البيان فى وضع شروط الأمريكان « كذلك حدد الجانبان المشاكل التى تعترض تطوير العلاقات الاقتصادية التى يجب إزالتها ، وطالب الجانب الأمريكى فى اللجنة بضرورة ترشيد سياسة التحويل النقدى لتهيشة المناخ للاستثمارات فى مصر » أى أنه بضرورة تخفيض الجنيه المصرى أولاً

وأطرف من هذا كله تصريح توماس ميرفى رئيس جبرال موتورز ورئيس الجانب الأمريكى عن البيان المشترك لقد سئل عن المقصود بالمشاكل التى تعترض العلاقات الاقتصادية فكانت إجابته « أى مشروع استثمارى لابد وأن يتوفر له مناخ سياسى مناسب » إلى هنا والكلام عادى وله منطقه لكن بقيه الجملة اصبح معنى « حيث أن الحروب والمشاكل تتعارض مع فكرة زيادة الاستثمار » إذن فالملطوب هو انتهاء الحروب لىكى يأتى رأس المال . ويستطرد الرجل فى صراحته التى يحسد عليها : « وعندما نقرر أن نضع استثمارات لنا فى مصر فلا بد من التفكير

في المآمل الاجتماعية والاقتصادية وظروف المنطقة التي نستثمر فيها » .
وإذ المطلوب هو إعادة النظر في كل شيء ، وينتهي الرجل من كلامه
قائلاً « على أى حال فإننا قد حصلنا على تأكيدات الحكومة بأنهم سيقومون
بكل الجهد لازالة أى عقبات أمام الاستثمارات ،

ولا اعتراض لأحد على أن يطلب المستثمرون الأجانب ما يشاءون
ضماناً لأموالهم ، لكن اعتراضنا ينصب على أن نجيبهم إلى ما يطلبون، إذا
كان ذلك يتعارض مع مصالحنا الوطنية .

لهذا أعددت هذا الكتاب ، ليصدر تعبيراً عن وجهة نظر معارضة،
أنتجت لها — لحسن الحظ — حرية التعبير عن نفسها .

القاهرة

في نوفمبر ١٩٧٥

القسم الأول

الانفتاح الاقتصادي في التحضير

الفصل الأول

لماذا القطاع العام؟

فيما بعد الهزيمة ، أحدثت الحملة الرجعية بالقطاع العام ، وراحت تشكك في مشروعيته وتتساءل عن غلة وجوده كأنما هو نبت من غير تربة . ولذلك ، كان علينا منذ البداية أن نطرح هذا السؤال :

لماذا القطاع العام ؟

والواقع أنه عندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت مصر مجتمعاً شبه إقطاعي شبه مستعمر . وكان معنى ذلك أن مصر كانت لا تزال تعاني من سيطرة باقيا الإقطاع والنفوذ الاستعماري . وإنما كان لذلك معنى آخر أيضاً هو أن مصر كانت قد عرفت الرأسمالية ، لكن هذه الرأسمالية لم تكن قد سيطرت على المجتمع بعد .

ومنذ يوليو ١٩٥٢ وحتى يوليو ١٩٦١ كانت الثورة قد أجهزت على بقايا الإقطاع والسيطرة والاستعمارية ، وأفسحت المجال للرأسمالية والرأسماليين لكنهم عجزوا في التجربة والواقع عن إجراء التنمية

الاقتصادية التي كانت توجبها الظروف الملحة لبلد متخلف . وعندئذ كان على الثورة أن تتصدى من خلال تأميمات يوليو ١٩٦١ وما بعدها لمهمة التنمية كاملة من خلال القطاع العام الذي كان قد ظهر إلى الوجود في أعقاب عدوان ١٩٥٦ ، تعبيراً عن بدء مرحلة استقلالنا الاقتصادي وإرساء دعائم التنمية الأولى . ومنذ يوليو ١٩٦١ وتلك هي مهمة القطاع العام الجهورية

ومع ذلك فلا نسمع على لسان أغلب أولئك الذين ينتقدون القطاع العام سوى نغمة المقارنة بالمشروع الرأسمالي ، ولا تصادف سوى صور الحنين إلى المشروع الحر ، إلى القطاع الخاص ، إلى الرأسمالية . وكأننا لم نعرف الرأسمالية أبداً ولم نجربها وكأن الثورة لم تتج لها ما لم يتح لها الإقطاعيون .

الرأسمالية والتنمية قبل الثورة

فقبل الثورة كان الاقتصاد المصري قد بلغ حد الركود ، أي عدم النمو . وعلى الرغم من النمو الصناعي الذي شهدته البلاد في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، فلقد كان الإنتاج والدخل الحقيقيين للفرد في عام ١٩٥٢ في نفس المستوى الذي كانا عليه في عام ١٩١٣ .

وعلى الرغم من هذه الحقيقة الاجتماعية المذهلة ، فلقد كانت الرأسمالية قد نجحت في تحقيق أرباح طائلة لها ، نتيجة الاستثمار بسوق الصناعات الخفيفة للاستهلاك ، ونتيجة للبيع بأعلى الأسعار في السوق المحلية . وكانت

الرأسمالية ترحل أرباح استثماراتها إلى خارج البلاد ، أو توسع من قبضتها على الصناعات التي بدأتها باللجوء إلى التكامل « والتركز » لكنها لم تتجه أبداً لفتح ميادين جديدة ، وابتعدت تماماً عن الصناعة الثقيلة .

في ذلك الوقت كان الإقطاعيون مشغولين بتبديد ثروتهم في الأرض بينما كانت الرأسمالية الزراعية تزحف وراء الإقطاعيين ، وكانت الرأسمالية التجارية تابعة للاقتصاد شبه الاستعماري .

وإذا حسبنا مجموع الاستثمارات الثابتة الإجمالية إلى الدخل القومي واستبعدنا منها بصفة خاصة ما خصص للمباني السكنية ، لكانت نسبة الاستثمارات قبل الثورة على النحو التالي :

السنة ١٩٥٢/١٩٥١/١٩٥٠/١٩٤٩/١٩٤٨/١٩٤٧/١٩٤٦/١٩٤٥
النسبة ٣٪ / ٥٪ / ٦٪ / ٧٪ / ٨٪ / ٧٪ / ٧٪ / ٧٪
فإذا استبعدنا من هذه النسبة ٥٪ من الدخل القومي لاستهلاك رؤوس الأموال الثابتة ، لكانت معدلات الاستثمارات الصافية كما يلي

٢٪ / ٠٪ / ١٪ / ٢٪ / ٣٪ / ٢٪ / ٢٪ / ٤٪

مما يعني أن النمو الصناعي يكاد يكون قد توقف ابتداء من عام ١٩٤٩ ، أو أنه قد استمر دون تقدم يذكر في السنوات الأخيرة قبل الثورة

وطبقاً لبعض التقديرات زادت الطاقة الصناعية من عام ١٩٤٦ إلى

عام ١٩٤٩ بنسبة ٢٣٪ وبلغت في عام ١٩٥٠ مستوى يزيد بمقدار ٥٦٪ عما كانت عليه فيما بين عامي ١٩٣٠ ، ١٩٣٤ غير أن الزيادة انخفضت بعد ذلك إلى ٧٪ فقط في عام ١٩٥١ ، وإذا كانت قد ترحضت إلى ٨٪ في عام ١٩٥٢ ، فلقد تدهورت إلى ١٪ في عام ١٩٥٣

إن مدة التنمية الصناعية التي قامت بها الرأسمالية المصرية لم تتجاوز عشرين عاماً من ١٩٣٠ إلى ١٩٥٠ وهي تنمية إحتتمت وراء الرسوم الجمركية ، لإنتاج سلع استهلاكية محلية بدل سلع استهلاكية مستوردة لهذا تمت في حدود الصناعات الإستهلاكية الخفيفة المنسوجات ، الأغذية ، حيث رأس المال غير كبير ، وحيث المواصلات قريبة ، وحيث القوى المحركة في متناول الرأسماليين وكان هناك دائماً وبخاصة خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها إتجاه لدى فئات عديدة من الرأسمالية وخاصة المتوسطة لاستخدام الآلات المستهلكة لبدء الإنتاج في مصانع جديدة وبصفة عامة فلقد كانت هذه الرأسمالية الصناعية تدفع أبخس الأجور في العالم من عام ١٩٤٥ إلى ١٩٥٠ ، مما كان يضاعف من وطأة ضيق السوق المصرية وفي هذه الظروف كان حوالى ٢٥٪ من القادرين على العمل في حالة بطالة دائمة أو موسمية ، صريحة أو مقنعة . وبينما كان عدد العمال في الصناعة في عام ١٩٤٧ يبلغ ٢٧٧ ألفاً ، انخفض إلى ٢٥٥ ألفاً في عام ١٩٥٢ .

هذه الرأسمالية كانت بالطبع لا يشغلها سوى أرباحها ففما بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٥ كان معدل القيمة المضافة إلى رأس المال الصناعى عالياً في حدود ١٨ إلى ٢١ . وكان هذا المعدل أعلى في البنى التحتية وبينما كانت

معدلات الإذخار التي تسمح بها الرأسمالية عامة في حدود تتراوح بين ١٪ إلى ١٢٪ من الدخل القومي ، فإنها لم تحاول رفعها وعلى العكس اشتغلت إلى جانب الصناعات بالمضاربات وبشراء الأراضي الزراعية وبيضاء العقارات وباقتناء الأوراق المالية . ووصل الأمر ببعض عناصرها مثل « عبود » إلى حد المضاربة على أسهم شركاته التي يسيطر عليها ، وكل هذا مما يكشف عن الطابع الطفيلي الذي كان قد بدأ يستشر في هذه الرأسمالية .

هذه الرأسمالية كانت في الوقت ذاته تحمد من نمو الرأسمالية الوطنية التي تتطلع إلى تصنيع البلاد ، والتي كانت بالتالي تعارض السيطرة الاستعمارية التي نمت في كنفها الرأسمالية الصناعية . ولذلك شنت حرباً على بنك مصر وشركاته حتى أخضعت لسيطرتها ، كما حاربت هذه الرأسمالية فكرة تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وناوأت عملية إنشاء البنك الصناعي ثم سيطرت عليه وجمدت رسالته في التنمية . وبالمثل فإنها لم تنجب كوادرفنية أو إدارية تقود الإنتاج وظلت هذه المهام وقفاً على الأجانب أو الأجانب المتمصرين ، فيما عدا من تكون في مدرسة بنك مصر .

ولقد أدى هذا كله إلى أنه من بين صفوف رجال الإدارة العليا في شركات المساهمة كان المصريون في عام ١٩٥١ يمثلون ٣٥٪ فقط ، وهؤلاء لم يكونوا في معظم الأحوال سوى وكلاء أو عملاء أو أدوات للرأسمالية الأجنبية .

الراسمالية والتنمية بعد الثورة

في ٦ سبتمبر ١٩٥٢ أصدرت الثورة قانون الإصلاح الزراعي ، بأمل إحداث تغيرات جوهريّة على هيكل الريف والمجتمع . وفي ٢٩ سبتمبر ١٩٥٢ أصدرت قانون إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي . وابتداء من يوليو ١٩٥٣ ، بدأت الدولة تقديم برامج للاستثمار في مجالات يحجم عن تمويلها رأس المال الخاص خوفاً من المخاطرة وكانت أغلب هذه الاستثمارات تقليدية كان ٦١٪ منها عبارة عن استثمارات في الري والصرف واستصلاح الأراضي ، بينما الباقي . وزع بين الكهرباء والنقل . وكلها استثمارات عامة يستفيد منها رأس المال الخاص ولا تنافسه بل أنها ضرورية لنمو نشاطه . ثم أعدت الثورة على الراسمالية امتيازات لم تحلم بها حماية للمنتجات المحلية ، خفض الرسوم الجمركية على استيراد الآلات ومستلزمات الإنتاج الصناعي ، إعفاءات ضريبية ، تسهيلات ائتمانية ، ضمان حد أدنى من الأرباح ، تقديم الأراضي مجاناً أو بتسهيلات واختارت الدولة لنفسها في الصناعة تلك الميادين التي تتطلب استثمارات ضخمة وتعرض لمخاطر كبيرة ولا تدر ربحاً عاجلاً مثل الحديد والصلب والسجاد والاسمنت . حتى أنها فيما بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٨ قدمت ٧٤٪ من رأس المال المستثمر في شركات المساهمة في الصناعة الثقيلة . وفي الوقت ذاته ، عمل مجلس تنمية الإنتاج كمستشار فني للرأسمالية ، يدرس المشروعات ويقدمها صالحة للتنفيذ لها ، ويساعد على تكوين شركات خاصة كشركة السكابلات الكهربائية وشركة إطارات السيارات . ومع ذلك ظلت

الرأسمالية متحصنة في خندقها التقليدى فى الصناعات الخفيفة المألوفة وفى
البنائى السكنية وكانت النتيجة رهيبية حقاً

فما بين عامى ١٩٣٩ و ١٩٤٩ زاد الإنتاج الصناعى فعلا بمعدل
٦٪/ لكن هذا المعدل هبط إلى ٤٪/ فيما بين عامى ١٩٤٩ ، ١٩٥٤ .

وفى عام ١٩٥٦ اشتدت مقاومة الرأسمالية للمشاركة فى التنمية
وعندما أعلن عن تكوين عشر شركات مساهمة صناعية ، مجموع رأسمالها
٢٢٢٢ مليون جنيه ، ساهمت الدولة وحدها بمبلغ ١٢٢٢ مليون جنيه .
أما رأس المال الخاص فقد اتجه أكثر فأكثر إلى البناء وبلغت نسبة
الاستثمارات فى البناء إلى إجمالى الاستثمارات الجديدة ٤٩ ٪/ فى
عام ١٩٥٤ .

ومع المدوان الثلاثى قامت الثورة بتمصير المشروعات الاستعمارية ،
وتنهأت الرأسمالية المحلية لالتهامها غير أن الثورة أنشأت المؤسسة
الاقتصادية ، لتكون بداية لنشاط متميز من جانب الدولة يسعى مباشرة
لتنمية حقيقية للاقتصاد المصرى الذى خرج من المدوان بإمكانات كبيرة.
لإحراز إستقلاله عن العالم الاستعمارى .

لقد كان لا بد من رفع معدل التنمية الصناعية من ٤ ٪/ حيث كان
فى ١٩٥٤ ومن ٦٪/ حيث ارتفع فى عام ١٩٥٦ وفى أكتوبر ١٩٥٦
بدأ النقاش حول خطة التصنيع وفى صيف ١٩٥٧ أعدت خطة خمسية

ترفع معدل التنمية الصناعية من ٦٪ إلى ١٦٪ ، لكن هذه الخطة كانت تتطلب إستثمارات صافية تبلغ ٤٥ مليون جنيه سنوياً ، واضطرت الدولة — من أجل اجتذاب رأس المال الخاص — لأن تتحمل بنسبة ٦١٪ من جملة الاستثمارات في الصناعات الثقيلة تاركة الصناعة الخفيفة ذات الربح المضمون للاستثمار الخاص

ومع ذلك إستمر القطاع الخاص يوجه استثمارات للبناء وفي عام ١٩٥٨ لم تتجاوز مساهمة الرأسمالية ١٤ مليون جنيه في الشركات الجديدة ، بنسبة العشر تقريباً من مجموع الاستثمارات وعلى العكس عمدت إلى أسلوب التمويل الدائى عن طريق عدم توزيع الأرباح المطردة الزيادة . فأرادت الثورة أن تحد من هذا الانحياز ، فأصدرت في يناير ١٩٥٩ قانوناً بتحديد الأرباح التى توزع هنالك ردت الرأسمالية ببيع الأسهم والسندات في البورصة من أجل التخلص منها . وانهارت البورصة فتراجعت الدولة

وفي هذه الاثناء كانت الرأسمالية قد برعت في تجميع الثروات وسحب الأموال من القطاع العام الوليد ، عن طريق عقود الاستيراد والتوريد والمقاولات . كما لجأت إلى تهريب الأموال ، متمسكة وراء تجارة الاستيراد والتصدير والأدوية ، أو سافرة بالمضاربة على سعر الجنيه المصرى في الخارج

وكل هذا قد انحرف بال رأسمالية عن المشاركة في التنمية ناهيك عن تشجيع التنمية بل عملت على تخريبها . ولذلك كان الأمل الوحيد معلقاً على تدخل الدولة عن طريق القطاع العام .

وفي عام ١٩٦٠ بدأ تنفيذ الخطة الأولى والقطاع الخاص هو الذى يسيطر على الاقتصاد القومى . إذ كان يمثل أكثر من ٩٥٪ من الانتاج الزراعى ، ٩٠٪ من الانتاج الصناعى . وكان قطاع المقاولات والشديد بأكمله وقطاع التجارة الخارجية بأكمله تقريباً فى أيدي القطاع الخاص ، كان القطاع العام الانتاجى لا القطاع الحكومى يمثل ١٥٪ فقط من الدخل القومى .

فى ذلك الوقت كانت الخطة تعلق آمالها على القطاع الخاص ، كى يتولى تمويل نحو ٤٠٪ من مجموع استثمارات الخطة

لكن القطاع الخاص كان يفكر عندئذ فى ضرورة تصفية القطاع العام أولاً فالمؤسسة الاقتصادية التى كانت تسيطر على إنتاج يمثل ١٢٪ فقط من مجموع الانتاج الصناعى ، كانت موضع اعتراض رأس المال .

هناك طرحت مجموعة من الحقائق المذهلة التى كانت تتطلب مخرجاً حاسماً

١ — فقد دلت الإحصائيات فى عام ١٩٦٠ على أن حيازة الشركات

للخاصة والأفراد لا تتعدى ١١ ٪ من إجمالي القيمة الإسمية للسندات الحكومية .

٢ — وبلغت نفقات القطاع العام والقطاع الحكومي في ميزانية ١٩٦١ نحو ٦٥٠ مليون جنيه أى حوالى ٤٧ ٪ من مجموع الدخل القومى ، بينما لم تحصل الدولة من القطاعين إلا على نسبة ٣٠ ٪ من مجموع الدخل القومى . ومن ثم كان عليها أن تحصل على موارد جديدة ، على الأقل لمواجهة النفقات الجارية

هكذا كشف التطبيق فى العام الأول للخطة عن استحالة السير بالخطة مع استمرار خضوع الأغلبية الساحقة من الإقتصاد القومى لسيطرة الرأسمالية الكبيرة الهامة التى اتجهت من ثم لتجميد الثورة لحسابها الخاص .

هنالك اتخذت الثورة إجراءات يوليو ١٩٦١ التى ضمنت مصدراً داخلياً هائلاً لتمويل التنمية ووضعت حداً لتخريب الرأسمالية وعجزها الفعلى عن التنمية الإقتصادية .

وفى ظل التحول الحاسم ، بدأ السعى لأحداث تنمية حقيقية للدخل القومى ، وتأكيد الإتجاه الحاسم نحو التصنيع ، وبذلك المحاولة الجادة لرفع مستوى معيشة الكادحين ، بالحرص على سير التنمية الإقتصادية جنباً إلى جنب مع التنمية الإجتماعية .

القطاع العام قاعدة التنمية المخططة

ولا شك أن هذا التحول إنما كان يستند إلى القطاع العام الذى يقوم على الملكية العامة ، بحيث أصبح القطاع العام قاعدة لا نزاع عليها للتنمية ، تحقق أمل الوطن والشعب فى الإستقلال الإقتصادى والتحول الاشتراكى

إن القطاع العام هو الذى يقوم بنحو ٩٠٪ من حجم الإنتاج القومى (بدون الزراعة) ، وهو الذى يزود البلاد بما يزيد عن ٩٠٪ من حجم الإيداع المستثمر ، بينما القطاع الخاص ينهج فى توجيه مدخراته الوجهة التى يريد بها طبقاً لقوانين السوق والعائد السريع المضمون .

ولهذا كان من الطبيعى أن تتركز كل مشاكل التنمية الإقتصادية ، وكل مشاكل الخطة الخمسية الأولى ، حول القطاع العام نفسه بالضرورة ومن الطبيعى أيضاً أن يتركز كل نقد للتنمية الإقتصادية وكل نقد للخطة الأولى ، بل وكل نقد للتحول الاشتراكى ، على القطاع العام نفسه

ويمكن القول بأن القطاع العام كان وما زال يعاني من ثلاث ظواهر خطيرة ، هى الطاقات المظلة بداخله وضيء إنتاجية العمل وعدم كفاءة قياداته وكل هذا يدفع إلى أن يجرى الإنتاج بنسبة عالية من الضياع والتبديد للموارد الإنتاجية المحدودة ، وهو ما ينعكس فوراً فى صورة تشوه هيكل نفقات الانتاج ورفع أسعار السلع الصناعية ، سعياً وراء

ربح إدارى مقفل لا ربح إقتصادى طبيعى ، مما يسمح بالتشكيك في كفاءة التصنيع وجدوى القطاع العام وفي هذه الظروف ، لا بد أن نلاحظ حالة من التضخم المكبوت ، حالة فيما مضى دون إنفجار آثاره الفادحة ظاهرة البطالة السكامة التى تحول دون ارتفاع الأجور ، ورقابة الدولة عن الأسعار . ولهذا فإن أى دعوة لفتح اقتصادنا وتحرير الأسعار كانت دعوة بالغة الخطورة على الاقتصاد القومى .

وقبل أن نتعرض لأهم ما كان يجب أن يجرى من إصلاح في القطاع العام ، يجب أن نشير إلى بعض الظروف والملاسات الخارجية عن إطار القطاع العام والتي أدت إلى وضعه في أسوأ الظروف الممكنة لأداء رسالته :

فأولا كان هناك غموض متعمد منذ البداية حول مفهوم العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص فوزير التخطيط الذى أشرف على وضع الخطة الخمسية الأولى يقول في شرح قانون الخطة (إن المبررات التى ذكرت عن أهمية دراسته نشاط القطاعين الخاص والعام معا كوحدة متكاملة في التخطيط لا تعنى مطاقاً سيطرة القطاع العام) . وهذا تشويه لمفهوم التخطيط ذاته ، فأى خطة للتنمية هذه التى تبدأ برفض سيطرة القطاع العام ، أى بقبول سيطرة القطاع الخاص ، ثم تسمح لهذا القطاع الخاص بالمشاركة الاختيارية في التنمية ؟ لذلك كان من الطبيعى أن يكون هدف الخطة أن يساهم القطاع الخاص في نهاية الخطة بحوالى

٨٠٪ من إجمالي الدخل القومي وهو ما عجز القطاع الخاص عن تحقيقه منذ السنة الأولى للخطـة

وثانياً — أعطت الخطـة الأولى الأولوية للصناعة الخفيفة مثل صناعة الراديو والتليفزيون والسيارات والثلاجات والفسلات الكهربائية وأجهزة تـكييف الهواء والدرجات والأغذية المحفوظة ومنتجات الخبز والصينى بالإضافة إلى الغزل والنسيج وهى صناعات وأن تـكـن تخدم الطبقات الوسطى ، ولكن مستلزمات إنتاجها غير متوفرة محلياً وهكـذا كان السبب الرئيسى فى عجز القطاع الصناعى عن تحقيق معدل النمو المستهدف إنما يرجع إلى نمط توزيع الاستثمارات وإلى طبيعة الصناعات التى اختيرت . وقد ترتب على ذلك قيام الوحدات الإنتاجية على غير أساس موضوعى ، والتوسع فى إنشاء الوحدات الاقتصادية والمؤسسات العامة ، واختلال حسابات تكلفة الإنتاج ، مع الحرص على تحقيق ربح فى نهاية السنة المالية ، مما جعل الأسعار تتحمل أعباء ثقيلة لافـر منها ، وأفسد كل محاسبة اقتصادية سليمة . وبذلك تم تشويه مفهوم التنمية ذاته .

وثانياً — انعكس كل هذا الحاط على مفهوم القطاع العام نفسه فعلى الرغم من أن الأساس المادى للقطاع العام هو الملكية العامة لمجموع الشعب ، وعلى الرغم من وضع مبدأ مشاركة العاملين فى الإدارة وفى ثمار الإنتاج ، مما كان يوفر أساساً لظهور ونمو علاقات إنتاج جديدة داخل هذا القطاع تقود فيما بعد بالضرورة إلى الاشتراكية ، نجد أن الوجود قد أصاب هذا الأساس . فتم التأكيد على ملكية الدولة ، وتم اختيار القيادات فى القطاع

العام من بين الإدارات الحكومية وأجهزة الدولة وقيادات الشركات قبل التأمين ، وتحولت مشاركة العاملين في الإدارة إلى مناسبة إنتخابية هامة فحسب . وفي النهاية لم يقدم القطاع العام نموذجاً جديداً لأسلوب الإنتاج يكون هو النقيض والبديل لأسلوب الإنتاج الرأسمالي . ومن ثم بقي أسلوب الإنتاج الرأسمالي بغير اداة عملية ، ولم يصف ولقد فاقم من هذا الوضع اننا بلد يسوده أسلوب الإنتاج الصغير ، وتنشرفية بورجوازية صغيرة شديدة التطمع والقلق .

في هذه الظروف والملازمات عمل القطاع العام ، فأحرز النجاح وحقق الفشل . لكن نجاحه كان هو السمة الغالبة التي تميزه . ويكفي أن يكون القطاع العام بعماله وفنييه ومديرية المصريين هو الذي قام بتحرير الاقتصاد القومي من السيطرة الاستعمارية فانتقلت أكبر المشروعات إلى إلى الادارة المصرية دون أن ينهار الإنتاج أو يتوقف . ويكفي أن يكون القطاع العام هو الذي قام رغم كل ظروفه بسد العجز في ميزانية الخدمات ، وتوفير جانب كبير من الفائض للاستثمار في التنمية . ولقد تأكدت هذه الحقيقة طوال السنوات التي تلت حرب يونيو ١٩٦٧ ، وخلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ نفسها . وما زال القطاع العام هو القاعدة المادية الأساسية التي يمكن أن تسمح لبلادنا بالتحول في يوم ما إلى الاشتراكية . بل أن أى تقدم اقتصادى لا يمكن أن يتوقع من غير أن يكون القطاع العام هو محوره ونقطة انطلاقه .

لهذا كنا ومازلنا نحرص على نجاح القطاع العام ، ونحرص بالتالى

على معالجة مشاكـله وتوفير الظروف المواتية له . وبصفة عامة يمكن القول
بضرورة تهيئة الظروف الخارجية المواتية ، مثل رفع كفاءة التخطيط
وأجهزته ، ومثل حصر القطاع الرأسمالى واخضاعه لنوع من التخطيط
يشجعه ويخضعه للتنمية القومية ، ومثل نشر أسلوب التعاون لإعادة تنظيم
الإنتاج الصغير وإفادته من مزايا الإنتاج الكبير . لكن توفير الظروف
الداخلية المواتية لنجاحه يبدو أكثر إلحاحا . ويمكن اجمال هذه الظروف
فى عبارة واحدة هى : تصفية أسلوب الإنتاج الرأسمالى داخل القطاع العام،
وإحلال أسلوب انتاج أرقى محله ، يكون هو أسلوبا للإنتاج الكبير
الموضوع فى خدمة المجتمع بأسره ، أى يحقق ثلاث مزايا جوهرية هى
الوفرة والرخس والجودة .

وهنا يمكن أن نجتهد فى البحث عن عناصر هذا الأسلوب الأرقى .

الفصل الثاني

لماذا يخسر القطاع العام؟

عندما تبين الجميع أن القطاع العام كان نباتاً طبيعياً وتطوراً ضرورياً للسير بالتنمية الاقتصادية ، راحت الحملة الرجعية تفتش عن أضغاف تقاط القطاع العام لتقصيه في مقتل . وهناك توصلت إلى النقطة المالية وكان الحق معها — فلماذا نضحى لنقيم القطاع العام إذا كان في النهاية قطاعاً فاشلاً بمقياس الربح والخسارة ؟

هكذا طرحت القضية . وكان علينا أن نعيد على الإسماع كل الحقيقة عن القطاع العام .

فالقطاع العام في مصر إنجاز عظيم من إنجازات معارك التحرر الوطني التي خاضتها ثورة يوليو ، وقاعدة لا غنى عنها للتنمية الشاملة المخططة ، وأساس لكل أمل في إمكانية التحول الاشتراكي في المستقبل . ويمكن أنه يقدم نحو ٩٠ في المائة من حجم الإنتاج القومي فيما عدا الزراعة ، ويزود البلاد بما يزيد عن ٩٠٪ من حجم الادخار المستثمر ، ويمثل بالتالي قاعدة الصمود في اقتصادنا الوطني . لذلك نحرص على القطاع العام ونحرص

بالتالى على معالجة مشكله بروح توفير الظروف المواتية لنجاحه . فما هو
الجديد فى الموضوع ؟

لقد قامت لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب بدراسة هامة لعدد
من شركات القطاع العام ، اختارتها فى ضوء معيار معين هو كونها
« شركات خاسرة » من واقع الموازنة التقديرية لسنوات ٧١ - ١٩٧٢ ،
٧٢ - ١٩٧٣ . وقد ظهر أن عدد هذه الشركات لا يتجاوز العشر :
كما قدمت لجنة استظهار الحقائق فى موضوع ارتفاع أسعار الحديد وتجارة
الحردة تقريراً بالغ الأهمية يضيف جوانب عديدة إلى الصورة التى عنيت
بها لجنة الخطة والموازنة . والتقارير جميعاً تقدم للقطاع العام صورة تفرع
بشدة ناقوس الخطر وتطرح بالتالى هذا السؤال بالبحاح إلى أين يسير
القطاع العام الذى تعاقت به كل الآمال بوصفه عنصراً حاسماً للنضال سواء
فى معركة التحرير الوطنى أو فى معركة التقدم الاجتماعى .

وإذا كانت لجنة الخطة والموازنة قد كشفت فقط عن عشر شركات
مختلفة لأنها شركات خاسرة ، فمن الضرورى أن نضع فى اعتبارنا من
البداية هاتين الحقيقتين :

الاولى : أن الخسارة ليست هى بالضرورة عنوان الخلل فمن
الممكن أن تتحمل شركة ما خسارة محسوبة إقتصادياً ومطلوبة اجتماعياً ،
مثلما هى الحال فى شركات إنتاج أو توزيع السلع الضرورية مثل السكر
والخبز واللبن والزيت والثلج والأقمشة الشعبية . وعندئذ يكون من

الواجب أن تتدخل الدولة صراحة لدعم هذه السلع الضرورية وأن توضع سياسة أسعار شاملة لجميع السلع تقيم علاقة سليمة بين أسعار السلع الضرورية وأسعار السلع غير الضرورية ، بحيث تحفظ التوازن فيما بين دخول الأفراد والأسعار وتسمح للدولة بحسن توزيع الموارد القومية فيما بين الإنتاج والاستهلاك .

الثانية : إن الخسارة ليست هي بالضرورة المعيار الوحيد للخلل . فمن الممكن — كما تقول اللجنة نفسها — ألا تكون هناك خسارة على الإطلاق ، أو يكون يبيع شركات القطاع العام مجرد عجز جار ، بل وقد لا تحصل الشركات على إعانة من الخزنة العامة بطريقة مباشرة — ومع ذلك تكون الشركات مختلفة بل يمكن القول أيضاً بأن أغلب شركات القطاع العام تشكو بشكل أو بآخر من كل ما اعتبرته اللجنة أسباباً عامة للخسارة لدى عشر شركات فحسب ، وذلك من غير أن تحقق تلك الشركات أية خسارة — وبعضها على العكس بالغ النجاح بمعيار الأرباح ولذلك فإن مشكلة القطاع العام ليست هي أبداً في وجود عشر شركات أو أقل تحقق خسارة من بين نحو ٤٠٠ شركة .

إن الشركات الربحية كالشركات الخاسرة يجب أن تخضع لدراسة واحدة في ضوء معيار شامل هو كفاءة القطاع العام — دراسة تبحث لماذا حققت هذه الخسارة بالذات ولماذا تحقق هذا الفائض بالذات ، بل تبحث أيضاً متى وكيف يجب أن تتحقق الخسارة ، وأسلوب زيادة

الفائض ، وكيف يجب أن يتحقق أقصى فائض ممكن . فمن غير المقبول إن القطاع العام الذى يمثل رؤس أموال مستثمرة تجمعت بفضل التأميم وبفضل التنمية لا تقل عن ٤٠٠٠ مليون جنيه ، هذا القطاع العام يقدم فائضاً صافياً قدره فى ميزانية عام ٧٣ بنحو ٤٠٨ مليون جنيه فقط ، بمعدل ١ فى المائة من رأس المال المستثمر . فمن هو الرأسمالى الذى يمكن أن يكتفى بعائد صاف يبلغ ١ فى المائة لرأسماله ؟ هناك بالطبع مكاسب مادية أخرى يحققها القطاع العام للمجتمع ، فى صورة ضرائب وتأمينات واحتياطيات وأجور يوزعها ، لكن تبقى مع ذلك حقيقة أن الفائض الصافى ضئيل لا يقبله رأسمالى لأمواله . فلماذا يقبله المجتمع للقطاع العام ؟

إن مبدأ تحقيق أقصى فائض ممكن يجب أن يكون فى القطاع العام هو الضمار المقابل لمبدأ تحقيق أقصى ربح ممكن فى القطاع الخاص . فمن المؤكد أن تحقيق أقصى فائض ممكن فى القطاع العام هو خطوة حاسمة نحو تحقيق أقصى إشباع ممكن للجماهير

مشاكل القطاع العام

إن لجنة الخطة والموازنة عندما درست أسباب الخسارة فى عشر شركات ، قد تبينت فيما بينها ظروفاً مشتركة بالإضافة إلى الظروف الخاصة التى تنفرد بها كل شركة منها . وتكشف الظروف المشتركة عن أسباب عامة تعوق النشاط الواجب للقطاع العام وتخفف من كفاءته . وإذا حللنا هذه الأسباب أو المشاكل وجدناها تقع تحت العناوين التالية :

— الظروف التاريخية لنشأة القطاع العام

— الظروف الخاصة باختلال التنمية المخططة

— الظروف الناجمة عن الهزعة العسكرية

أولاً : إن القطاع العام مازال يحمل بصمات نشأته الأولى فالشركات التي أمت قد نقلت في أغلب الأحوال إلى القطاع العام محملة بأعباء ماضيها الرأسمالي ، مثل : إنعدام أو قصور رأسمالها — قدم الآلات وخطوط الإنتاج — ارتفاع نفقات الصيانة أو الإصلاح — العقلية الرأسمالية في الإدارة — عدم كفاءة العمالة ومن ثم ارتفاع تكلفتها وفي الوقت ذاته فإن بعض الشركات التي انشئت حديثاً قد اقتضت الميدان على عجل وبلا زاد كاف ، مثل إنشاء بعض الشركات بلا نشاط واضح معلوم — إنعدام الخبرة في النشاط الاقتصادي المعين — إنعدام أو نقص الخبرة الإدارية والتنظيمية — عدم تدبير رأس المال الكافي — تحميل الشركات بأعباء التوطين الحضارى الأساسى من شبكات مياه وطرق وكهربة وإسكان ومواصلات وتعليم وصحة — العمالة الزائدة نتيجة للتوسع العفوى في التشغيل لاعتبارات اجتماعية أو سياسية أو انتهازية — ارتفاع التكلفة — كثرة تغيير الإدارات — تعدد حالات الحل والفصل والادماج

وينعكس ذلك كله في صورة ارتفاع كل من التكلفة الرأسمالية والتكلفة الجارية ، وأحياناً زيادة المصروفات عن الإيرادات ، ومن الأصل

تمثل مشكلة التمويل أو الحلال الميكلى فى التمويل مشكلة خطيرة حقاً فأغاب الشركات لا تستطيع تدبير الأموال اللازمة لنشاطها ، ومن ثم تدخلت الخزانة العامة وأمدتها بالأموال فى صورة مساهمات أو قروض ، تدر على الخزانة أرباحاً وفوائد ، أعباؤها شديدة الوطأة على الشركات فتاجأ هذه بالتالى من أجل توفير السيولة الى البنوك التجارية ، وتحصل منها على قروض قصيرة الاجل لتمويل استثماراتها وهى أنشطة وعمليات طويلة الاجل . وهكذا تزداد المشكلة تعقيداً

ثانياً - أن القطاع العام قد نأمل أيضاً بأعباء فادحة نتيجة لعدم أحكام عملية التنمية المخططة فلقد بدأ القطاع العام تاريخياً قبل أن تبدأ أول خطة خمسية . ولقد بدأت الخطة نفسها فى عام ١٩٦٠ بوصفها شريحة نصفية من خطة عشرية للتنمية الشاملة بهدف مضاعفة الدخل القومى لكن سرعان ما أهدر مفهوم التخطيط والتنمية المخططة بعد إنجاز الخطة الخمسية الأولى مباشرة وأصبح من المألوف أن تبدو صورة الاقتصاد القومى بحيث تملؤها الثغرات فبدلاً من التطوير الواعى للاقتصاد تغلب أسلوب التطور العفوى بكل ما يحمل من سلبيات وإذا كان التطور العفوى لاقتصاد رأسمالى محكوماً فى النهاية بقوانين السوق وفى مقدمتها قانون الربح ، فما الذى يمكن أن يحكم التطور العفوى لقطاع عام فى بلد نام ؟ لا شيء اللهم إلا قرارات المديرين بالمعنى الواسع لكلمة المدير وبدلاً من أن يعنى القطاع العام مركزية القرار والتوجيه بفضل التخطيط تنفكك على العكس أوصال القطاع العام نفسه وتتضارب تصرفاته

إذ تنتشر وتتفاقم وتسود ظاهرة انعدام التنسيق بين وحدات ومؤسسات القطاع العام فلا تنسيق بين شركات الإنتاج وشركات التجارة الخارجية. لا تنسيق بين شركات الإنتاج وشركات التوزيع الداخلى ، لا تنسيق بين شركات الإنتاج بعضها البعض وبذلك نشهد ظاهرة عدم إحكام الصلة بين المنتج وبين من يستخدم منتجاته ولا يعنى هذا كله سوى عدم القدرة على استخدام الموارد المحدودة المتاحة للمجتمع الاستخدام الأمثل، وهو ما يصل إلى حد تضيق هذه الموارد وتبديدها . ومن ثم تحتل العلاقة السعرية بين مراحل تداول السلعة الواحدة من المستورد أو المنتج إلى المستهلك . فلا حماية للمشتري من البائع ، والأسعار التى تفرض على بعض الشركات لا تبقى لها هامشاً للربح . لكن كل شركة ملزمة مع ذلك بأن تبيع تعبيراً عن نجاحها ومن ثم يحتدم سباق الأسعار ، ويتدخل الوسطاء من القطاع الخاص ليرفعوا بدورهم السعر على المستهلك الأخير . وفى مثل هذه الظروف يسهل على القطاع الخاص أن يهزم القطاع العام فى ظل المنافسة فى السوق . وتبدأ بعض شركات القطاع العام تطالب بأن تعامل معاملة القطاع الخاص الناجح ، من حيث الأسعار أو التامينات الاجتماعية . ويأخذ الشك يحيط بجدوى وجود القطاع العام نفسه

وفى غية التخطيط المركزى للقطاع العام ، تشدد وطأة تأثيرات السوق الخارجية على الاقتصاد القومى . وبالذات فاننا نستخدم بحقيقة خطيرة هى التأثير المستمر والمتزايد للسوق الرأسمالية العالمية على اقتصادنا . ويتمثل هذا التأثير بصفة خاصة فى انعكاس التضخم الرأسمالى على سوقنا فى صورة

ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج ومواد الاستهلاك المستوردة وارتفاع أسعار المنتجات المحلية بدورها بدرجة أكبر نتيجة لارتفاع نسبة المستلزمات السالمة الأجنبية فيها ، فإذا ما أرادت الدولة أن تخفف من عبء هذا التضخم المستورد على المواطن المستهلك تحملت الخزنة العامة أعباء فروق الأسعار وهى فى ارتفاع لا يتوقف .

وإذا تعدد المركزية فى القطاع العام نتيجة لغياب الخطة ، تحاول كل شركة أن تحل مشاكلها بنفسها ، ومن ثم تبدأ عملياً فى أن تحل محل المخطط المركزى فى اتخاذ قرارات لها انعكاسها على الاقتصاد القومى كله ويكون من شأنها أن تزيد من الحلل الموجود أصلاً ، فمثلاً عندما تقوم شركة لإنتاج اللبن المبستر والأغذية بغير أن تكون لها حظائر الماشية الخاصة بها أو ترتب لها كميات اللبن اللازمة لإنتاجها ، ثم يفرض عليها أن تباع اللبن للمستهلكين بأقل من سعر شرائها له ، فليسوف تواجه هذه الشركة مشكلة عدم توفر اللبن ثم مشكلة عدم استخدام الطاقة الكاملة . ومن ثم تتضاعف تكلفة الإنتاج عليها ، فتبحث الشركة عن منتجات بديلة تخفف من حدة الخسارة - هذا بينما القطاع الخاص حر فى تحديد سعر الشراء وسعر البيع .

وبالمثل ، فعندما يكون الإنتاج الرئيسى للشركة سبباً فى خسارتها ، بينما توجد إلى جواره منتجات ثانوية مربحة تساهم فى تغطية الخسارة ، فليسوف نجد الشركة تتجه إتجاهها عريضاً للتوسع فى إنتاج المنتجات الثانوية

على حساب الناتج الرئسي : سواء كان هو السكر أو الثلج أو الأقمشة
الشمعية أو الحديد .

ومع مضي الزمن تتفاقم كل مشكلة قائمة فالسكر مثلاً يزداد استهلاكه بمعدل ٨٪ سنوياً على الأقل وإذا كان إنتاجنا (٦٠٠ ألف طن) يعادل استهلاكنا (٥٦٠ ألف طن) فلا بد أن نشهد في السنوات القليلة المقبلة عجزاً في الإنتاج عن الاستهلاك وتذكر لجنة الخطة والموازنة هنا أنه لو كانت استثمارات مصانع السكر كما وردت في الخطة الخمسية الثانية لكان أمكن إنتاج مليون طن من السكر في عام ١٩٧٠ ، مما كان يسمح بتصدير فائض تغطي حصيلته في عام واحد كل ما كان قد استثمر في خمس سنوات . وبالطبع فإن مثل هذا التوسع في الصناعة كان يقتضى توسعاً مماثلاً في زراعة قصب السكر .

وليس هذا كله بالجديد الذي نكتشفه اليوم فمنذ سبع سنوات وبالتحديد في سبتمبر ١٩٦٨ ، كتبت (الطليعة) دراسة شاملة عن (التعبئة الاقتصادية) جاء فيها تشخيص دقيق لأوضاع الاقتصاد القومي ، وتحذير حاد من استمرار هذه الأوضاع المتردية داخل القطاع العام بالذات .

ثالثاً : إن القطاع العام عمل بعد ذلك كله بأعباء إضافية طارئة ناجمة عن الهزيمة العسكرية وما تلاها من جهود هائلة للصمود . وبالطبع لسنا نذكر هنا الأنشطة التي توقفت أو انخفضت نتيجة للحرب واحتلال

الأرض ، ولا الاستثمارات التي كان يجب أن تخصص للتنمية لسكنها وجهت لأغراض الدفاع . وإنما نذكر فحسب النتائج الملموسة على نشاط الشركات التي تحملت بصفة عامة بأعباء الطوارئ بلا تعويض ، وبأعباء الجيش الشعبي وبمخاطر عدم توفر مستلزمات إنتاجها أو تسعير منتجاتها لصالح الدفاع . ولقد لمست الشركات جميعاً تأثير الحرب على الاستثمارات التي خفضت ، وبخاصة ما يلزم منها للإحلال والتجديد . وكأن هذا كله مرتبطاً بالعبء الثقيل الواقع على كل من الواردات والصادرات نتيجة للمدوان المستمر حتى الآن .

القطاع العام والقطاع الخاص

ولو كان القطاع العام يعمل وحده في اقتصادنا القومي لأمكن بسهولة محاصرة الجوانب السلبية للقطاع العام . لكن هذا القطاع العام يعمل بجانبه قطاع خاص ينفرد تقريباً بقطاع الزراعة ويمثل ٢٥ في المائة من قطاع الصناعة ويسيطر على أكثر من ٧٥ في المائة من قطاع التجارة الداخلية . وهذا القطاع الخاص متحرر من اللوائح والقيود التي تنظم بل وتقيّد عمل القطاع العام . من هنا تبدو خطورة الأوضاع الراهنة داخل القطاع العام ، هذه الأوضاع التي ظلت تهدد بتحويله من قطاع قائد للقطاع الخاص إلى قطاع تابع للقطاع الخاص . وهنا يكشف تقرير لجنة استظهار الحقائق بوضوح صارخ عن العلاقة المريبة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، والتي تتلخص من الجانبين في سياسة معينة تتمثل بالدقة في « خلق الظروف المناسبة والملائمة لسوق سوداء تحقق أرباحاً طائلة لطائفة من المحتكرين

والسباسة يدفع المستهلك العادى من أفراد الشعب جزءاً منها ويدفع القطاع العام والحكومة الجزء الأعظم .

ففى مجالات إنتاج وتسويق السلع الرئيسية والضرورية مثل الحديد والنحاس والخشب والورق والأقمشة الشعبية تتدخل مجموعات من الوسطاء مهمتهم التوسط بين القطاع العام والقطاع الخاص ، أو بين القطاع العام والدولة ، أو بين القطاع العام والقطاع العام — سواء فى صورة عمليات توزيع الخامات أو فى صورة عمليات التوريدات والمقاولات وفى كل حالة من حالات الوساطة يستغل الوسطاء حقيقة عدم احكام الصلة بين المنتج والمستهلك أو بين المنتج والموزع أو بين المستورد والموزع والمستهلك. ومن ثم يتدخلون للوساطة والتقريب بين الطرفين . ويصبح كل المطلوب هو السيطرة على عملية التسويق — ولو تعددت قنوات التوزيع وتضاعفت مرات عملية تداول السلعة من وسيط إلى وسيط . وترتفع الأسعار فى كل مرة بمقدار ربح كل وسيط . ولكن الربح الكلى فى النهاية مضمون نظراً لقيام القطاع العام بخناق احتسار معين لمجموعة محدودة من الوسطاء، يستغلون واقع نقص السلعة فى السوق . وكما يذكر التقرير فإنه نتيجة لذلك « خلقت طبقة من السباسة والوسطاء لا يهتمها إلا الكسب بأى طريق » . وهى طبقة طيلية تعيش عالة على المنتجين فى كل من القطاع العام والقطاع الخاص .

ونقص السلعة فى السوق أمر يمكن أن يحدث عملياً نتيجة لزيادة الطلب عن العرض ، ومن الممكن عندئذ أن يتصدى التخطيط المركزى

لتنظيم هذا النقص عن طريق تراخيص تحكم استخدام السلعة وتتحكم في سعرها حتى لا يرتفع . لكننا في السوق نجد شتى المحاولات لإفساد مفعول مثل هذا التخطيط المركزي بهدف نقل السلعة إلى السوق السوداء

فإذا كان الحديد المستخدم في الخرسانة المسلحة مثلاً ناقصاً في السوق، فالسبب في ذلك يرجع في الواقع إلى :

(أ) أن كثيراً من المباني تقام دون تراخيص بناء

(ب) وأن شركات الحديد تخسر في إنتاجه نتيجة لتسعيرة للمستهلكين فتحجم عن إنتاجه بالقدر الكافي .

لكن إذا كان هذا الحديد النادر موجوداً مع ذلك في السوق السوداء، فالسبب في ذلك يرجع إلى :

(أ) أن شركات الحديد تفضل أن تنتج منتجات غير مسعرة لربح منها ، تجعلها في صورة حديد غير كامل التصنيع ، أو حديد تبيع بدورها لمصانع القطاع الخاص التي تقوم من ثم بسحبه وبيعه كحديد تسليح بأسعار فاحشة في سوقها السوداء .

(ب) وأن ما يصرف من حديد تسليح في صورة تراخيص رسمية لعمليات المقاولات يتجاوز في معظم الأحيان ما تحتاجه هذه العمليات في حقيقة أمرها . ومن ثم يتسرب الزائد منها إلى السوق السوداء .

وهكذا تخلق السوق السوداء بنفس الكمية الموجودة أصلاً في السوق البيضاء . يكفى أن تنتقل السلعة من القطاع العام إلى الوسيط ، لتنتقل من السوق البيضاء إلى السوق السوداء

وهذه السوق السوداء سوق خاصة ، يوضع فيها القطاع العام في خدمة القطاع الخاص ، أعنى في خدمة مجموعة من الطفيليين من سماسرة ووسطاء — وذلك من خلال قنوات لا تنقصها المشروعية مثل :

(أ) أن تبيع شركات الحديد ما لديها من خردة للقطاع الخاص بطريقة الممارسة ، وأن تفعل الشركات المستوردة للخردة نفس الشيء تحت اسم مبادلة الخردة المستوردة بخردة محلية .

(ب) أن تربط شركات إنتاج الحديد بيع الحديد للقطاع الخاص بتوريد الخردة منه بحجة تشجيع موردي الخردة

يتم هذا بالنسبة لساعة نافصة فعلاً مثل حديد التسليح ، فالسوق السوداء هنا تتمسح في حجة ندرة السلعة . لكن كيف نفسر وجود السوق السوداء في سلعة متوفرة بالفعل ؟ هنا تخلق السوق السوداء بفعل النقص المتفعل نتيجة سوء التوزيع الذى يفتمل عمداً في أغلب الأحوال . فالحديد اللازم للانشاءات المعدنية كاف بحاجة البلاد . ومع ذلك فإنه يتسرب للسوق السوداء ، لأن ما يصرف لعمليات المقاولات أكبر مما تحتاجه فعلاً ، ولأن بعض الورش ذات الحصص موجودة على الورق فقط والأدهى من كل ذلك أن أغلب أصناف هذا الحديد لا يستعملها في النهاية

إلا الحكومة أو القطاع العام — إذ تعود إليهما في توريدات أو مقاولات
لكن بأسعار السوق السوداء .

إن السوق السوداء تقوم إذن على الشعور العام بنقص السلعة ، سواء
كان نقصها حقيقياً أو مفتعلاً . وفي الحالتين يحدث سوء التوزيع عن عمد :
يحدث في الأولى لمضاعفة الشعور بالنقص ، بينما يحدث في الثانية لافتعال
النقص افتعلاً . وبالفعل فإن افتعال الأزمات في الخامات الرئيسية والسلع
الضرورية يتم ببراعة فائقة بحيث أن بعض الإدارات الحكومية والقطاع
العام تستخدم عادة كأدوات يتم تحريكها فوق رقعة السوق السوداء . إن
هذا الفساد الذي تمارسه مجموعة الوسطاء والسماسرة — المسلحة بثروات
ضخمة متكسدة وأرباح طائلة متجددة — يجدون من الوسائل ما يجعلهم
يلصقونه بالقطاع العام نفسه . وفي الواقع فإن القلة الفاسدة داخل القطاع
العام تستطيع بالفعل — من خلال لجان البت والإدارات التجارية
والمالية — أن تسخر إمكانيات القطاع العام ونظمه لخدمة مجموعة من
الوسطاء والسماسرة ، مما يشكل في الحقيقة عملية تصفية سرية للقطاع العام .
وهذه أمثلة لها :

١ — عندما لا يجد القطاع العام مستلزمات الإنتاج ، وتتعطل بالتالي
طاقات إنتاجية هائلة ، بينما يجد القطاع الخاص مستلزمات الإنتاج نفسها
ولو بسعر مرتفع .

(ب) عندما تضع الدولة نظاماً لـ التسمير المنتجات والسلع لصلحة

المستهلك ، فيصبح التسعير مبرراً لخفض الانتاج والسماح بالتالى بانتاج
بديل أو ناتج ثانوى يتولاه القطاع العام والقطاع الخاص معاً ، لكن هذا
الآخير غير مقيد بالتسعيرة

(ج) عندما يتم نقل النشاط سرأ من القطاع العام إلى القطاع الخاص،
وذلك بسرقة التوكيلات المتاحة للقطاع العام أو تسريب الخامات التى
ينتجها أو يستوردها أو المغالاة فى تسعير منتجات القطاع العام أو افشاء
أسراره إلى القطاع الخاص

وتظل التجارة الخارجية هى القناة الرحبة التى تنسع لمرور أكبر
العمولات ، الأمر الذى يقترن عملاً بالإصرار الشائع على التعامل مع
الدول الرأسمالية . ويذكر تقرير الرقابة الإدارية عن التلاعب فى التعاقدات
الخارجية أن « غالبية الصفقات التى تتم بين الوحدات الاقتصادية أو
القطاع الحكومى وبين الموردين أو المستوردين الأجانب تخصص فيها
عمولات يتقاضاها المتفاوضون الذين تكلفهم الدولة بانجاز هذه الصفقات،
كما يتردد أن بعض المتفاوضين يلجأون إلى رفع سعر الواردات موضوع
التفاوض بنية زيادة حجم العمولات المستحقة لهم كما يلجأ بعض
المتفاوضين إلى اتهام التعاقدات عن طريق الوسطاء . أو وكلاء الموردين
الذين يحصلون على عمولات عن تلك الصفقات ، الأمر الذى يؤدى إلى
رفع سعر المواد ثم يتقاسم الوسيط العمولة مع المتفاوضين باسم الدولة .
ولقد وصلت العمولة أحياناً فى صفقات معينة إلى ١٨ فى المائة وأحياناً

أخرى إلى ٤٠ في المائة من حجم التعاقد . وكل هذا لا يلبث أن ينعكس على أسعار القطاع العام وأسعار السوق الداخلية . ومع ذلك ينضم الجميع ببراءة مذهلة إلى صفوف الحملة على القطاع العام

هكذا يتم بالفعل — ومن خلال التعامل اليومي العادي — استنزاف القطاع العام وامتصاص الفائض الذي يتوقعه الشعب منه . وينحدر معدل الفائض المتحقق إلى ١ في المائة من رأس المال المستثمر . وتحقق الشركات خسائر كبيرة ، تخفيها أو تسكفها حسب مصلحتها الخاصة ومن ثم تصل الحملة على القطاع العام إلى غايتها عندما تعلن الدعوة لتصفية القطاع العام هنا — وباسم الخسارة والفشل — سواء تمت التصفية في صورة بيع القطاع العام في السوق أو في صورة « الدمج » والتصفية القانونية ويتفكك القطاع العام إلى وحدات متفرقة تصارع كل منها على حدة من أجل البقاء بنقض النظر عن الوسيلة .

مصير القطاع العام

لهذا يتساءل الشعب عن مصير هذا القطاع العام هل القطاع العام قاعدة للتحرر الوطني أم منفذ لإعادة الاقتصاد الوطني تحت رحمة السوق الرأسمالية العالمية ؟ هل القطاع العام قاعدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصلحة الشعب أم مصدر إضافي لأثراء قلة طفيلية من الوسطاء والسماسرة والمديرين ؟ هل القطاع العام قاعدة للتحويل الاشتراكي أم قاعدة لرأسمالية الدولة ؟

ومنذ سنوات أبرزت الدراسة التي وضعتها عن ' (التنمية الاقتصادية)
ما يتعرض له القطاع العام من مخاطر قاتلة : « على الرغم من أن الأساس
المادى للقطاع العام هو الملكية العامة لمجموع الشعب ، وعلى الرغم من
وضع مبدأ مشاركة العاملين في الادارة وفي ثمار الانتاج ، مما كان يصلح
أساساً لظهور ونمو علاقات انتاج جديدة داخل هذا القطاع تقود بالضرورة
إلى الاشتراكية ، نجد أن الجهود قد أصاب هذا الأساس . فتم التأكيد
على ملكية الدولة ، وتم اختيار القيادات في القطاع العام من بين الادارات
الحكومية وأجهزة الدولة وقيادات الشركات قبل التأميم وتحولت
مشاركة بعض العاملين في الادارة إلى مناسبة انتخابية هامة وحسب
وفي النهاية لم يقدم القطاع العام نموذجاً جديداً لأسلوب الانتاج يكون هو
النقيض والبديل لأسلوب الانتاج الرأسمالى ومن ثم بقى أسلوب الانتاج
الرأسمالى بغير ادانة عملية وبالتالي فإنه لم يصف وفاقم من هذا الوضع
اننا بلد يسوده أسلوب الانتاج الصغير وتنتشر فيه بورجوازية صغيرة
شديدة التطلم والقلق » .

وبالطبع فان القطاع العام لا يعيش في فراغ منعزلاً عن الحياة في مصر .
أعنى بهذا أن البيئة التي يعمل فيها تنعكس بالضرورة عليه . ولهذا تتأكد
أكثر من ذى قبل أهمية توفير الظروف الخارجية التي تسمح بنجاح القطاع
العام ، ويأتى في مقدمتها :

أولاً - التأكيد على أهمية ودور التنمية المخططة :

فنظراً لأن الخطة هي التنظيم السليم لقطاع اقتصادى مملوك ملكية عامة وإلا خضع لقوانين السوق الرأسمالية ، فإننا لن نفل من اللحاح على ضرورة القيام بتنمية مخططة ذات استراتيجية طويلة الأمد تتضمن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وتنفذ طبقاً لخطط عشرية وخمسية ، ويعرض مشروعاتها على المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى لإقراره ، وتصدر بعد موافقة مجلس الشعب بقرار من رئيس الجمهورية ويقدم عنها وزير التخطيط إلى رئيس الجمهورية تقارير دورية لمتابعة التنفيذ وتقارير سنوية ، وتبلغ التقارير جميعاً إلى مجلس الشعب بعد اعتمادها من رئيس الجمهورية .

مثل هذه التنمية المخططة التى تتخذ صورة الخطة والتى يجب أن يشترك الشعب كله فى مناقشتها وإقرارها والتى يجب أن تعرض فى نهاية كل سنة مالية للتصديق ، يجب أن تستهدف ما يلى :

- (أ) مضاعفة الدخل القومى كل عشر سنوات على الأقل .
- (ب) دعم التحولات الاجتماعية وحماية المكاسب التى تحققت للعاملين .
- (ج) تعزيز مكانة القطاع العام بوصفه قائداً للاقتصاد القومى .
- (د) مواصلة التنمية الشاملة للاقتصاد والتأكيد على دور الصناعة فى زيادة الدخل القومى والاعتماد على التصنيع الثقيل .

(ه) اتباع سياسة سليمة لتشجيع الرأسمالية الوطنية المرتبطة بالتنمية المخططة .

(و) إعادة تنظيم الانتاج الصغير والحرفي عن طريق التعاون لإفادته من مزايا الانتاج الكبير .

(ز) تصفية الأنشطة الرأسمالية الطفيلية .

ولن تكفى هذه الخطوات بل لابد من اتخاذ الاجراءات الكفيلة في الوقت نفسه برفع كفاءة التخطيط وأساليبه وأجهزته وفيما يلي أمثلة لذلك الربط المناسب بين التخطيط المركزي والرقابة غير المباشرة عن طريق السوق — التنسيق بين الاستثمارات الرأسمالية وبين تحسين استخدام الموارد الذاتية — احكام طرق محاسبة التكاليف ومخصصات الاستهلاك وحساب الربح — إنشاء بنك استثمار لممارسة الرقابة على تنفيذ الاستثمارات .

ثانيا — التأكيد على أهمية ودور العمل السياسي :

فنظراً لأن السياسة هي الاشتغال العام بمصالح الناس ، ونظراً لأن مصالح الناس هي في الأساس مصالح اقتصادية ، فإن الاقتصاد هو صميم السياسة . ان الإنتاج عمل سياسي ، والاستهلاك عمل سياسي ، ولذلك فإن القطاع العام يجب أن يكون محور العمل السياسي كله .

فلكي تنجح إدارة القطاع العام لا يمكن أن تكون إدارة رأسمالية بل إدارة اشتراكية بمديرين اشتراكيين ولقد دلت التجربة في البلاد

الاشتراكية على أن النجاح مضمون كلما كانت التنظيمات السياسية هناك مشغولة بصفة دائمة وبطريقة محددة بمشاكل زيادة الانتاجية فلا يكفى اليوم أن يكون المدير إخصائياً كفوؤاً أو رجل إدارة صالحاً ، وإنما المسألة الجوهرية هي أن تكون إدارة الانتاج إدارة سياسية أيضاً ، إدارة تعى أهداف المجتمع وتحمس لها وتحشد كل قواها من أجل تحقيقها ولذلك لا يكفى أن تقتصر تنظيمات الحزب هناك على كشف وتسجيل النواقص في الاقتصاد القومي ، من غير أن تفعل هي نفسها كل ما هو ضروري من أجل تصحيحها بل ان لجنة الحزب هناك تستطيع أن تقدم تصوراً طويلاً المدى لمعد من الاجراءات السياسية والتنظيمية والفنية لتكفل حل أهم مشاكل تنمية الانتاج على مستوى المدينة أو القسم أو الحى أو الوحدة الاقتصادية

ومن الطبيعي أن رقابة الجماهير على القطاع العام من خلال التنظيم السياسى تشد أزر رقابة العاملين فيه أنفسهم وتمرز إمكانيات ديمقراطية الانتاج كجزأ لا يتجزأ من عملية إضفاء الديمقراطية على جهاز الدولة والقطاع العام وعلى سبيل المثال فإن انعقاد جمعية عمومية لكل مصنع ولكل شركة مرة كل ثلاث شهور لمتابعة تنفيذ الخطة ، ثم مرة في نهاية كل سنة مالية للتصديق على الحساب الختامى للميزانية وحساب الخسائر والأرباح ولانتخاب ممثلى العاملين فى مجلس الادارة أمر حيوى و تجسيد المصلحة المشتركة لمجموع العاملين فى استمرار ونجاح القطاع العام

أما إذا استمر ترك القطاع العام يعمل — وسط ظروفه القاسية التي
سردناها في البداية — بلا خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،
وبلا رقابة جماهيرية جادة من العاملين ومن مجموع الشعب ، فلا يمكن أن
تتوقع منه إلا أن تستمر تصفيته مادياً وأدبياً ، ليسكون في النهاية مجرد
شكل تقليدى من أشكال رأسمالية الدولة ولا يصبح بذلك حجة دامغة ضد
كل دعوة للاشتراكية

•

الفصل الثالث

هل نبيع القطاع العام لرأس المال المصلى؟

فى نهاية عمليات الاستعراض الفـكرى التى أرغمننا عليها دفاعاً عن القطاع العام ، كان لا بد أن تسفر الحملة الرجعية عن حقيقة مرامها المطلوب فى الحقيقة هو التصفية — المادية والأدبية — للقطاع العام . ولا بأس من طرح هذه التصفية فى صورة فكرة خجولة تدعو لبيع جزء من القطاع العام او لمن ؟ للطبقة العاملة نفسها ! !

هكذا قيل لنا فلقد دعت لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب فى ردها على مشروع الميزانية العامة لعام ١٩٧٤ إلى بيع ٤٩ فى المائة من أسهم شركات القطاع العام إلى رأس المال الخاص — العربى والمصرى . واستندت اللجنة فى دعوتها إلى حجتين أساسيتين ، وأضافت إليهما حجة ثالثة دفاعية . أما الحجة الأولى فهى أن أبواب الاستثمار يجب أن تفتح أمام رأس المال ، والحجة الثانية هى أن مساهمة رأس المال سوف توجد حلاً لمشكلة مستحكة داخل القطاع العام هى مشكلة حصوله على التمويل ، وأما الحجة الثالثة فهى أن مشاركة رأس المال الخاص لن تحل مشكلة

القطاع العام واتته لجنة الخطة والموازنة من دعوتها لبيع أسهم القطاع العام إلى النتيجة الطبيعية التالية وهى ضرورة إعادة فتح البورصة ، داعية بذلك إلى خلق سوق للأوراق المالية تكون حرة في تداول الأسهم . وتدعيا لسوق البورصة دعت اللجنة إلى السماح للبنوك التجارية وشركات التأمين باستثمار ما يتوفر لديها من أموال في أسهم شركات القطاع العام . ثم انتهت أخيراً إلى الدعوة لإنشاء سوق للصرف الأجنبي تضمن حرية تحويل الأرباح إلى الخارج بعيداً عن أى قيود

إن هذه الدعوة التى أتت في حينها من جهة مشوالة كانت وما تزال جديرة بكل اهتمام . ولقد صدر بها - فيما بعد - قرار جمهورى . ولذلك كان يجب أن نناقشها عنج موضوعى يستند إلى حقائق العلم وحدها ، وفى ضوء المصلحة القومية للاقتصاد القومى .

التنمية الاقتصادية هى المشكلة الاقتصادية

عندما يقال إن أبواب الاستثمار يجب أن تفتح أمام رأس المال الخاص ، فإنه قد يستقر فى الظن أن مشكلة مصر الاقتصادية هى وفرة رأس المال الذى لا يجد مجالات الاستثمار ، ومن ثم فهو يطلب مكاناً لنفسه ولو داخل القطاع العام . ولسنا نناقش هنا وفرة أو ندرة رأس المال ، فهذه مسألة نسبية دائماً ، تقاس فقط بأبواب ومجالات الاستثمار المتاحة اجتماعياً . لكننا نناقش أصل الموضوع فما هى المشكلة الملحة أمام الاقتصاد المصرى . قصور مجالات الاستثمار الخاص ، أم قصور عملية التنمية الاقتصادية القومية الشاملة ؟ ولنلنخطئ أحد في تحديد أن

مشكلتنا هي بالدقة قصور التنمية الاقتصادية وعندما نقول التنمية الاقتصادية فنحن نعني بذلك تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة ، تتناول المجتمع بأسره من قاعدته إلى قمته ، تحقيقاً لأهداف تنشد التغيير البعيد المدى لهذا المجتمع نحو الأفضل والأرشد والأسمد للاغلبية الساحقة من أبنائه .

واقتصادياً ، فإننا نعني بالتنمية الاقتصادية التعجيل برفع معدل النمو السنوى للاقتصاد القومى ، مما يفترض زيادة في سرعة تكوين رأس مال المجتمع . إنه يفترض أمرين على أكبر درجة من الأهمية :

أولاً : أن يضمن المجتمع سيطرته على أغلب الفائض المتاح في فروع النشاط في الاقتصاد القومى وعندئذ تكون تلك هي مهمة القطاع العام ، تكون هي سبب وعلة وجوده . فإن الفائض الاقتصادى الذى يتكون داخل القطاع العام بالذات يدخل عندئذ بأكمله في خدمة المجتمع ككل . ومن هنا الحرص الشديد على هذا الفائض والبحث الرشيد عن أساليب زيادته ومضاعفته - وفي مقدمتها جميعاً إخضاع القطاع العام لرقابة جماهيرية حقيقية وفعالة ، تضمن ولاء الإدارة بالسكامل للمجتمع وتحول دون خطر نموها على حساب التنمية والمجتمع .

ثانياً : أن يقيم المجتمع مجموعة من المشروعات الانتاجية المترابطة إلى أبعد حد فيما بينها ، ومجموعة أخرى من المشروعات الأساسية تمثل قاعدة للمشروعات الانتاجية تضمن نموها المقبل وتوسعها بالتدريج ، وذلك

ما تسكفه الصناعات الثقيلة والهندسية والكيمياوية - وعندئذ فإن ضخامة رأس المال المطلوب لهذه المشروعات وبطء توليدها للدخل يلقيان مسؤوليتها بالضرورة على عاتق المجتمع ككل - وتصبح تلك مهمة القطاع العام بالذات . وعندئذ فإنه لا يمكن النظر إلى المشروع الواحد من هذه المشروعات على حدة بل إن الحكم على كفاءة مشروع معين لا يمكن أن يتم في إطار هذا المشروع وحده ، وإنما ينظر إليه في إطار خطة التنمية كـها - تقاس ضرورته وأهميته وكذلك كفاءته بمقدار خدمته لأهداف المجتمع ككل .

تلك هي التنمية الاقتصادية المطلوبة ، وهي مشكلتنا الاقتصادية الملحة التي نبدأ منها حل جميع المشاكل الاقتصادية الأخرى ومن بينها خلق مجالات استثمار لرأس المال المحلي الخاص - وهنا نتساءل وهل تموزه فعلا فرص الاستثمار ؟ ولماذا لا يفتح مجالات جديدة للاستثمار ؟ وهل ضاقت سبل الربح أمامه إلا السبيل التي عبدها القطاع العام ؟

مشكلة التمويل في القطاع العام

هذا يثار مشكلة التمويل فالقطاع العام تنقصة السيولة الجارية وترهقه أعباء التقييم الصوري الذي تم لرأس مال شركاتته - ولهذا يبدو بيع بعض أسهمها كوسيلة ميسورة لتزويدها بالمال

والواقع أن الدراسة الموضوعية للقطاع العام لا يمكن أن تنفل

عن حقيقة حدائنة عهد هذا القطاع في اقتصادنا القوي - هذه الحدائنة التي تعنى عندنا أمرين معا أن نوفر له الحد الأقصى من الضمانات ، وأن نحكم عليه بالحد الأدنى من الإذاعات .

ولقد قام القطاع العام محملا في أغلب الأحيان بماضى شركاته المؤممة — وكما قلنا من قبل ونكرر — من قصور وأحيانا انعدام رأسمالها ، وقدم الآلات وخطوط الانتاج ، وارتفاع نفقات الصيانة والاصلاح ، وغلبة العقلية الإدارية الرأسمالية ، وعدم كفاءة العمالة وارتفاع تكلفتها ولقد أنشئت شركات عامة على عجل وبغير زاد كاف من رأس المال والخبرة والتنظيم . وكان كل ذلك ينعكس في صورة ارتفاع كل من التكلفة الرأسمالية والتكلفة الجارية . ومن الاصل توجد ، كما ذكرنا ، مشكلة الخلط المهيكل في التمويل فأغلب الشركات تستطيع تدبير الأموال اللازمة لمتابعة نشاطها . ومن ثم لجأت للخزانة العامة التي أمدتها بالأموال في صورة مساهمات أو قروض أصبحت تعود على الخزانة العامة أرباحاً وفوائد تقتطع من أرباح الشركات . فتلجأ هذه الشركات إلى البنوك التجارية لتحصل على قروض تكون فوائدها — هي الأخرى — ثقيلة .

لكن الذي يدعو للقلق حقاهو أن القطاع العام قد تحمل بأعباء أخرى فادحة نتيجة لعدم إحكام عملية التنمية المخططة فلقد بدأ القطاع العام قبل أن تبدأ أول خطة للتنمية ثم بدأت الخطة الخمسية الأولى

في عام ١٩٦٠ بوصفها جزءاً من خطة عشرية للتنمية الشاملة بهدف مضاعفة الدخل القومي . لكن سرعان ما أهدر مفهوم التخطيط والتنمية المخططة بعد إنجاز الخطة الخمسية الأولى مباشرة . وأصبح من المألوف لدى العامة والخاصة أن ترى صورة الاقتصاد القومي والثروات تملؤها . وتأكدت الصورة واستقرت بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ . وبدلاً من التطوير الواعي للاقتصاد القومي - وهذا هو معنى التخطيط - تنلب أساليب التطور العفوي بكل ما يحمله من سلبيات . وإذا كان التطور العفوي لاقتصاد رأسمالي محكوماً في النهاية بقوانين السوق وفي مقدمتها قانون الربح ، فما الذي يمكن أن يحكم التطور العفوي لقطاع عام في بلد متخلف يسعى جاهداً للتعميل بنموه ؟ في مثل هذه الظروف يسهل على القطاع الخاص (الحر) أن يهزم القطاع العام (المنظم) في ظل المنافسة في السوق . وإذا تعمدت المركزية في توجيه القطاع العام نتيجة لنياب الخطة ، تحاول كل شركة من شركاته أن تحمل مشاكلها بنفسها . ومن ثم تبدأ في أن تحمل عملياً محل المخطط المركزي في اتخاذ قرارات لها انعكاساتها بالضرورة على الاقتصاد القومي كله ويكون من شأنها أن تزيد بل وتفاقم من الاختلال الموجود أصلاً .

إن مشكلة القطاع العام أكبر من أن تكون مجرد مشكلة تمويل . وحتى في إطار هذه المشكلة وحدها ، فأرجو أن أعود إلى تقرير لجنة الخطة والموازنة الذي يكشف عن وجود سيولة مستترة تحت أيدي شركات القطاع العام في صورة احتياطات لم تتم تعبئتها لا تقل عن ١٠٠ مليون جنيه .

ومع ذلك فالحل الصحيح لمشكلة التمويل لا يمكن أن يتوفر إلا عندما تصطبج خطة التنمية القومية بخطة للتمويل على المستوى القومى تحدد الموارد اللازمة والمعبأة للتمويل مثلما تحدد الفجوة التمويلية التى تغطى بالائتمان المصرى . إن الخطة المالية تنطوى عندئذ على خطة ائتمانية ترمى إلى تعبئة الموارد الحرة فى الاقتصاد القومى وإعادة توزيع الموارد النقدية تحقيقاً لأهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية . باختصار فإن مشكلة التمويل فى القطاع العام إنما تعالج بالرجوع — هى الأخرى — إلى أصول التخطيط

سياسة المشاركة مع القطاع العام

وتبدو مشكلة التمويل وكأنها مساعدة يسديها رأس المال الخاص إلى القطاع العام . لكن لا يابث أن يتضح أن المطلب الحقيقى هو فتح أبواب القطاع العام — وليس أبواب الاستثمار — أمام رأس المال الخاص . هى إذن سياسة مشاركة من القطاع الخاص للقطاع العام ، لكنها عندئذ تصبح سياسة عميقة المفزى .

لقد احتاجت عملية التنمية الاقتصادية ليس فقط إلى وجود قطاع عام بل إلى وجود قطاع عام قوى وقادر ، هو ضمان حقيقى لمواصلة التنمية الاقتصادية .

فلقد كان هناك قطاع عام فى مصر دائماً — حتى فى عهد محمد على

وفي ظل إسماعيل ، وتحت سيطرة الاحتلال البريطاني . وقبل الثورة ساهمت الدولة مثلاً بنسبة ٥٠ في المائة من رأس مال البنك الزراعى ، وكان البنك العقارى الزراعى المصرى مملوكا بالكامل للدولة . وتأسس البنك الصناعى فى عام ١٩٤٧ والدولة تساهم فى رأسماله بنسبه ٥١ فى المائة وتضمن الأرباح والفوائد لحصة أسهمه وسنداته . ومع ذلك فلقد ظل عاجزاً عن الحركة حتى قامت الثورة وعهدت إليه بالتدخل باسم الدولة لتنمية الصناعة . وعندئذ ساهمت الدولة مع البنك الصناعى بنحو ٥٤ فى المائة من إجمالى رأس مال الشركات الصناعية الجديدة التى تأسست فى الفترة من أول يناير ١٩٥٤ إلى خريف ١٩٥٦ عندما وقع المدوان الثلاثى . عندئذ لم تتجاوز مساهمات الأفراد كأفراد فى تلك الشركات الجديدة نسبة ٢ فى المائة من إجمالى رأس المال

وعندما قامت المؤسسة الاقتصادية فى يناير ١٩٥٧ ، كانت تكتفى بأن تحتفظ للدولة بنسبة لا تقل عن ٢٥ فى المائة من رأس مال الشركات التابعة لها . ومع أن الدولة كانت تمثل فى مجلس إدارة كل شركة بنسبة نصيبها من رأس المال إلا أن الشركة كانت تحتفظ باستقلالها الإدارى والمالى عن الدولة . وكانت شركات المؤسسة كلها تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الخاص ، ولهذا كان الموقف عندئذ ما أعلنه عبد اللطيف البغدادى فى فبراير ١٩٥٧ ، أى بعد شهر واحد من إنشاء المؤسسة بقوله (سوف يكون النشاط الحكومى فى التنمية مكملًا للنشاط فى القطاع الخاص و يركز فى الأنواع التى يحجم القطاع الخاص عن القيام بها لأنه لا يأخذها أو غير

مستعد لتحمل المخاطر فيها . ومن الممكن أن تباع هذه المشروعات بعد أن يثبت نجاحها إلى القطاع الخاص) . ولهذا كان بوسع عبد المنعم القيسوني أن يعلن في نوفمبر ١٩٥٩ بوصفه رئيساً للمؤسسة أنها قررت أن تباع أسهم الشركات التابعة لها للجمهور . وكان هذا طبيعياً وفي منطق الأشياء .

لقد عرفنا القطاع العام كظاهرة ثانوية في اقتصادنا من زمن بعيد . عرفنا الشركة أو البنك أو المصلحة المملوكة بالكامل للدولة وفي ظل المؤسسة الاقتصادية عرفنا الشركة التي تكتفي الدولة أحياناً بملكية ٢٥ في المائة من رأسمالها . حتى كانت اجراءات يولييه ١٩٦١ وما بعدها ، وعندئذ صار القطاع العام شيئاً جديداً صار يتميز بأمرين على أكبر جانب من الأهمية :

الأمر الاول : هو التأمين ، بمعنى أن تستعيد الأمة كلها ثروتها القومية من نهب الاستعمار وجشع الرأسماليين الكبار . وكانوا قلة قليلة . فعند التأمين كان ٦٢ في المائة من مجموع الأسهم يملكه ٩ في المائة من مجموع المساهمين ، ولم يزدوا عن ٧٣٠٠ فرداً . وبعد التأمين أصبح المجتمع بأكمله مسئولاً عن تمويل وتطوير المشروعات المؤتمنة التي يعود عائدها على المجتمع بأكمله ثم ضم المجتمع إليها المشروعات العامة الجديدة المملوكة من البداية للمجتمع بأسره .

والأمر الثاني : هو الدور القيادي للقطاع العام ، فكما جربنا في البداية سياسة المشاركة المحدودة ، جربنا أيضاً التنمية بقطاع عام ثانوى . فقد كان

برنامج السنوات الخمس للصناعة يهدف إلى القطاع الخاص بتقديم ١٠٤٣٣ مليون جنيه بنسبة ٦٣ في المائة من مجموع التمويل المطلوب . وفي عام ١٩٦٠ بدأت الخطة الخمسية والأمل معقود على القطاع الخاص لتمويل ٤٠ في المائة من استثمارات السنة الأولى ، وبحيث يمثل ٧٠ في المائة من التمويل المحلي للخطة في السنتين الأولى والثانية ، وعلى أن تشكل المدخرات الخاصة في نهاية الخطة ٥٥ في المائة من مجموع التمويل المحلي المطلوب . ومع ذلك كله فلقد عجز القطاع الخاص عن تمويل الخطة في سنتها الأولى . وعندئذ تصدت الثورة لعملية التنمية ، وضمنت للقطاع العام أن يكون له الدور القيادي ، أن يسيطر القطاع العام على وسائل الانتاج الرئيسية وبخاصة في الصناعة وان يقبض على أجهزة المال والتجارة الخارجية . هنا لك تخطيطي القطاع العام مرحلة اقتصاره على دور المروج للاستثمار ، حين كان يقتصر على المجالات التي لا تبيع أو التي ينجم عنها القطاع الخاص خوفاً من المخاطر الكبيرة . لقد أصبح القطاع العام أفضل وسيلة لتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية ، ومدرسة حقيقية لممارسة التخطيط ، كما غدا قاعدة أولى للنضال سواء من أجل التحرر الوطني أو من أجل التقدم الاجتماعي

ولهذا كله ، فثلما يحرص البعض على تصفية القطاع العام أصلاً ، يحرص البعض الآخر على تصفية الدور القيادي للقطاع العام - وهكذا نعود إلى ما قبل يوليو ١٩٦١ .

الماضى ما زال ماثلا

وعندما يفقد القطاع العام دوره القيادى فلا بد أن يفلت زمام التنمية الاقتصادية ، فان الاعتبار الوحيد الذى يمكن أن يهدى الشركات الرأسمالية هو اعتبار الربح وتحقيق أقصى ما يمكن من الربح . فهذا هو منطق استثمار رأس المال . وفى سبيل الربح لابد أن يباح للشركات أن تطرق جميع الابواب . وليس الماضى يعمد عندما كانت الشركات الرأسمالية ، الأجنبية والمحلية ، تعمل فى الاقتصاد المصرى طبقاً لأساليبها المجرية فى سبيل تحقيق أقصى ربح ممكن . فنيا عددا فروع الشركات الاستعمارية الكبرى مثل شركات البترول والبنوك التى لم تكن تربط نفسها بالسوق المصرية وتعمل ككيان طفيلى مكمل للرأسمالية الأجنبية، كانت الشركات الصناعية تتحرك من أجل الربح السريع وحده ، ولو على حساب الصناعة المحلية نفسها

وفى سبيل إنعاش الذاكرة، سنذكر مثلين من الماضى - شركة السكر والتكرير المصرية وشركة الغزل الأهلية .

(١) فقد استطاعت شركة السكر أن تحصل على احتكار إنتاج وتوزيع السكر مقابل أتاوات معينة تدفعها للدولة . وكانت الشركة تتمتع باحتكار كامل ، وبامتيازات هامة مثل تسعيرة خاصة للنقل بالسكك الحديدية وتخفيض ملموس فى الرسوم على الآلات التى تستوردها . ومع ذلك فقد كانت سياسة الشركة تقوم على مساومة الحكومة على ما يجب أن تدفعه . فلا تطبق مثلا التيسير الخاص باعانة الغلاء على عاملها وتماطل فى دفع الضرائب المستحقة .

وعندما أرادت الحكومة إخضاع سعر السكر لقيود التموين عمدت الشركة إلى إحراج الحكومة بفرض سعر منخفض لشراء قصب السكر من المزارعين الذين صاروا يضطون بدورهم على الحكومة كي تقبل المساومة على حقوق الدولة . وعندما قبض أحمد عبود على ناصية الشركة ، استطاع أن يعقد مع جميع وزراء المالية فيما قبل الثورة صفقات مدوية كانت تتم على حساب المجتمع . وعندما بلغت الضرائب على الشركة أربعة ملايين جنيهها توصل إلى اتفاق ودي بدفع مليون جنيه فقط . وشأن أي شركة طفيلية ، كانت الشركة تعمل بمنطق عدم ضمان المستقبل ، إلى الحد الذي أدى بعبود شخصياً إلى المضاربة على أسهم الشركة لرفع أسعارها في البورصة كي يتمكن بالتالي من بيع ما لديه من أسهم مضاعفاً بذلك من ثروته الشخصية على حساب الشركة نفسها - ناهيك عن المساهمين .

ولقد بادرت الثورة إلى فرض الحراسة على الشركة من وقت مبكر ، ثم نقلتها إلى ملكية الأمة مقابل الضرائب التي تهربت طوال سنين عديدة من دفعها . وأصبحت هذه الشركة وحدها مصدراً هاماً لتزويد الخزانة العامة بالمال . ففي عام ١٩٧١ - ١٩٧٢ وحده قدمت لها ٤٦٣ مليون جنيه . وإذا كانت هناك خسارة مالية أصابت الشركة في بعض السنوات ، فإنها لم تكن ناشئة عن فشل الإدارة والماملين وإنما عن عجز في تقييم رأس المال . وماذا تمثل خسارة قدرها نصف مليون جنيه في عام ١٩٧٣ بجانب العوائد التي تحصل عليها الدولة والتي ارتفعت في مدى أربع سنوات فقط من ١٧٩ مليون جنيه إلى ٤٦٣ مليون جنيه ؟ إن المشكلة الأساسية

في صناعة السكر هي عدم وجود خطة واحدة لتطوير هذه الصناعة الأولى
تتناول جميع الأطراف من الانتاج إلى الاستهلاك ، زراع القصب وشركة
السكر والمستهلكين .

(ب) أما شركة الغزل الأهلية فهي أول شركة غزل أقيمت في مصر ،
أسستها أسرة سويسرية نازحة اشترت آلاتها في عام ١٩٠٨ لكنها
كانت آلات مستعملة يرجع تاريخها إلى سنة ١٨٩٧ ، ولقد كانت هذه
الآلات لا تزال تعمل عند تأمين الشركة في عام ١٩٦١ . وظلت الشركة
تعمل طوال هذه المدة منفردة أو شبه منفردة بحيث استأثرت باحتكار
فعلي للغزل ، وانفردت بتحديد أسعاره وظلت تنزع أرباحها إلى
سويسرا . وكانت مصادرها إلى الربح متعددة فالآلات القديمة تستورد
بسعر الآلات الجديدة ، وفرق السعر يحول للخارج . كانت تستهلك ٣٠
ألف قنطار من القطن في السنة لكنها كانت تضارب على هذا القطن
نفسه بدلا من أن تنزله حتى كان الجزء الأكبر من أرباحها ناشئا عن
عمليات المضاربة على القطن لا عن عمليات الانتاج وكانت شركات
التأمين تمنح الشركة خصما على عمليات التأمين يصل إلى ٥٥ في المائة من
قيمة التأمين ، فكان يستأثر به أصحاب الشركة لانفسهم . وعندما توقعت
الأسرة احتمال التأمين فيما بعد العدوان الثلاثي ، أصدرت ميزانيات صورية
للشركة عن طريق اظهار ربح وهمي يصل إلى جنيه في السهم ، بحيث
ارتفع سعر السهم في البورصة إلى ١٨ جنيهاً وعند هذا السعر تخلصت

الأسرة من أسهمها بالبيع وكانت تبلغ ٥٠ ألف سهم ، وهربت قيمتها إلى الخارج

وعند التأميم كانت الشركة مسنونة بالكامل ، مادياً ومعنوياً لم تكن بها سيولة نقدية ، ولا مخزون قطن ، ولا آلات صالحة ولا إدارة مؤهلة ، ومع ذلك تمكنت الإدارة العامة من الاحتفاظ بالشركة في ميدان الانتاج . وكلفتها الدواة بإنتاج الأقمشة الشعبية ، وهى منتجات مسعرة تباع بأقل من سعر التكلفة . وانتظمت بذلك داخل القطاع العام فى خدمة المجتمع ككل

طبيعة الانعراف فى القطاع العام

ان القطاع العام الناشئ لا يمكن أن يوضع على قدم المساواة مع الشركات الرأسمالية قبل تأميمها فهذه الشركات لم تكن مشغولة بغير أرباحها . لقد أنشئت مصانع لتعمل لأول مرة بآلات مستهلكة — وغالباً ما تكون مستوردة — كما حدث فى مصانع النسيج والنحاس . ان شركة مياه القاهرة التى استمرت ٩٢ عاماً لم تنشئ خلالها سوى محطتين للمياه ولكنها أنشأت خلال ثمانية أعوام من تأميمها خمس محطات جديدة والفرق واضح بين شركة مسئولة — مهما تكن الظروف والأخطاء — عن المجتمع بأسره ، وشركة لا تستثمر سوى مسئوليتها أمام أصحاب رأس المال .

ولتقدم خطوة أخرى فى المناقشة فإن أغلب أخطاء بل وانحرافات

القطاع العام إنما ترجع إلى وجود قطاع خاص بجانبه فيه أقسام طفيلية ومضاربة — بغير بورصة — تحول منجزات القطاع العام إلى ثروات خاصة ان هناك رأسمالية طفيلية تنمو داخل القطاع الخاص وهذه الرأسمالية الطفيلية هي التي تمتع السبيل أمام تحول العناصر البيروقراطية في القطاع العام وفي الدولة إلى رأسمالية بيروقراطية وتقدم اندونيسيا فيما بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٥ وقبل الانقلاب مباشرة مثالا بالغ الدلالة في هذا الصدد فقد تكون فيها (رأس مال بيروقراطي) نتيجة الاستخدام غير المشروع لأموال الدولة وامتيازاتها ، وهو شكل جديد من رأس المال يتميز بالطابع الطفيلي فرأسمال القطاع العام الذي يخضع لإشراف الصفوة البيروقراطية يتحد — في السوق — مع جزء من رأس المال القديم الذي يتخذ شكل التجارة والمضاربة وكانت النتيجة الطبيعية هي اندماج الدولة وتمثلها الصفوة البيروقراطية مع رأس المال الخاص الطفيلي . وتمت بذلك عملية طبيعية للتركز الرأسمالي . عندئذ بدأت المرحلة الثانية وهي ضرورة استخدام رأس المال المتراكم بـ لا قيود عالية من جانب الدولة . وبدأ الحديث عن أهمية المشروع الرأسمالي الخاص ، وعن تشجيع رأس المال الخاص ، وعن إعادة القطاع العام إلى الملكية الخاصة . بل اكتمل التحالف البيروقراطي مع رأس المال الأجنبي

ولنضرب من عندنا أمثلة بسيطة : فعندما تقفل السوق على عدد معين من التجار ، أو يرفع الثمن المسعر للسلعة بعد وصولها إلى أيدي التجار ، أو يمكن بعض التجار من الحصول على السلعة بـ ثمن أقل ، أو من توريدها بـ ثمن أعلى من الثمن

الجارى — فهنا يتحول القطاع العام إلى مصدر مباشر لتكوين رأس مال جديد ، هو رأس مال طفيلى ، يوحد بين الأقلية البيروقراطية المنحرفة وبين الرأسمالية الطفيلية وبذل أن يلاحق الفاعلون لهذه الجريمة فى حق المجتمع ، تستخدم الجريمة ذريعة للنيل من القطاع العام نفسه .

وفى ما عدا ذلك ، فلا يمكن أن يكون هناك اعتراض على قيام القطاع الخاص ممثلاً لقطاعين اقتصاديين حيويين فى بلادنا هما الرأسمالية الوطنية والرأسمالية الصغيرة وعلى العكس فإن مثل هذا القطاع الخاص جدير بكل رعاية من جانب الدولة ومجالاته واضحة فى الزراعة والتجارة الداخلية والتصدير والصناعة التحويلية والسكان والنقل والسياحة وإذا كانت المناقشة تتناول مشاركة هذا القطاع الخاص فلتكن المشاركة محددة فى إطار خطة التنمية ، فى مشروعات صناعية جديدة — مثلاً فى الصناعات المكملية للتصدير مثل التعبئة والتغليف والتجفيف ، وفى صناعات التجميع ، وفى الصناعات المنتجة للسلع الوسيطة مثل أجزاء الآلات وقطع الغيار ومصنوعات المطاط والخشب والمعادن اننا بذلك نواصل التصنيع فى إطار خطة التنمية القومية ، ونضيف إلى القطاع العام لا ان نقص منه .

الاستثمار الاجنبى فى القطاع العام

بقيت مسألة الاستثمار العربى فى القطاع العام والقضية المطروحة للمناقشة ليست هى الاستثمار الأجنبى بصفة عامة ، ولا هى الاستثمار العربى

في مصر ، وإنما هي مشاركة رأس المال العربي في شركات القطاع العام القائمة أو الجديدة . وهنا يمكن أن نتهدى بعدد من الحقائق التي يحسن الاعتراف بها من البداية خدمة للمناقشة نفسها وهي :

أولاً — حقيقة احتياج التنمية الاقتصادية في مصر لاستثمارات خارجية كبيرة — حبذا لو كانت عربية — توضع في خدمة قضية التنمية القومية الشاملة .

ثانياً — حقيقة تراكم رؤوس أموال عربية طائلة خارج البلاد العربية ، في أسواق أوروبا وأمريكا ، في صورة ودائع مصرفية أو سندات حكومية أو أسهم شركات . وفي هذه الأسواق يتزايد الخطر عليها سواء من تقلبات العملة الأجنبية أو من أسعار الفائدة أو من إجراءات التجميد المحتملة . ومن ثم استعدادها للتحرك عائدة إلى البلاد العربية إذا ما توفرت لها شروط استثمار رأسمالية طبيعية .

ثالثاً — حقيقة دولية رأس المال الذي لا يعترف لنفسه بوطن ولا تربطه إلا وشائج الاستغلال والسعي إلى الربح . إن أي رأس مال من أي بلد عربي إنما يرضيه أن يسود الأسلوب الرأسمالي كل العالم وأن يشجع التطور الرأسمالي في أي بلد . ولا زلنا نذكر كيف كان البنك الدولي للإنشاء والتعمير يقرض أحمد عبود ويرفض أن يقرض الدولة المصرية بعد الثورة وكانت تريد عندئذ تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية .

وإذا كانت رؤوس الأموال العربية قد ضمنت لنفسها عندنا عدم التأميم وعدم المصادرة وعدم نزع الملكية ، كما ضمنت لنفسها عندنا حرية تحويل أرباحها بالكامل إلى الخارج سنوياً وتحويل رأسمالها بعد خمس سنوات وأحياناً بعد سنة — فإننا يجب أن نضمن لأنفسنا من البداية أمرين هما

(أ) ألا تشارك في القطاع العام القائم حالياً

(ب) وأن تشارك فقط طبقاً لخطة التنمية الاقتصادية .

والواقع أن موضوع استثمار الأموال العربية لا يمكن أن يعالج على هذا النحو المبسر ، والمنزع انترعاً من إطاره السليم الصالح وحده للمناقشة ، وهذا الإطار الذي غدت مواجهته ماحجة وعاجلة هو إطار التكميل الاقتصادي العربي وبين يدي ورقة أعدها المعهد العربي للتخطيط في الكويت ، داعياً لمدد حلقة بحث في نهاية شهر فبراير ١٩٧٤ ، تبحث عن (السياسة الاستثمارية للفوائض في أموال الدول العربية المنتجة للنفط) تقول الورقة (إزاء ما قد تكشف من قيام أزمة عالمية في الطاقة ، بالإضافة إلى اطراد الزيادة في العائدات من صادرات النفط ، فإن حجم الأموال الفائضة لدول النفط الفنية سوف يزداد مرات عديدة خلال الحقبة الحالية وهذا من شأنه أن يدعو إلى التطلع إلى منافذ جديدة للاستثمار في الدول الأجنبية) . وتضيف الورقة أنه (بينما تتطلع بعض الدول في العالم العربي لفرص الاستثمار المأمون ، وإلى المحافظة على قيم استثماراتها في ظروف دولية تتصف بعدم استقرار نظام النقد العالمي ، فإن

دولا عربية أخرى فى أمس الحاجة إلى المعونة الخارجية لدفع جهودها الإنمائية قدما إلى الأمام ولا ريب أنه قد تتكشف امكانيات ضخمة للاستثمار فى الدول العربية ، إذا أمكن للتخطيط الإقليمى على مستوى الوطن العربى أن يخرج إلى حيز الوجود) .

والموضوع مطروح ، إذن ، بأدق التصورات وأسامها ، وهو ما يعنى أنه قد دنت لحظة التحول المرتقبة إلى الهدف الكبير وهو التخطيط للتنمية الاقتصادية على مستوى الوطن العربى

إن هذه التنمية الاقتصادية المشتركة المخططة هى الإجابة الوحيدة على التساؤل الذى يحيط بمستقبل الوطن العربى كله ، لأنها تطرح هذا المستقبل فى إطار النضال المشترك من أجل تنمية اقتصادية حقيقية تقضى على التخلف المتنوع الأشكال الذى يعانى منه العرب جميعا . إنها تنمية مشتركة مخططة تعيد النظر فى التقسيم الدولى الحالى للعمل فيما بين البلاد العربية ، وتسمى لإقامة تقسيم جديد للعمل يأخذ بعين الاعتبار التفاوت الراهن فى مستويات النمو والخصائص الإقليمية لكل بلد عربى ، ويقوم على تبادل المنافع فى إطار من المساواة الكاملة بين البلاد العربية .

وعندئذ ، فلن تكون القضية هى السعى المضى لاستجلاب أموال العرب لتنمية مصر ، بل ستكون هى التنمية لكل بلد عربى على حدة فى إطار خطة للتنمية العربية الشاملة . تلك هى القضية ، وما عداها فهو قبض الريح .

مشكلات عملية باللغة التعقيد

كلمة أخيرة . انا بالطبع نرفض كل دعوة ترمى إلى بيع ٤٩ في المائة من أسهم شركات القطاع العام لكن لنفرض جدلاً أن الأمر بات مطروحاً للبحث والتنفيذ ، فإن الدعوة لا بد أن تثير بالضرورة مشاكل عملية باللغة التعقيد نكتفي فيما يلي بأمثلة لها :

أولاً — هل تطبق نسبة الـ ٤٩٪ على القطاع العام ككل أم على كل شركة من شركاته ؟ إن أهمية التساؤل تكمن في أنه لو طبقت النسبة على القطاع العام ككل فلقد تعفى عندئذ تصفية الملكية العامة في شركات وقطاعات بأكملها

ثانياً — هل يدخل رأس المال الخاص في الصناعة الثقيلة ونواتها الصناعات الهندسية ، بحيث ندع مصير التصنيع — وهو جوهر التنمية وميدان التخطيط — بأيدي رأس المال ؟

ثالثاً — هل يشترك القطاع الخاص بمدخراته الفعلية أم بقروض من البنوك ، أى بأموال الدولة — مثلما يفعل حالياً في ميادين التجارة الداخلية والصناعة والسكان ؟

رابعا — كيف تكون صورة الإدارة في الشركات المختلطة ؟ انا سنعود بالضرورة إلى نظام الجمعيات العمومية للمساهمين الذين ينتخبون وهذا حقهم الطبيعي بحكم الملكية — يمثلهم في مجالس الإدارة فأين يمثلو العاملين ؟

خامساً - ما مصير القوانين الخاصة بالأجور والأرباح والتأمينات ونظم العاملين ؟ وما مصير الرقابة الذاتية من العاملين على الإدارة ؟ وما الموقف من قرارات الفصل وأثرها على البطالة ؟

سادساً - هل تكون الرقابة المالية للجهاز المركزى للمحاسبات أم للشركات ذاتها ؟ وهنا الخشية ماثلة من اخفاء الخسائر أو تبديد الأرباح ومن تهرب الشركات من التزاماتها الضريبية .

سابعاً - كيف يدار الانتاج على مستوى الشركة وكيف تحكم الصلة بالسوقين الداخلية والخارجية ؟ وكيف تكون سياسة الأسعار عندئذ ؟ وهل تستمر الصناعة تتمتع بالحماية الجمركية ؟ وهل يباح للشركات - ضمناً لنجاحها - أن تعود بالضرورة لأساليب المنافسة الحرة في السوق ؟ وما مصير الخطوة عندئذ ؟

ثامناً - هل يسمع بفتح سوق للأوراق المالية تكون حرة في تداول الأسهم ؟ انا نود هنا أن نوضح أمرين :

(أ) إن البورصة لم تكن أبداً سوقاً حرة ، أو سوقاً شفافة تعكس أوضاع الشركات ، بل كانت سوقاً للمضاربة والمناورة لأقلية مالية بارعة تلعب بصغار المساهمين والمستثمرين . ولقد تحولت في اللحظات الحرجة إلى بورصة سياسية تضارب على النظام نفسه .

(ب) ان السيطرة على حد أدنى يبلغ ١٥ في المائة من رأس مال
أى شركة تكفى للسيطرة على الشركة بأكملها وهكذا تتخذ الشركة
فى الظاهر شكل شركة المساهمة وبذلك تمنح صغار المساهمين كل أوهام
الملكية ، لكنها تخضع فى الواقع لإدارة أقلية مالية أو مجموعة أفراد أو
أسرة واحدة

تاسعاً — هل يسمح بإنشاء سوق للصرف الأجنبى ضمن حرية تحويل
الأرباح إلى الخارج بعيداً عن أى قيود؟ وعندئذ فلا بد أن يثور التساؤل
عن مصير احتكار الدولة للتجارة الخارجية وتركيزها لحصيلة النقد
الأجنبى تحت أيديها تمكيناً للدولة من القيام بمجد أدنى من تخطيط
الاستيراد . ولابد أيضاً من أن يبحث أثر تحويل الأرباح ورأس المال
على ميزان المدفوعات من أعباء إضافية قد تتجاوز قدرات البلاد .

تلك تساؤلات تكشف فى الواقع عن مشكلات عملية عويصة . ولا
شك أن محاولة إيجاد الحلول لها ثم محاولة وضعها موضع التطبيق سوف
تتطلبان بالضرورة فترة تحول قد تستغرق عدة سنوات . لكن المؤكد
أنه ستكون لها انعكاساتها العميقة والواسعة على المجتمع بأسره ، فهل هذا
هو ما نستقبل به مرحلة ما بعد الحرب ؟

انا بفضل حرب أكتوبر نستطيع أن نقول أخيراً انه تم إحباط
الاهداف الأساسية للعدوان الامبريالى الصهيونى ، وان حركة التحرير
العربية لم تصمد فقط فى وجه الهجوم الامبريالى بل انتقلت أخيراً إلى

موقع أفضل . وبالتالي فلا بد من تجاوز المرحلة الراهنة إلى مرحلة أعلى ،
ليس فقط على مستوى النضال الوطنى المعادى للإمبريالية ، بل وأساساً على
مستوى البناء الاقتصادى والاجتماعى .

على أية حال لقد صدر فيما بعد قرار شديد الغموض يسمح ببيع أهم
بعض شركات القطاع العام ، سوف نعرض له عندما ننتقل إلى المرحلة
التالية بعد أن نضع الانفتاح الاقتصادى فى التنفيذ .

•

الفصل الرابع

هل يقوم رأس المال الأجنبي بالتنمية؟

وفي النهاية طرح الموضوع بصراحة : اننا نريد رأس المال الأجنبي لأنه سيقوم بتنمية اقتصادنا القومى . ولكن من الذى قال ان هذه التنمية - التى لا تريد الرأسمالية المحلية أن تضحى من أجلها بليم واحد - سيكون رأس المال الأجنبي أفضل استعداداً منها للقيام بها ؟ ولماذا يضحى؟ من أجل عيوننا ؟ لذلك كان علينا أن نبدأ بطرح قضية التنمية الاقتصادية بمعناها الصحيح .

ولا نزاع فى بلادنا حول ضرورة التنمية الاقتصادية . فهناك إجماع تقريباً على ضرورة القيام بمحاولة شاملة للتغلب على التخلف الاقتصادى والاجتماعى الموروث من عهد الرجعية القديمة والتبعية للرأسمالية الأجنبية من أجل هذا لا يرى الوطنيون فى التنمية الاقتصادية مجرد زيادة فى الثروة القومية أو ارتفاع فى الدخل القومى ، بل معارك متصلة لتعزيز الاستقلال الوطنى ، وذلك ببناء وتوطيد دعائم اقتصاد قومى متعدد النشاط ، حديث الهيكل ، سريع النمو، متحرر بالضرورة من السيطرة الاستعمارية والتخلف

الاقطاعى والاستغلال الرأسمالى الكبير ، وموضوع بالضرورة بالتالى فى خدمة الطبقات الوطنية جميعاً وفى مقدمتها العمال والفلاحون .

ولا نزاع فى بلادنا أيضاً حول ضرورة الموارد الأجنبية للتنمية الاقتصادية ، فهناك إجماع تقريباً على أن الموارد المحلية تقعر عن المهام التى تفرضها مطامح التنمية الاقتصادية الملحة هناك فى الواقع حاجة إلى التمويل الخارجى ، وهناك حاجة إلى الحصول على منجزات العلم والتكنولوجيا التى تمتلكها البلدان المتقدمة .

من هنا يمكن أن تثور بطريقة مشروعة قضية الاستثمارات الأجنبية التى شغلت بلادنا زمناً طويلاً ، وما زالت تعتبر فى مقدمة القضايا التى تشغلنا . ولقد اختلف الرأى حولها وهذا طبيعى فكل منا ينظر إليها بمقياس المصالح التى يدافع عنها

ومن أجل أن نضع هذا الأمر فى إطاره الصحيح ، فإن المناقشة الموضوعية مطلوبة إلى أقصى حد . هناك من يرى أن رأس المال الأجنبى لن يأتى مهما نفعل ، لأنه لا يمكن أن يقدم على تنمية اقتصادية حقيقية لبلادنا وهى كما رأينا معركة وطنية معادية بحكم تعريفها لرأس المال الأجنبى وهناك من يعول التمويل كله على رأس المال الأجنبى الذى ينتظر مجرد الإشارة ، ويتوقع من ثم أن تكون لديه عصا سحرية تحول مصر من حال إلى حال .

والمناقشة الموضوعية وحدها ، المناقشة العلمية الصارمة وحدها ،

كفيلة بوضع أيدينا على الحقيقة التي يمكن أن تنير الطريق لنا جميعاً . ولذلك سوف يكون من المفيد أن نطلع في البداية على الأوضاع الحالية في السوق المالية العالمية ، لنكشف عن الاتجاهات التي تحكم الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية

الصورة التقليدية للاستثمارات الأجنبية

الصورة المألوفة والمعروفة للاستثمارات الأجنبية هي صورة تصدير رأس المال من بلد رأسمالي متقدم إلى بلد متخلف ، حيث يستثمر في مشروعات استخراج أو إنتاج لحامات معدنية أو زراعية ، توضع في خدمتها بعض المرافق الأخرى الضرورية لاستخراجها أو إنتاجها كالبنوك والطرق والمواصلات على أن يتم تصدير الخامات إلى البلد الرأسمالي المتقدم حيث يعاد تشكيلها بالصناعة إلى منتجات تبلغ قيمتها أضعاف قيمة الخامات . وعندئذ يترك للبلد المتخلف أن يشتري من الخارج بدخله الضئيل الناتج من بيع خاماته قليلا من المنتجات الصناعية المستوردة

وعندما سادت هذه الصورة منذ نهاية القرن الماضي أحدثت تطورا كفيّاً في الرأسمالية المتقدمة ، إذ أصبحت امبريالية وذلك بفضل السيطرة الاستعمارية التي مارسها على البلدان المتخلفة التي غدت بالتالي مستعمرات أو أشباه مستعمرات . من هنا كان تصدير رأس المال هو البذرة التي نمت منها السيطرة الاستعمارية على البلد المتخلف ، حيث يبنى رأس المال لنفسه قطاعاً داخلياً أجنبياً ، منعزلاً عن الاقتصاد القومي المتخلف ،

ومستنداً في سيطرته الاستعمارية إلى سطوته العسكرية والسياسية ، وإلى قوة ونفوذ الرجعية التقليدية التي تصون وتحمي أوضاع التخلف السائدة .

ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى ، فإن هذه السلسلة الاستعمارية التي أحاطت بالعالم كله ، قد تلقت الضربات والهزائم في كثير من حلقاتها ، حتى لقد دخلت الامبريالية فيما بعد الحرب العالمية الثانية مرحلة التصفية الشاملة لسيطرتها الاستعمارية في المستعمرات . ومع اضطراب الامبريالية إلى التراجع ، بدأت تظهر أساليب الاستعمار الجديد ، وهي الأساليب التي تفرص على استمرار الاستغلال الاستعماري والتبعية الاقتصادية للمستعمرات القديمة التي حصلت بنضالها الوطني على الاستقلال السياسي .

وغدت الحركة ضد الامبريالية تجري في ساحات الاستقلال الاقتصادي الذي صار يعني بناء اقتصاد وطني متحرر حديث من خلال القيام بالتنمية الاقتصادية وأصبح من حقائق العصر المعروفة ان السيطرة الاستعمارية تتناقض بالتالي مع التنمية الاقتصادية تناقضاً جوهرياً ، وبالذات مع محاولات التصنيع

هنا توالى نظريات الاقتصاديين الغربيين وبخاصة روستو وجالبريث من أجل كبت عملية التنمية الاقتصادية — تارة بالحديث عن حتمية التطور على مراحل بيمينها لا يمكن للبلد المتخلف أن يتخطاها ، وتارة بالحديث عن خرافة التقدم من خلال التصنيع ، فلقد تكون الأوضاع المتخلفة هي التقدم بعينه .

غير أن صمود البلدان المستقلة في معارك التنمية الاقتصادية ، والمساعدات

الجدية التي تلقىتها بهدف التصنيع من البلدان الاشتراكية وبخاصة الاتحاد السوفيتي ، قد أوجدا وضعا واقعياً معيناً بحيث لم يعد في الوسع اعتراض الدول الاستعمارية صراحة وإلى ما لا نهاية على تصنيع البلدان النامية ، أو الامتناع الكامل عن المشاركة في عملية التصنيع الجارية فعلاً . فلم يكن من الممكن تحقيق التنمية بتطوير الزراعة أو بتطوير صناعات الاستخراج فقط . ومع ذلك فليست التنمية الاقتصادية هي مجرد القيام بأي تصنيع وإنما ينبغي أن يهتم في عملية التصنيع بتطوير الصناعة النحويوية والقيام بتنمية شاملة متعددة الجوانب من أجل انتاج وسائل الانتاج بما فيها الآلات وكذلك من أجل انتاج الطاقة .

الاستثمارات الأجنبية فيما بعد حرب السويس

فما بعد حرب السويس التي كشفت بقوة عن سمات العصر الجديد ، عصر التحرر الوطني والانتقال إلى الاشتراكية ، كان على الامبريالية أن تغير من أساليبها ، ففدت أشد ذكاء وأكثر تمقيداً والتواء . وبعد الافتصار على تطوير ميادين الاستخراج والتعدين ، عمدت الامبريالية إلى أسلوب المعونة الاقتصادية ، المالية والفنية ، لمساعدة البلدان النامية .

(أ) ظهرت مثلاً قروض فائض الحاصلات الزراعية الأمريكية فقد تجمع لدى الولايات المتحدة فائض من الحاصلات الزراعية كان عليها — بمعايير الرأسمالية السائدة — أن تتخلص منه بتدميره أو برميهِ في البحار حتى لا ينزل بأسعار الحاصلات الأمريكية . فلجأت من ثم إلى بيع هذا

الفائض للبلدان النامية مقابل الدفع بالعملة المحلية . واقد استخدمت أمريكا وارادت الحاصلات الزراعية فيما بعد لأغراضها السياسية ، محاولة بذلك شل إرادة البلدان المستقلة ومنعها من مواصلة تحررها الوطنى .

(ب) اتجهت رؤوس الاموال الأجنبية — التى تراخى تدفقها على البلدان الدامية — كىما تستمر مثلاً في فروع صناعية لا تحتاج إلى معدات معقدة أو لاستثمارات باهظة التكاليف ، أو لا تحتاج إلى كثير من العمال المؤهلين فنياً — وذلك مثل الصناعات الغذائية وصناعات النسيج والملابس والتريكو والخيوط الصناعية وصناعات مواد البناء . وبدأ عندئذ أن الهدف الأول من وراء مثل هذه الصناعات هو السعى لإثراء الاحتكارات الأجنبية لا تمويل التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمارات الأجنبية . وطبقاً لإحصاء أمريكى عن الفترة بين عامى ١٩٤٦ ، ١٩٥٩ ربحت الولايات المتحدة ٢٥ دولار عن كل دولار مستثمر في البلدان النامية . كما أن الأرباح التى حققتها الاستثمارات الأجنبية كانت تصدر إلى الخارج ، وبالتالى فلم تكن تلعب دوراً في عملية إعادة الانتاج أى في عملية التنمية في البلدان النامية .

ولقد دلت التجارب على أنه كثيراً ما تأتى الاستثمارات الأجنبية فتكون تكلفتها مضاعفة . ففي العراق مثلاً تكلف إنشاء مصنع الأسمنت في ١١ سلجانية ثلاثة أضعاف تكلفته الأصلية ، لأن الشركة المتععدة وهى شركة ألمانية غربية عمدت إلى بناء كل مبانيه والأسوار والطرق بالطوب الأحمر والأسمنت والمواد الأخرى التى نقلت خصيصاً له من ألمانيا الغربية .

كما أقيمت محطات الديزل الكهربائية في مصنعى السلمانية وحمام على بقوة مبالغ فيها هي ٥ آلاف كيلووات مع أن الحد الأقصى من الحاجة إليها هو ٣ آلاف كيلووات فقط ، بل كان من الممكن الحصول على الطاقة الكهربائية من شركات الطاقة القائمة محلياً . بيد أن المغالاة في تكاليف المشروع كثيراً ما تخفى في العادة خطراً أكبر هو خطر العملات المتبادلة . ومن ثم تصبح المغالاة في التكاليف أسلوباً في التعامل لأنها تشكل مصلحة مشتركة فيما بين الخارج والداخل

ولقد أقبل رأس المال الاجنبي علينا في يوم من الأيام من ألمانيا الغربية لكنه لم يلبث أن أحجم بعد أن خلف لنا تجربة سيئة كتجربة الحديد والصلب التي قامت بها شركة ديماج التي تولت توريد معدات قديمة لصناعة ثقيلة متطورة . ولولا النضجيات التي تحملها الاقتصاد القومى سنة بعد سنة ، ولولا الجهود المضنية التي بذلها العاملون فيه ، لكان قد أفلس قبل أن يتم تصحيح قاعدته جذرياً بمجمع الحديد والصلب . ولقد أنجزت أيضاً مشروعات ناجحة ، لكن الذكريات السيئة في هذا الصدد كانت بحيث غطت على كثير من الذكريات الطيبة .

الصورة الحالية للاستثمارات الاجنبية

وبدأت في الستينات بلاد نامية كثيرة ، كانت قد تحررت من قبضة الاستعمار واختارت طريق التنمية المستقل ، بدأت تذهب بعيداً إلى حد اختيار الاشتراكية هدفاً أخيراً لها . عندئذ ، ومنذ منتصف الستينات ، في عصر الاشتراكية والثورات الوطنية وتحمت ضغوط النضال الشاق لاختيار

طريق التطور ، بدأت الامبريالة العالمية تغير أساليبها مرة أخرى . وتحولات من المحافظة على التخلف الاقتصادى للمستعمرات السابقة إلى تدعيم وطع داخلى للرأسمالية المحلية كضمان اجتماعى للاحتفاظ بالمستعمرات السابقة فى إطار الاقتصاد الرأسمالى العالمى . وبالفعل فإنه فى سبيل تعزيز وضع هذه الرأسمالية المحلية ، تقدم الرأسمالية العالمية على عمليات لم تكن تجرى فى الماضى ، لأنها تنطوى على قدر معين من التعاون لاقامة الصناعات والسماح بانتقال الخبرة التكنولوجية إلى البلدان النامية .

ولا يمكن القول ببساطة بأن الاستثمارات الأجنبية عدوئنا لا نستطيع موضوعياً أن تقدم مساهمة معينة فى تنمية البلدان النامية ، فالعمليات التى تشارك فيها تساعد بلا شك على نمو العمالة وتطوير الموارد الطبيعية ونقل التكنولوجيا المتقدمة ورأس المال أيضاً مما قد يساعد على زيادة الصادرات وتحسين الموارد المالية للدولة . وفى حالات معينة فإنها تساعد أيضاً على إنهاء العزلة الاقتصادية وتحطيم العناصر القديمة الرائدة فى العلاقات الاجتماعية لأساليب تشغيل وإدارة الاقتصاد القومى . وأقد تساعد أخيراً على ظهور واكتمال الطبيعة المتعددة للميكل الاقتصادى وبالتالى على بلورة وتطور الأوضاع الطبقة .

ولسكنها دائماً وأبداً تنظر إلى نفسها بوصفها رأس مال أقرض مقدما من أجل الاستغلال اللاحق للموارد الطبيعية الفنية وللاعمال الوفيرة الرحيصة فى البلدان النامية . ومن ثم تتجه بالضرورة للتدخل فى الشؤون الداخلية وفى خطط التنمية القومية ، ولمساندة الأوضاع الرجعية القديمة والجديدة ،

ولقهر الطبقة العاملة والحركات الديمقراطية ، وفي النهاية لفرض النماذج الرأسمالية للتطور . وكل هذا مائل على سبيل المثال في تجربة انقلاب شيلى التى شارك فيها احتكار أنا كوندالينحاس والشركة الدولية للتليفونات والتلفرات وهما ليسا من أكبر الاحتكارات الأمريكية

ان الاستثمارات الأجنبية التى تقدمها الرأسمالية العالمية فى السبعينات تشارك بلا شك فى تنوع الصناعة المحلية ، غير أن ذلك يتم بشكل ناقص وبشئ اهظ

(أ) إن التصنيع يتم عندئذ بشكل ناقص فالرأسمالية العالمية إنما تريد فى الواقع ان تتخلى لأسباب اقتصادية عن بعض الصناعات الثانوية غير الديناميكية ، إما لأنها بسيطة تكنولوجيا ، وإما لأنها تحتاج إلى أيد عاملة وفيرة ، وإما لأنها صناعات تلوث البيئة . فلقد ثبت مثلا أن تكلفة القضاء على التلوث أعلى من تكلفة استيراد منتجات تلك الصناعات الملوثة للبيئة . من هنا تقبل الرأسمالية العالمية ان تنقل الى البلدان النامية صناعات مثل صناعة السيارات وصناعة قطع النيار وصناعة أجزاء الآلات وصناعات النسيج وبعض الصناعات البتروكيماوية ، بالإضافة إلى صناعات المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية والغذائية .

وفى هذه الحدود يوجد مجال لتوافق المصالح بين الرأسمالية العالمية والبلدان النامية . والواقع ان الرأسمالية العالمية إنما تصدر بعض مشاكل صناعتها إلى البلدان النامية بينما تقوم بتصوير هذا على أنه معونة مالية وفنية

من أجل تصنيع البلدان النامية . وهو ما تفعله حالياً مع البلدان العربية بالذات ، حين تعرض عليها صناعات في قطاعين بالذات هما قطاع الصناعات البتروكيماوية وبخاصة في مراحلها الدنيا ، وقطاع الصناعات الكثيفة العمالة مثل تجميع السيارات وقطع الغيار وأجزاء الأجهزة الالكترونية - وذلك مقابل تأمين احتياجات البلدان الرأسمالية من البترول العربي

(ب) في الوقت نفسه فإن هذا التصنيع الناقص يتم بشمن باهظ ، وهذا الثمن هو تشجيع معالم التطور الرأسمالي داخل البلد النامي ان تشجيع التطور الرأسمالي يحدث عندئذ في الإقتصاد النامي عمليات تركز وتتركز لاثروات ، مصحوبة بعمليات تمايز اجتماعي واسعة النطاق فيما بين الطبقات . ولهذا يقبل الاستعمار الجديد على تصنيع بعض البلدان النامية عن طريق المشاركة ، حتى مع القطاع العام الذي يلعب عندئذ دوراً رأسمالياً الدولة ، في خدمة عملية أكبر هي التطوير أو التحويل الرأسمالي للمجتمع .

من هنا فإن نتائج الاستثمارات الأجنبية لا تقاس بالنال لآى من الطرفين فيها بحساب الأرباح والخسائر فقط وإنما تحسب بتأثيرها على التنظيم الاجتماعي كله ، وتأثيرها المحتمل على الإصلاحات الداخلية ، وتأثيرها على العناصر التقدمية في الإقتصاد القومي ، وهى العناصر التى يمكن أن تلغى في هدوء بواسطة قوى الملكية الخاصة الرأسمالية .

الاستثمارات الأجنبية لأهداف سياسية

وبعد حرب أكتوبر وانفجار أزمة الطاقة طرح السؤال من جديد : هل يقبل رأس المال الأجنبي على الاستثمار في مشروعات التعمير والتنمية الاقتصادية ؟ ولسنا وحدنا الذين نطرح السؤال ، بل الدوائر الاستعمارية تطرحه قبلنا . وفي عدد ٤ مارس ١٩٧٤ حاولت مجلة « نيوزويك » الأمريكية أن تضع إجابة على السؤال ، عندما أرادت أن تحدد لقرائها أهداف واشنطن من وراء اهتمامها بتعمير ضفى القناة . كتبت تقول إن هناك هدفين هما (طرد النفوذ السوفيتي الذي بدأ بالسد العالي ، وذلك بقيام رأس المال الأمريكي بدور هام في إعادة تعمير ضفى القناة . كما أن قيام منطقة مزدهرة على جانبي القناة سيلعب دوراً حاسماً في استقرار الوضع في الشرق الأوسط) . ومضت المجلة تنمّرح هذا الهدف الثاني بقولها (إن تعمير وازدهار هذه المدن على ضفى قناة السويس من شأنه إعطاء إسرائيل من الأمن والطمأنينة أكثر من وجود جيشها على القناة . إن هذه المدن قد تحول الهدنة المسلحة إلى سلام دائم) .

هكذا صارت الاعتبارات السياسية تلعب دوراً خطيراً في تصدير رأس المال الأجنبي الذي لم يعد مرتبطاً دائماً ومباشرة بالسعي لاستخلاص الحد الأقصى من الأرباح . والواقع أن الأهداف الاقتصادية والسياسية والعسكرية والايديولوجية التي ترمى الدوائر الاستعمارية لتحقيقها في

البلدان النامية قد غدت متشابكة فيما بينها إلى حد بعيد . وهنا تستخدم المساعدات والاستثمارات الأجنبية أداة للضغط السياسى على الحكومات والشعوب . وإلى جانب السعى المتصل لمزل مصر عن الاتحاد السوفيتى ، وفصلها عن حركة التحرر الوطنى العربية ، وتأمين التوسع الاسرائيلى ، فإن الهدف الرئيسى للدوائر الاستعمارية فى حالتنا هو الحيلولة دون تطوير مصر تطوراً مستقلاً يمكن أن يتجه بها نحو الطريق الاشتراكى ومن هنا السعى المموم للابقاء على مصر فى إطار النظام الرأسمالى .

وعندئذ يتركز الهجوم على القطاع العام وإذا كانت بعض الدوائر الاستعمارية ترى ضرورة تصفية القطاع العام تصفية جسدية ، فإن الدوائر الأشد ذكاء لا تتوقف طويلاً عند هذه التصفية المادية التى تبدو مستحيلة أو شبه مستحيلة بل ترغب فيما هو أبعد وأخطر شأنًا وهو تصفية الدور القيادى للقطاع العام

فى فبراير ١٩٦٣ وضع دافيد روكفلر تقريراً للرئيس الأمريكى عن (برنامج الولايات المتحدة لأمريكا اللاتينية) ولقد طالب فيه بتقديم المساعدات لأمريكا اللاتينية ، بشرط أن توفر بلادها الظروف المواتية للاستثمارات الأمريكية ، والتى حددها بأنها (الظروف المواتية لنشاط رأس المال الخاص) ومن ثم أدان بشدة أى محاولة للتأميم ، لتأميم رأس المال الخاص المحلى وليس فقط لتأميم رأس المال الأجنبى .

كان هذا فيما مضى ، أما اليوم فإن التركيز كله يتجه نحو القبول بوجود القطاع العام ، بشرط إلغاء دوره القيادي ويصبح هذا الهدف جزءاً لا يتجزأ من عملية تشجيع معالم التطور الرأسمالى فى البلد النامى

الطبيعة الخاصة للاستثمارات العربية

من بين الاستثمارات الأجنبية تحتمل الاستثمارات العربية مكانة خاصة ، ليس فقط لكونها أموالاً عربية يمكن أن تساعد بلداناً عربية ، وليس فقط لأن أرقامها المذهلة قد تحققت بفضل حرب أكتوبر التى كشفت عن عمق أزمة الطاقة فى العالم ، وإنما كذلك لأن المستثمر العربى مستثمر من نوع خاص ، لا تحركه فى الغالب أهداف المستثمر فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة عندما يتجه إلى البلدان النامية

فالمستثمر العربى مستثمر من نوع معين يريد أن يضمن دخلاً دائماً لنفسه من وراء ثروته الوحيدة وهى البترول ، هذه الثروة الناضبة بعد حين . فالدخل سواء كان هو الربح أو المائدة هو الذى يجذب المستثمر العربى بنفس النظر عن مصدر هذا الدخل ، تنمية أو غير تنمية ، صناعة أو تجارة . ومن ثم فهو أقرب إلى المضارب منه إلى المستثمر الحقيقى أو رجل الأعمال .

إن كثرة عدد البنوك فى بلد كالكويت لا يضارعها إلا كثرة عدد

شركات الاستثمار وما شركات الاستثمار هذه في الحقيقة سوى بنوك أعمال ، تجمع الأموال كي توظفها في كل مايدر دخلا مجزياً — حتى ولو جمعتها وأودعتها بدورها في بنوك أوروبا التي تدفع الآن أسعار فائدة خيالية

لذلك فان متوسط أرباح الشركات الكويتية في عام ١٩٧٢ مثلا كان ١٤ في المائة . وكانت أعلى الشركات ربحا هي شركات التأمين ثم البنوك ثم شركات الاستثمار ، تليها شركات الخدمات ، وأخيراً تأتي الشركات الصناعية لماذا ؟ لأن كل هذه الشركات والبنوك إنما تجمع الأموال كي تعيد توظيفها في الخارج . حالة واحدة يمكن أن تجذب المستثمر العربي جاذبية خاصة ، وتلك هي حالة الاستثمار في مجال العقارات فهذا استثمار واضح ملموس محسوس ، وهو استثمار دائم ، وقيمه دائماً في ارتفاع مضطرد لهذا يمثل في هذه المرحلة جزءاً كبيراً من اهتمامات شركات الاستثمار . يشتركون جزيرة في أمريكا وأحياء كاملة في بيروت ، وجزءاً من شارع الشانزليزيه في باريس .

فكيف تنمكس هذه الصورة على مصر ؟ في صحف الكويت إعلانات كبيرة عن (فرص استثمار في مشاريع تجارية وصناعية في مصر في مجالات الأراضي والبناء شقق مفروشة أو خالية ، عقارات ، مصانع ، مقاولات ، تشغيل سيارة أجرة) . وكل هذا في إعلان واحد . وهو أمر طبيعي فطالما بقيت المبادرة للاستثمار الفردي ، فذلك أقصى ما تلبه من مدى : تنمية دخل الفرد لا تنمية الاقتصاد القومي لبلد عربي شقيق .

من أجل هذا ، وفي ظل الأوضاع الراهنة ، فإنه لا يمكن لمصر أن تصبح سوقاً مالية هامة لاجتذاب رأس المال العربي . لا يمكن أن تتحول القاهرة إلى بيروت أخرى . فلقد قامت مكانة بيروت المالية عند العرب على أساس الوساطة في تلقي أموال العرب لإعادة توظيفها في أسواق أوروبا الغربية وأمريكا . كانت بيروت سوقاً وسيطاً ، محطة مالية . وليس هذا ما تريده مصر التي تتطلع إلى تنمية اقتصادها القومي الذي أنهكته الحروب .

ولقد باعت بيروت عدة أحياء فيها لرأس المال العربي فأية تنمية اقتصادية تحققت للاقتصاد اللبناني ؟ كل ما حدث هو ارتفاع في أسعار الأراضي ، وارتفاع كبير في أسعار مواد البناء ، وارتفاع في تكاليف المساكن الفاخرة ، وارتفاع في إيجاراتها . وهو ما انعكس حتى الآن على إيجارات جميع المساكن في لبنان ، فاخرة وغير فاخرة على الامالاق . وفي غمار المضاربة الكبيرة على العقارات ، والارتفاع السريع والقياسي في أسعارها أثرت قلة من اللبنانيين وناءت الأغلبية تحت وطأة الغلاء والتضخم .

والآن ، عرف المستثمرون العرب طريق أوروبا وأمريكا بلا وسيط ، وأصبحت بيروت تمانى . ان لبنان يفقد مكانته كوسيط مالي ، لكنه يزدهر كوسيط تجارى . فلبنان ينمى صادراته من الزراعة سنوياً ، وعندما ينجح لبنان في توسيع الصادرات الصناعية ، لتبلغ قيمة الصادرات ٤٥٦

مليون ليرة في عام ١٩٧٣ وهو ما يقترب من ربع قيمة صادرات مصر،
فإن علينا أن نعلم أن أكثر السلع المصدرة تتمثل بصورة أساسية في مواد
مستوردة انخفض ثمنها نسبياً بارتفاع سعر الليرة . واستطاع لبنان بذلك
أن يحقق من ورائها مكائته الهامة كوسيط تجارى . أما لبنان كوسيط
مالى ، فهو يفقد سوقه ليس فقط لحساب أسواق المال في أوروبا ، وإنما
لحساب سوق الكويت أيضاً

بل بلغ الأمر ببعض المستثمرين العرب ، وقد ملوا العملات الأجنبية ،
أن تحولوا إلى العملات المحلية وبخاصة الدينار الكويتي . وكانت النتيجة
هى زيادة في المرض النقدي في دول الخليج وارتفاعاً في أسعار الأراضي
وتضخماً محلياً

من ناحية أخرى فإن لدينا حتى الآن فكرة خاطئة عن الرأسمالى
العربى . إننا نتصوره دائماً في صورة الرأسمالى الفردى الذى يريد أن يوظف
أمواله أفضل توظيف . وننسى بذلك أن بالبلاد العربية صاحبة الفوائض
المالية قطاعاً عاماً له وزنه المتزايد . وننسى أيضاً الدعوة المتعاظمة لتأمين
البترول العربى نفسه . ففى الكويت مثلاً قطاع عام هام فى البترول وفى
البتروكيماويات وفى السهادر وفى الاسمنت وفى البنوك . وفى الكويت
صندوق التنمية الكويتى ، وفيه أيضاً أكبر شركتين للاستثمار تملك
الحكومة فى احدهما ٥٠ فى المائة من رأسمالها ومن الثانية ٨٠ فى المائة .
وبصفة عامة فإن الدولة فى الكويت تملك ٣٢ فى المائة من مجموع أسهم
الشركات العاملة .

ونحن ننسى أيضاً ما هو أهم وأبعد أثراً ، وهو أنه مع الزيادة الهائلة في الأموال العائدة من البترول ، ومع غيبة خطط أو برامج كافية للتنمية الاقتصادية معدة مقدماً ، ومع عجز كل بلد من بلاد البترول على حدة عن استيعاب فوائض العائدات ، فإن أغلب هذه الفوائض المتراكمة سنة بعد أخرى سيكون مملوكاً للدولة لا للأفراد . ومن ثم فإن المستثمر العربي المحتمل والذي سيكون علينا أن نتعامل معه في المستقبل القريب هو الدولة العربية وليس الفرد العربي . ان ذلك يجب أن يدفع بمجدية نحو تخطيط التنمية الاقتصادية أولاً في كل بلد عربي على حدة ، ثم القيام بالتنسيق فيما بين هذه الخطط الموضوعة بأمل القيام بعملية تنمية اقتصادية تكون مخططة لكنها مشتركة فيما بين البلاد العربية

وإلى أن يتم ذلك ، فلسوف تظل الاستثمارات العربية محكومة بالميل إلى المضاربة . وعندئذ فإن وجهتها ستكون إلى السوق المالية العالمية وليس إلى أى بلد عربي .

الأموال العربية في خدمة الرأسمالية العالمية

لهذا ، وفي غيبة خطط عملية للتنمية الاقتصادية وفي غيبة خطة على المستوى القومي لتنمية عربية مشتركة ، تبحث الأموال العربية في أيدي أصحابها عن الربح في السوق المالية العالمية . يساعد على هذا الاتجاه عدم وجود أى رقابة على الصرف ، وضيق فرص الاستثمار المتاحة محلياً

فالسكويت، بحكم ارتباطاته البريطانية التقليدية ومع ضمان سعر صرف الاسترليني ، ينظر باهتمام إلى سوق لندن . أما السعودية فتتجه إلى البنوك الأمريكية . بيد أن الجزء الذى تتلقاه من عائداتها بالاسترليني تحتفظ به في لندن وفى الوقت الحالى ، تمكف البلدان العربية المنتجة للبتروى على تجميع خبرتها فى الاستثمار وتختار العملات الأجنبية التى تستثمر فيها وأى المراكز المالية تستخدم وغالباً ما تلجأ إلى السوق المختارة بغير وساطة البنوك السويسرية كما كان الأمر فى الماضى ، حين كانت البنوك السويسرية تلعب دور أمناء الاستثمار وتستثمر بدورها المبالغ المودعة لديها فى كافة أنحاء العالم .

فالمستثمرون العرب يفضلون التركيز على الودائع قصيرة الأجل ، مما لا يرضى رجال البنوك لسرعة حركتها كما يركزون على العملات الأوروبية والسندات الأوروبية ، ولا يفضلون الاستثمار فى الأوراق المالية على نطاق واسع ، خوفاً من هزات الأسواق المالية الكبرى ولقد ذهبت بعض الأموال العربية لشراء الأراضى وتنمية الممتلكات العقارية . واهتم بعض العرب بالسندات الفرنسية المقومة بالذهب وعندما يشترون الذهب فإنهم يتعاملون غالباً مع البنوك السويسرية

فى الوقت ذاته ، تتدفق الأموال العربية فى كل لحظة على السوق المالية العالمية من خلال البنوك المفتوحة فى البلدان العربية فالبنوك الأجنبية تمتلك فروعاً فى معظم البلدان العربية المنتجة للبتروى ، وفى لبنان وهى تقوم بتجميع الودائع وتوجيهها نحو الدول الأوروبية

والأمريكية ، تمهيداً لإعادة بعضها إلى المنطقة العربية في صورة قروض
وتسهيلات ائتمانية بالغة التسكافة .

إن السوق المالية العالمية تتغذى يومياً بسيل لا ينقطع من أموال
البلدان العربية المنتجة للبترول ، وفيما يلي أمثلة لأهم ما يجري في هذا
الصدد

أولاً — ساهمت الدول العربية المنتجة للبترول في توفير السيولة
الدولية ودعم موازين المدفوعات للدول الرأسمالية الكبرى وفي مقدمتها
أمريكا ولقد قدمت للبنك الدولي للانشاء والتمير دفعات متوالية من
الأموال لمواصلة مهمته في اقراض البلدان النامية ومنها مصر كما أبدت
استعدادها لتزويد صندوق النقد الدولي بمبلغ ٢٤٠٠ مليون دولار
ووافقت السعودية على تقديم ألف مليون دولار سنوياً لأمريكا في صورة
سندات على الخزانة الأمريكية . وقدمت قروضاً ومساعدات بالغة الأهمية
لفرنسا وانجلترا واليابان وقد أعلن مسئول في أحد البنوك الأمريكية
الرئيسية أن المستثمرين والممولين العرب قد منحوا خلال شهور قليلة
ماضية قروضاً مباشرة لبعض الافراد من الأمريكيين وصلت إلى ٤٠٠
مليون دولار .

ثانياً — ساهمت الدول العربية المنتجة للبترول في أن تحقق شركات
البترول العالمية ، وبخاصة الشركات الأمريكية ، أرباحاً مذهلة نتيجة

لا ارتفاع أسعار البترول وضآلة الزيادة في تكاليف انتاج النفط العربي الخام . ان
تكلفة انتاج برميل البترول تبلغ في دول الخليج ١٢ سنتا ، وفي ليبيا ٤٥
سنتا ، وفي الجزائر ٧٥ سنتا بينما تبلغ في الولايات المتحدة ١٠٨ دولارا .
وفي مقابل ذلك بلغت أرباح احدى وعشرين شركة بترول أمريكية ١٠
آلاف مليون دولار ، وهو مبلغ يمثل ضعف ما حققته صناعة السيارات .
الأمريكية ، مع أن عام ١٩٧٣ كان أفضل عام بالنسبة لمبيعات السيارات
كما يعادل هذا المبلغ عشرة أضعاف ما حققته صناعة الصلب الأمريكية
العالمية الصيت . فاذا علمنا أن أرباح شركات البترول الأمريكية في عام
١٩٧٢ كانت ٨ آلاف مليون دولار ، تبيننا أنه بفضل بترول العرب
حققت هذه الشركات زيادة في الأرباح الصافية لا تقل عن ٤ آلاف مليون
دولار في عام واحد .

ثالثاً — بعد الاستثمارات العربية المتنامية في الأراضي والمباني
والأوراق المالية الحكومية ، وبعد الاحتفاظ بودائع ضخمة في البنوك
في الاسواق المالية الكبرى ، نشرت صحيفة (وول ستريت) الأمريكية
في بداية شهر مارس من العام الماضي تقريراً مطولاً يكشف عن أن عدداً
من المؤسسات المالية والمصرفية العربية بدأت سياسة ثابتة لاستثمار أموالها
في البلدان الرأسمالية وبخاصة في الولايات المتحدة . وقدرت الصحيفة أن
يصل الدخل العربي من البترول خلال العام الحالي وحده إلى ما بين ٨٥
ألف مليون دولار و ١١٠ ألف مليون دولار . وقدرت كذلك أن يستثمر

منها في الاسواق المالية العالمية ما لا يقل عن ٤٠ ألف مليون دولار .

وبعد أن كانت الدول العربية تستثمر أموالها في شراء سندات حكومية أو تودعها في البنوك وتحصل من ورائها على فوائد لها ، تتجه حاليا إلى تغيير سياستها التقليدية في الاستثمار . فالمؤسسات المالية العربية تنوع الآن استثماراتها ، وهي بالفعل تدخل إلى ميدان الأعمال مباشرة .

— انها تقوم بشراء العقارات والأراضي والفنادق والمباني السكنية والتجارية في الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا وسويسرا وحتى في أيرلندا .

— وتبدى بعض المؤسسات المالية العربية اهتماما متزايدا بشراء حصص في رؤوس أموال البنوك والشركات في الولايات المتحدة وأوروبا .

— وتقوم مؤسسات مالية عربية أخرى بمفاوضات للمساهمة في مشروعات مشتركة في الولايات المتحدة وغيرها ، وخاصة فيما يتعلق بصناعات البترول والبتروكيماويات .

وأوردت صحيفة (وول ستريت) أمثلة عديدة لما عرضته . فأبرزت مثلا أن شركة الاستثمارات الكويتية قد اشترت جزيرة كيوا الأمريكية وتقع بالقرب من مدينة شاوستان بولاية جنوب كارولينا . ولقد دفعت فيها ١٧٤ مليون دولار وتنوى أن تنفق ١٠٠ مليون دولار أخرى لإقامة مشروعات سياحية بالجزيرة . وتقوم الشركة الكويتية نفسها بالاشتراك

مع شركة أمريكية بإنشاء مجمع هيلتون في مدينة اتلانتا بولاية جورجيا، وهو مشروع سياحي ضخم يكلف ٧٩ مليون دولار. وللشركة نفسها استثمارات ماثلة في أوروباعن طريق الشركة العربية المالية للاستثمار ومركزها لوكسمبورج، وهى المؤسسة المالية العربية في بيروت للتمويل والمقاولات. كما تشارك أيضا في تأسيس شركتين للملاحة البحرية، أحدها تعمل فيما بين قبرص وأمريكا، وتعمل الأخرى فيما بين بريطانيا وأيرلندا

وأبرزت الصحيفة الأمريكية أخيراً أن ليبيا أنشأت بنكاً للاستثمار في الأرجنتين، وأن كلا من أبو ظبي والسعودية تتفاوضان لإنشاء مصفاة كبيرة للبترول في بورتوريكو بالاشتراك مع شركة أمريكية.

الخلاصة

ان الدراسة الموضوعية للأوضاع في السوق المالية العالمية كفيلة بأن تكشف لنا عن الاتجاهات الأساسية التي تعيننا عند معالجة موضوع الاستثمارات الأجنبية. فلقد خرجنا منها بالنتائج التالية :

أولاً — لدى الدول الرأسمالية الكبرى استعداد لتصدير بعض الصناعات الدنيا إلى البلدان النامية، وهى الصناعات البسيطة تكنولوجياً والصناعات الكثيفة العمالة بمشاكلها الاجتماعية، والصناعات الملوثة للبيئة. وهى على استعداد لتقديم هذا القدر من التصنيع في إطار موهبة مالية وفنية في مقابل ثمن اقتصادى هو تأمين تدفق المواد الخام الاستراتيجية إليها

وفي مقدمتها البترول ، ونحن سياسى هو توطيد معالم التطور الرأسمالى فى البلدان للامامية .

ثانياً — لدى البلدان العربية المنتجة للبترول أموال ضخمة صالحة للاستثمار ، لكنها بحكم طبيعتها المضاربة تتجه فى الوقت الحالى للاستثمار فى السوق المالية العالمية بحثاً عن توظيف جز أو استثمار حقيقى ومثل هذه الاستثمارات العكسية تعتمد فى حركتها على آليات التعامل فى السوق الرأسمالية العالمية ، وهى آليات يعكسها فى الأساس قانون العرض والطلب فى إطار الاقتصاد الرأسمالى وبالذات قانون الربح ومن ثم فهى موضوعة بالضرورة فى خدمة الرأسمالية العالمية .

ثالثاً — من كل هذا يبرز التناقض صارخاً بين طبيعة الأموال المطروحة فى السوق الرأسمالية العالمية وبين طبيعة التنمية الاقتصادية التى تحتاج طبعاً إلى أموال إضافية من الخارج على أن توضع فى خدمة عملية التحرر الاقتصادى من الرأسمالية العالمية فالتحرر الاقتصادى هو الذى يميز فى النهاية بين تنمية اقتصادية حقيقية وتنمية اقتصادية غير حقيقية . وفى الوقت نفسه فإن القاعدة الذهبية الدائمة التى تحكم كل مستثمر أجنبى مازالت هى أن يحقق فى مصر ربحاً أعلى مما يحقق لو استثمر أمواله فى خارج مصر . فهذا الربح الأعلى هو فى النهاية هدف الاستثمارات الأجنبية ، وليس فعل الخير ولا نشر النضيلة .

القسم الثاني

الانفتاح الاقتصادي في التنفيذ

الفصل الخامس

قانون الانفتاح الاقتصادى

وأخيراً صدر قانون استثمار رأس المال الأجنبي وانتقل الانفتاح الاقتصادى من مرحلة التحضير إلى مرحلة التنفيذ انتهى التحضير الطويل، البطيء، الدؤوب . وبدأ التنفيذ ، لكن بحرص وحذر واصرار

حرب أكتوبر تغير الأوضاع

فبما بعد هزيمة العدوان الثلاثى فى حرب السويس ، شقت مصر طريق التنمية الاقتصادية المستقلة لبناء اقتصاد وطنى حديث ، يقوم على الصناعة ، ويكسر طوق التبعية المحكم للرأسمالية العالمية وبالفعل استطاعت مصر أن تسير خطوات حاسمة فى طريق التحرر الاقتصادى ، وان ظلت فى إطار السوق الرأسمالية العالمية ولقد جاء الاختيار الاشتراكى لطريق التطور إشارة هامة إلى ضرورة الخروج أيضاً ، فى نهاية الامر ، من السوق الرأسمالية العالمية نفسها وكان التمويل الأساسى فى إرساء القاعدة المادية للتحويل مستقبلاً إلى الاشتراكية هو على قيام قطاع عام قوى قادر على قيادة عملية التحويل ، وعلى نظام تعاونى يستطيع أن يضع حداً للتفتت

الذرى للزراعة المصرية ولشا كل صغار الفلاحين وللتخلف الطويل الأمد
الريف المصرى .

يبد أن قضية التنمية الاقتصادية لم تلبث أن اصطدمت منذ نهاية الحطة
الخامسة الأولى برفض عات لأسلوب التنمية المخططة ، ولأهداف التحويل
الاقتصادى والاجتماعى المعلنه . وبتدبير من الدوائر الامبريالية العالمية ،
جرت المحاولات لإعادة مصر إلى حظيرة التبعية الاستعمارية من جديد ،
ثم أضافت الهزيمة العسكرية أسباباً جديدة إلى أسباب تعثر التنمية
الاقتصادية واضطرت الثورة منذئذ لتقديم بعض التنازلات لقطاعات
معينة من الرأسمالية الوطنية ، فى صورة رفع مستمر لأسعار بعض الحاصلات
الزراعية الرئيسية ، وإباحة الاستيراد بدون تحويل عملة ، ووقف الانتقال
التدريجى لقطاعى نجارة الجملة والمقاولات إلى القطاع العام . ولقد أتيح
لهذه القطاعات من الرأسمالية الوطنية أن تنمو فيها بعد نمواً كبيراً .
وتكونت أقسام واسعة من الرأسمالية الكبيرة ذات طبيعة مضاربة خطيراً أو
يروقراطية أو طفيلية ، شرعت تعيد النظر فى المقومات الأساسية
للاقتصاد المصرى من أجل فرض سيطرتها الكاملة على المجتمع بأسره .

من هنا توجد التنمية الاقتصادية فى مأزق خطير ، يمر عن نفسه فى
النهاية فى صورة هبوط معدلات الاستثمار وبدلاً من الأقل نسبة
الاستثمار عن ٢٠ فى المائة من الدخل القومى السنوى بلغت نسبة الاستثمارات فى
السنوات الأخيرة قبل حرب أكتوبر ١٠ فى المائة ، ١١ فى المائة . وكان

السبب المباشر لذلك ، بالإضافة إلى اعتمادات المعركة ، هو عجز المدخرات المحلية ، لا بسبب عجز قطاع الأعمال العام ، ولكن بسبب عدم نمو المدخرات الخاصة التي هبطت إلى أقل من ٨ في المائة من الدخل القومي . ومن ثم كانت الحاجة تشد سنة بعد أخرى إلى تدفق مالى من الخارج .

وفي عام ١٩٧١ جرت أول محاولة لاستدعاء رأس المال الاجنبي فصدر القانون رقم ٦٥ للمال العربي والأجنبي . لكن ظروف المعركة عندئذ لم تتح له فرصة التطبيق وقبل حرب أكتوبر بقليل ، طرحت القضية من جديد تحت اسم الانتحاح بيد أن حرب أكتوبر هي التي أتاحت لهذه الدعوة بالفعل فرصة للتحقيق

فالقضاء على أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر بفضل فدائية وتقديمة الجندى المصرى وانفجار أزمة الطاقة في الغرب نتيجة لحسن استخدام سلاح البترول العربى ، قد جعللا للرأسمالية العالمية مصلحة في الاندفاع بأسلوب جديد نحو المنطقة العربية ، بهدف الاستفادة من مكافأة مصر بين العرب ، وذلك لضمان استمرار تدفق البترول إلى السوق الرأسمالية العالمية .

هكذا ، بفضل حرب أكتوبر ، لاحت بارقة تشير إلى إمكانية حل مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية وهي المشكلة التي ازدادت تعقيداً بإضافة أعباء التعمير إليها . والمعروف أن التعمير هو عملية إعادة البناء بعد الحرب . ومع أن الحرب لم تلتها بعد ، فقد وضعت قضية تعمير منطقة القناة موضع

التنفيذ . وعلى أى حال ، فالمهم هنا هو أن قضية التعمير في مصر لا يمكن أن تطرح على النحو الذى طرحت به في بلاد أخرى ، رأسالية أو اشتراكية . ففي مصر لا يمكن للتعمير أن يطرح إلا كجزأ لا يتجزأ من القضية الأكبر وهى قضية التنمية الاقتصادية التى كانت قبل حرب أكتوبر وما زالت بعدها هى القضية الرئيسية الملحة في بلادنا ولا يمكن أن تفصل بحال بين القضيتين ، وإلا سادت كل من القضيتين مساراً منفصلاً ومتناقضاً ، واتخذت لنفسها حلولاً مستقلة ومعارضة ، تكون نتيجتها في النهاية الحاق أبلغ الضرر بالقضيتين كليهما

وجاءت ورقة أكتوبر فدشنت مرحلة الانفتاح الاقتصادى وهيات المناخ لصدور قانون جديد للاستثمار الاجنبى في شهر يونيو من العام الماضى ولقد قام مجلس الشعب فيما بعد بعمل ديمقراطى سليم عندما نشر مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون ، فوضع بين أيدينا وثيقة من مناقشات اللجنة وأعضائه ، لا شك أنها تلقى ضوءاً جديداً على هذا القانون الذى يعتبر أخطر ما أصدره مجلس الشعب من قوانين ، والذى نسميه من جانبنا قانون الانفتاح الاقتصادى .

مجالات الاستثمار الاجنبى

فطبقاً للقانون الجديد أصبحت جميع المجالات مفتوحة أمام الاستثمار الأجنبى : التصنيع الخفيف والثقيل ، التعدين ، الطاقة ، السياحة ، النقل بما فيه النقل الداخلى ، استصلاح الاراضى واستزراعها ، تنمية الانتاج

الحيوانى والثروة المائية ، الاسكان فوق المتوسط والإدارى ، مشروعات الامتداد العمرانى ، شركات الاستثمار وبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال ، شركات إعادة التأمين بالعملات الحرة ، والبنوك التجارية بالمشاركة مع رأس مال على مملوك لمصريين لا تقل نسبته عن ٥١ فى المائة . ثم يضيف القانون إلى المجالات السابقة عبارة (وغيرها من المجالات) ، بحيث يصبح التعداد السابق تعداداً على سبيل المثال لا الحصر . ولهذا فإن جميع مجالات النشاط الاقتصادى قد صارت مفتوحة أمام رأس المال الأجنبى بالفعل .

من هنا ، أصاب القانون بالتعديل عدداً من القومات الأساسية لاقتصادنا .

— فقد فتحت مجالات التصنيع واتعمدين أمام رأس المال الأجنبى . وكان الميثاق يوجب (أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية فى غالبيتها داخلية فى إطار الملكية العامة للشعب . وإذا كان من الممكن أن يسمح بالملكية الخاصة فى هذا المجال فإن هذه الملكية الخاصة يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب وفى ظله)

— فتحت مجالات البنوك وإعادة التأمين أمام رأس المال الأجنبى . وكان الميثاق يوجب (أن تكون المصارف فى إطار الملكية العامة ، فإن المال وظيفه وطنية لا تترك المضاربة أو المقامرة كذلك فإن شركات

التأمين لابد أن تكون في إطار الملكية العامة صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية وضماناً لحسن توجيهها والحفاظ عليها) .

— فتح مجال الاستيراد أمام مشروعات الاستثمار الأجنبي . فالقانون يسمح لها بأن تستورد دون ترخيص بذاتها أو عن طريق الغير ما تحتاج إليه إقامتها ثم تشنيلها من مستلزمات إنتاج ومواد وآلات ومعدات وقطع غيار ووسائل نقل . وكان الميثاق يوجب (أن تكون التجارة الخارجية تحت الاشراف الكامل للشعب . وفي هذا المجال فإن تجارة الاستيراد يجب أن تكون كلها في إطار القطاع العام) .

ولقد تدفقت بالفعل مئات المشروعات على البلاد من قبل إصدار القانون . وحتى منتصف فبراير ١٩٧٤ ، كانت هيئة استثمار المال الأجنبي قد تلقت عروضاً بالاستثمار تمثل ٢٢٣ مشروعاً تبلغ رؤوس أموالها ١٧٣ر٥ مليون جنيه . لكنها بعد المناقشة لم تقبل منها سوى ٥٦ مشروعاً برأسمال يبلغ ١٣٥ مليون جنيه . ومرة أخرى فقد كانت في المجالات الثلاثة المألوفة : مشروعات سياحية برأسمال ٥٤ر٥ مليون جنيه ، ومشروعات بلاستيك برأسمال ٤٣ مليون جنيه ، ومشروعات إسكان برأسمال ٣٨ مليون جنيه — فهل كانت السياحة والبلاستيك والإسكان هي المجالات التي تتحرق شوقاً إليها تنمية الاقتصاد المصري ؟ ولحسن الحظ فلم ينفذ شيء منها . وفي منتصف مايو ١٩٧٤ قبلت الهيئة ١٤ مشروعاً للاستثمار الأجنبي لم تسكن أفضل بكثير عما سبقها — فإلى جانب بعض الصناعات الاستهلاكية الصغيرة (الأحذية ، الأثاث) كانت توجد مشروعات السياحة

(من الفنادق إلى حوض سباحة على النيل) وبجانها جميعاً مشروعات الاسكان المألوفة . وفيما بعد صدور القانون ، شهدت البلاد نوعاً من الغزو الخارجى : كثير من المشروعات الوهمية والمشروعات الاستغلالية الصارخة ، وقليل من المشروعات الجادة . محاولات كثيرة لبسيع وتسويق الآلات الراكدة والتكنولوجيا التى صارت متخلفة وعروض قليلة لمشروعات مشتركة نافعة فى الصناعة والاسكان والسياحة ، وافقت عليها الهيئة وبلغت قيمتها ١٠٠ مليون فقط . واعتمدت عليها الحطة الانتقالية حتى نهاية عام ١٩٧٥ من جملة استثمارات مطلوبة تبلغ ١١٨٠ مليون جنيه .

ضمانات وامتيازات الاستثمار الأجنبى

والواقع أن المشروعات الأجنبية لم تعد تعوزها الضمانات والامتيازات كما تتدفق ، فلقد أعقد عليها القانون حماية تجعل منها اقتصاداً قائماً بذاته داخل اقتصادنا القومى ، متميزاً ليس فقط عن القطاع العام بل وعن القطاع الخاص نفسه

١ — فلا يجوز تأميم المشروعات الأجنبية أو مصادرتها أو فرض الحراسة على أموالها

٢ — تعتبر المشروعات الأجنبية من شركات القطاع الخاص أيأ كانت الطبيعة القانونية للأموال المساهمة فيها .

٣ — لا تسرى عليها تشريعات ولوائح وتنظيمات القطاع العام

والماملين فيه ، ولا تخضع لنظام انتخاب ممثلى العمال فى مجال الإدارة .
ولا لنظام توزيع الأرباح على الماملين .

٤ — بالإضافة إلى إباحة الاستيراد ، يكون للمشروع الأجنبى حق فتح حسابات بالنقد الأجنبى يستخدمها دون إذن أو ترخيص خاص ، لدفع قيمة وارداته الساعية والاستثمارية والمصروفات غير المنظورة وسداد أقساط القروض الخارجية وفوائدها ولإداء غير ذلك من المصروفات اللازمة للمشروع .

٥ — تعفى المشروعات الأجنبية من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، وتعفى الأسهم من الدفعة ومن الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها لمدة خمس سنوات يمكن أن ترفع إلى ثماني سنوات .

٦ — يجوز إعفاء الآلات والمعدات ووسائل النقل اللازمة للمشروع الأجنبى من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم

٧ — تعفى من الضريبة العامة على الإيراد كافة الأرباح الموزعة بواسطة المشروع الأجنبى بمحد أقصى ٥ فى المائة من قيمة حصص الممول

٨ — تعفى الفوائد المستحقة على القروض الخارجية التى يعقدها المشروع الأجنبى من جميع الضرائب والرسوم .

٩ — لا تخضع مباني الاسكان الادارى وفوق المتوسط التى يقيمها الاستثمار الاجنبى لنظام تحديد القيمة التجارية .

١٠ — يسمح للخبراء الأجانب العاملين فى المشروع الأجنبى بتحويل حصة من الأجر والمرتبات والمسكافات لا تتجاوز ٥٠ فى المائة من مجموع ما يتقاضونه

١١ — للمشروع الأجنبى حق اعادة تصدير رأس المال المستثمر بعد مضى خمس سنوات من استثماره ، وله تحويل عائدته بالكامل إلى الخارج فى حالات معينة وتحويل أرباحه فى حدود صادراته فى حالات أخرى .

وهكذا يتضح كيف أن نظام الاستثمار الأجنبى سوف يشكل بمشروعاته اقتصاداً قائماً بذاته داخل الاقتصاد القومى وبفض النظر عن تحلى الدولة فى القانون عن بعض حقوق سيادتها على المشروعات الأجنبية ، وبخاصة نتيجة لاعفائها من كافة قوانين مرحلة التحول الاشتراكي من حيث الملكية والنشاط والادارة والعمالة والأرباح والاستيراد والنقد الأجنبى ، فإن هناك ملحوظتين على جانب كبير من الأهمية تقفزان أمام عيوننا وهما

أولاً — ان رأس المال الاجنبى الذى بدأ يتجه طبقاً لصالحه هو نفسه نحو القبول بتصنيع معين للبلدان النامية ، إنما يأتي بفرض الربح والربح الأعلى ، مما يمكن أن يعرض الاقتصاد القومى لهزات الاقتصاد الرأسمالى

عالميا ومحليا . فالرأسمالية العالمية هى التى تتحكم فى أسعار المواد الاولية . واحتكارها شبه مطلق فى تحديد أسعار المنتجات الصناعية من آلات انتاجية وسلع وسيطة واستهلاكية . وفى الوقت نفسه يبدو الخطر واضحا من تحول المشروعات الأجنبية إلى وسيلة لتسريب موارد البلدان النامية إلى الخارج، بعبارة أخرى وسيلة لاستنزاف الفائض الاقتصادى الذى يعقد عليه الأمل فى استمرار التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى معيشة المواطنين. وأخيرا يبدو الخطر من احتمال تحول القطاع الأجنبي داخل الاقتصاد القومى إلى قطاع ثالث قائم ، لا بحجمه ولكن بنوعيته ونفوذه . ومن ثم يسعى لتسكون له كلمته فى السياسة الاقتصادية والمالية للدولة . وبذلك يتخطى حدود حجه الذاتى .

ثانياً — ان الحماية التى يتمتع بها القطاع الأجنبي سيتمتع بها رأس المال المحلى الذى يستطيع أن يلعب نفس الدور ، أو الذى يستطيع أن يشارك رأس المال الأجنبي . فمن التمييز الصارخ فعلا ان يقتصر التمتع بكل الضمانات والامتيازات على المستثمر الأجنبي ويحرم منها المستثمر المصرى المماثل . ومن ثم سوف تتميز عن القطاع الخاص تلك الفئات المحلية القادرة على مشاركة رأس المال الأجنبي أو مجاراته ومن هنا أهمية تلك الكلمة الصائبة للدكتور محمود القاضى فى اللجنة التحضيرية للقانون : (كنا فى فترة سابقة نجعل دور القطاع الخاص فى الأعمال محدودا بينما نوسع دور القطاع العام أما الآن فانا أخشى على القطاعين العام والخاص من منافسة المشروعات المستثمرة) .

اشكال الاستثمار الاجنبى

فى ندوة عقدتها جمعية الاقتصاد السياسى والتشريع والاحصاء فى شهر يونيو ١٩٧٤ ، جاء فى اقوال السيد مصطفى كامل مراد عضو مجلس الشعب ان (وزير التعاون الاقتصادى فى ألمانيا الغربية قال لى : لا نستطيع أن نأتى إلا بالمشاركة مع القطاع الخاص المصرى . رأس المال لا يأتى بمفرده وإنما يأتى مع نشاط قطاع خاص فى مصر) .

وبالفعل صدر قانون الاستثمار الاجنبى وهو ينص على أن توظيف المال المستثمر انما يتم فى صورة مشاركة مع رأس المال المصرى ، العام أو الخاص . فلقد صارت المشاركة هى مطلب الرأسمالية العالمية عندما تستثمر أموالها فى البلدان النامية الهامة ، وذلك كما تفيد من الوضع الممتاز الذى تتمتع به الرأسمالية المحلية . وهذه الرأسمالية المحلية بدورها تتخذ من مقدم رأس المال الاجنبى وتمتعه بامتيازات وضمانات هامة فرصة للتمتع بالمزيد من النفوذ ، أولا باسم المساواة بين الرأسمالية المحلية والرأسمالية الاجنبية . وثانياً بحكم المشاركة فى المشروعات الاجنبية التى يمكن أن تكون بدورها قطاعاً قيادياً بحكم نوعيته ونفوذه . وهو ما أشار إليه فى الندوة المذكورة السيد حسن زكى رئيس بنك القاهرة ، حين أدلى بملحوظة بالغة الأهمية . قال : (لا نستطيع أن نتجاهل أن البنك الاجنبى له أغراض سياسية . يدخل السوق ويعطى السلف لناس قد لا يستحقون السلف . يفعل ذلك ليربط نفسه بناس أو شخصيات لها مفاتيح فى الدولة) . من هنا يبدو خطر أن تتم التنمية الاقتصادية المنتظرة - ولو فى حدود الاستثمارات الأجنبية -

لحساب فئة خاصة من فئات المجتمع هي فئة الرأسماليين والمديرين والأعوان
لتشكل رأسمالية كبيرة وثيقة الصلة بالرأسمالية الاجنبية

وعلى سبيل المثال ، فباسم تشجيع الاستثمار الاجنبي ، سارعت هذه
الرأسمالية المحلية بالمطالبة بمجملة من الطلبات تشكل مناخا معينا . طالبت مثلا
بانشاء شركات مساهمة سريعة العائد يشترك فيها القطاع العام ، أو تكون
كلها من القطاع الخاص . وطالبت ببيع الاوراق المالية والأسهم لبعض شركات
القطاع العام الناجحة لتحريك بورصة الاوراق المالية . وطالبت بإباحة الاستيراد
تماما للقطاع الخاص ، وإلغاء الرقابة على النقد الاجنبي ، وطالبت بصفة
عامة بمنح القطاع الخاص نفس مزايا القطاع العام . وبالفعل ومن أجل
تهيئة المناخ المطلوب للاستثمار الاجنبي تمت تصفية الحراسات وصدر قانون
التوكيلات الأجنبية الذي يبيع إعادة الوكالات التجارية إلى القطاع
للخاص .

وبالفعل أصبح من حق القطاع الخاص حرية استيراد مستلزمات
الانتاج ، وإعداد حملات الاعلان لترويج صادراته ، والاحتفاظ بمحصلة
صادراته بالنقد الاجنبي ، وله حرية استخدامها . بيد أن حرية الاستيراد
هذه لم تجلب آلات ولا مواد خام في الأساس ، وإنما جلبت سلعاً وأدوات
استهلاكية وغذائية وترفيهية ، بحيث أصبحت في بعض الأحيان تهدد
بوقف نشاط عدد من وحدات القطاع العام (العاملة مثلا في الألياف
الصناعية) وتهدد صغار المنتجين والحرفيين الذين لا يجدون خاماتهم
ومعداتهم إلا في السوق السوداء ، وتهدد جمهوره المواطنين الذين يشهدون
الارتفاع السريع والمضطرد لأسعار كل شيء .

ومهما تسكن خطورة المشاركة ، فهي أهون في النهاية من انفراد المشروع الأجنبي وحده بالاستثمار ومع ذلك فالقانون يميز في الواقع انفراد المستثمر الأجنبي في جميع الأحوال فهو يميز انفراد رأس المال الأجنبي في مجالات بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال متى كانت مشروعات تابعة لمؤسسات مركزها الرئيسى بالخارج ، وهو ما سيتم بالفعل ثم يميز القانون الانفراد أيضاً في كافة المجالات الأخرى ، بقرار من الهيئة يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس إدارتها . وبذلك تنفرد الهيئة في الواقع بسلطة تقديرية خطيرة الشأن .

اعادة النظر في مبدأ التخطيط

من كل ما سبق ، يتضح أن قطاع الاستثمارات الأجنبية ، بأجانبه ومصريه ، سوف يكون قطاعاً رأسمالياً لا يخضع لتخطيط الدولة ولقد أعلن ذلك بصراحة ممثل الحكومة في مناقشات اللجنة التحضيرية الدكتور شريف لطفي قائلا انه (لوربطنا الاستثمار بمشروعات مدرجة في الخطة فلن يتحقق الهدف من قانون الاستثمار) ولذلك يكفي في رأيه أن يقال بأن يتم الاستثمار الأجنبي (في إطار الخطة) . ومن هنا رفضت الحكومة كل محاولة للربط بين قانون الاستثمار وقانون الخطة العامة للدولة ومعنى ذلك أنه لا يوجد في الواقع ما يربط بين المشروعات الأجنبية والخطة العامة للدولة . يؤكد هذا المعنى أنه لا توجد بالفعل خطة عامة بمشروعات محددة ، وأن مشروعات القطاع الخاص لا توجد بالخطة أصلاً ، وبحكم القانون يعتبر الاستثمار الأجنبي من القطاع الخاص .

إذن فهناك الآن قطاع جديد لا يخضع للتخطيط بالمرة ومعروف
أن التخطيط نظام للتحكم في اتجاهات نمو الاقتصاد القومى . وإذن فلا تحكم
في اتجاهات نمو القطاع الأجنبي وإذن فهناك نحل عن مبدأ التخطيط
بالنسبة له ، ومن ثم يفتح المجال أمام قوى السوق لىكي تحكم علاقاته
الاقتصادية . وعند ما تصبح مدينة بورسعيد بأكملها ، على سبيل المثال ،
منطقة حرة ، لا شأن لها بخطة الدولة ، فما هى علاقة اقتصاد بورسعيد
باقتصاد مصر ؟ وعندما تعمل البورصة ، وهى أرقى أشكال السوق الحرة ،
فى القاهرة والاسكندرية ، للاوراق المالية ولل بضاعة وبخاصة القطن والعملة
الأجنبية ، فإن المسألة لا تصبح مجرد قطاع أجنبى لا يخضع للتخطيط ،
وإنما هى عدوى السوق تمتد إلى جميع أجزاء الاقتصاد المصرى ، وتمتد
حتى إلى القطاع العام نفسه المتروك لىواجه منافسة مشروعات لا تحكمها خطة
الدولة ولا تقيدها التزاماتها ، والذي سوف يتحول التخطيط بالنسبة له
إلى مجرد توجهات غير ملزمة . والخلاصة نفسها ينتهى إليها ويليام سايغون
وزير الخزانة الأمريكى الذى أعلن عقب زيارته لمصر أنه تأكد من
(استمرار الاتجاه فى مصر للتحويل من اقتصاد التخطيط المركزى إلى
اقتصاد السوق) .

ومن هنا يخشى أن تصبح السمة الأساسية للتطور الاقتصادى هى
إطلاق العنان لقوى الشوق وقوانين السوق ، وسيادة قوانين التطور
الرأسمالى من قانون العرض والطلب وقانون الربح الأقصى إلى قانون
التركز وقانون التركز إلى قانون النمو غير المحدود لرأس المال . ومن ثم

يطلق العنان بالذات لسيادة السوق السوداء ، وتنفلت قبضة الحكومة على الغلاء ، ويشتد نمط استهلاك طفيلي شديد الوطأة على الحياء الاجتماعية .

اعادة النظر في الدور القيادي للقطاع العام

ومع إعادة النظر في مبدأ التخطيط كأسلوب لتوجيه وتحقيق النمو المتوازن للاقتصاد القومي ، تم إعادة النظر في الدور القيادي للقطاع العام . ولقد بذلت محاولات عديدة لتصفية القطاع العام تصفية جسدية أى لتصفية وجود القطاع العام ، بالادماج والبيع والناء التأميم الكامل للقطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد القومي . وفي النهاية ، وبعد أن فشلت محاولات التصفية الجسدية الكاملة ، ترك القطاع العام ليوافه المنافسة الرهيبة من جانب القطاع الأجنبي الجديد .

لماذا فشلت محاولات تصفية وجود القطاع العام ؟ لأن القطاع العام صار حقيقة أساسية من حقائق الاقتصاد الوطني ، ولأنه ليس من السهل ابدا الناء القطاع العام — لماذا ؟

أولا — لأنه يمثل مكسباً وطنياً أحرز في النضال ضد مراكز السيطرة الاقتصادية الأجنبية ، ولقد تأسس بالفعل في لهيب المعارك الوطنية ابداء من حرب التحرير عام ١٩٥٦ ومن ثم فن الطبيعي أن تتعلق به قوى وطنية عديدة ، من بينها الرأسمالية الوطنية نفسها

ثانياً — لأنه يمثل مكسباً اجتماعياً هاماً ، إذ قام القطاع العام منذ البداية على مبدأ التأمين قبل أن يقوم على مبدأ الإنشاء والتأسيس واستمر يتطور على أساس التأمين ، على حساب الاحتكارات والمصالح الاستعمارية والرأسمالية الكبيرة ثم نما بفضل الاستثمارات العامة التي مولتها تضحيات الشعب كله ومن ثم فمن الطبيعي أن تتعاقب به القوى العاملة العريضة ومن بينها المثقفون وترى فيه أملاً للتطور نحو الاشتراكية .

ثالثاً — لأنه يمثل ضرورة اقتصادية لنمو الرأسمالية المحلية . اذ يتصدى للقيام بالأنشطة الأساسية التي لا تستطيع القيام بها لكنها ضرورية للإنتاج الرأسمالي ، من صناعات ثقيلة ومرافق أساسية كما يتصدى القطاع العام لتمويل ميزانية الدولة وتقديم فائضة التمويل للتنمية سنوياً ، مما يرفع عن عاتق الرأسمالية مسئولية أعباء التنمية وأخيراً فإن وجوده يعنى مصدراً لا ينضب لتكوين ثروات ودخول دورية ضخمة للرأسمالية التي تهمل معه

لهذا لا يبقى إلا أن يبقى القطاع العام — بشرط أن يبقى عاجزاً وذلك بأن يصفى دوره القيادي داخل الاقتصاد القومي ، هذا الدور الذي يمثل في السيطرة على الصناعات الأساسية والتجارة الخارجية وتجارة الجملة وكل البنوك وشركات التأمين فإذا ما فقد القطاع العام سيطرته القيادية في توجيه التنمية الاقتصادية ، أصبحت القيادة لرأس المال الخاص . لكنها

عندئذ تكون لرأس المال الخاص بالاسم ، بينما تنتقل القيادة الفعلية إلى أيدي رأس المال الأجنبي .

ماذا نعني بالدور القيادي للقطاع العام ؟ اننا نعني به مجموعة من المبادئ المتكاملة وهي :

أولاً — التحكم في المفاتيح الأساسية للاقتصاد القومي ، في مصادر التمويل وفي الصناعة وفي التجارة الخارجية وفي تجارة الجملة ، تلك المفاتيح التي تستطيع التأثير بدورها على كافة قطاعات الاقتصاد القومي تأثيراً مباشراً وفعالاً

ثانياً — وجود خطة مركزية قومية تشمل جميع قطاعات الاقتصاد القومي ، وتبذل قرارات الدولة من خلال القطاع العام هي القرارات التي تقود وتوجه وترشد نمو النمو المتوازن للاقتصاد القومي بأسره

ثالثاً — توجيه العلاقات الانتاجية على اختلافها في الاقتصاد القومي نحو الحد من الاستغلال الرأسمالي وتقريب الفوارق بين الطبقات .

ولذلك من الممكن أن يفقد القطاع العام دوره القيادي في أكثر من حالة :

أولاً — بأن يدخل رأس المال الخاص ، المحلي أو الأجنبي ، ليشترك الدولة في ملكية القطاع العام القائم حالياً . فالقطاع العام الذي يتكون

مثلا من شركات مختلطة يصبح عندئذ قطاعا رأسماليا ، أو في أحسن تقدير قطاعا لرأسمالية الدولة . لكن الجديد عندئذ هو اقرار مبدأ عودة رأس المال الخاص الى الشركات العامة التي قامت في الأساس على التأميم . الجديد كذلك هو مبدأ اعتبار أى شركة عامة يدخلها الاستثمار الأجنبي من شركات القطاع الخاص . ومن ثم فهي طريقة سهلة جدا لالغاء القطاع العام

ثانيا — بأن يسمح لرأس المال الخاص ، المحلي والأجنبي ، بالنمو المطلق بلا قيود . وعندئذ يفرق القطاع العام في بحر من النمو الرأسمالى ، بحيث يتحول بالفعل إلى جزيرة ملحقة وتابعة لرأس المال الخاص ، يقوم بدلا منه بالاستثمارات التي لا يقبل عليها الرأسماليون ، إما لضخامة الاستثمارات المطلوبة لها أو لبطء توليدها للارباح أو لضآلة عائدها في النهاية . لكنها مع ذلك ضرورة للنمو الرأسمالى الواسع ، ومن ثم فلا بأس من وجودها في القطاع العام . ولقد يتولى هذا القطاع عندئذ مهمة اجراء التجارب بدلا من رأس المال ، يقتحم المخاطر التي لا بد منها ، ويتحمل الخسائر المحتملة، الى أن ينجح المشروع فيستولى عليه رأس المال الخاص . فمكان المطلوب من القطاع العام هو ان يوضع في النهاية في خدمة رأس المال .

ومثل هذا الوضع وارد تماما اذا علمنا أنه طبقا لآخر تقارير متابعة الخطة فان انتاج القطاع العام انما يمثل ٤٠ ٪ في المائة فقط من قيمة

الاتاج السكى ، بينا يمثل القطاع الخاص ٤٥ ٪ في المائة منها فالمسافة
قريبة بين القطاعين .

فاذا أضفنا لذلك أيضا التخلي عن مبدأ التخطيط بالنسبة للقطاع
الأجنبي ، والنمو الرأسمالى الذى تشهده البلاد حاليا والمتوقع أن يزيد في
المستقبل ، فان الدور القيادى للقطاع العام يصبح في خطر ان الخطريته قد
بالفعل دور القطاع العام كقطاع قائد ، أى كقطاع غالب بوسعه أن يقود
النمية الاقتصادية في طريق لا رأسمالى يمكن أن يفضى مستقبلا إلى الاشتراكية

اعادة النظر في الطريق اللارأسمالى

من هنا ، فلا بد أن يطرح السؤال الذى يفرض نفسه عن ماهية طريق
التطور الذى نسلكه . فمنذ اجراءات يوليو ١٩٦١ التى وجدت صيغتها
النظرية في الميثاق الوطنى ، أصبح الاتجاه المعان لبلادنا هو الاتجاه في طريق
التطور اللارأسمالى ، وهو الطريق الذى أطلق عليه أحيانا اسم الطريق
الاشتراكى ومن شأن الطريق اللارأسمالى أن يقطع الطريق بالفعل
على التطور الرأسمالى غير المحدود أى أن يوقف عملية تركيز وتمركز رأس
المال وهى أساس التطور الرأسمالى في كل مكان . بعبارة أخرى فان الاتجاه
في طريق التطور اللارأسمالى كان يعنى وقف النمو الرأسمالى ، بحيث
لا يستطيع رأس المال ان يتطور باستمرار وبحرية . بالطبع لايلفى الطريق
اللارأسمالى علاقات الانتاج الرأسمالية بل تبقى ، تبقى الملكية الرأسمالية ،
وتبقى الرأسمالية الوطنية . لكنها تتخذ طابعا انتقاليا ، وتتطور تبعا لذلك .

في الطريق الا رأسمالى، بحيث لا تكون عقبة أو حائلا دون اتخاذ التحولات
الاجتماعية الجذرية

وهكذا بينما يجرى التطور في الطريق الرأسمالى بشكل عفوى أى طبقا
لقوانين الرأسمالية، فانه في الطريق الا رأسمالى يحتاج التطوير إلى الاختيار
الواعى والقيادة العملية التى تعمل للتوفيق بين مصالح التنمية الاقتصادية ومصالح
الجمهير الشعبية. وبغير ذلك فلا مفر من أن تنمو عناصر الرأسمالية وعناصر
رأسمالية الدولة

ان الطريق الا رأسمالى يفترض في الواقع شرطين جوهريين : أحدهما
سياسى والآخر اقتصادى أما السياسى فهو السلطة لتحالف طبقى من
بعض اقسام الرأسمالية الوطنية والفلاحين وصغار المنتجين والطبقة العاملة
بقيادة البرجوازية الصغيرة غالبا. وأما الاقتصادى فهو عدم السماح بحرية
النمو الرأسمالى، بل التضييق المضطرد على الرأسمالية، والتحسين المضطرد
لأحوال معيشة الجماهير المنتجة. وتصبح المهمة الكاملة للطريق الا رأسمالى
هى باختصار ارساء القاعدة المادية للانتقال إلى الاشتراكية. ومن ثم تصبح
القاعدة المادية لهذا التطور الا رأسمالى هى وجود وتدعيم القطاع العام
واقامة قطاع تعاونى اذاجى

وعندما تطرح مسألة الاستثمارات الأجنبية في حسابات الدوائر
الاستعمارية، فيجب أن نعلم بصراحة أن في مقدمة مراميهم ازالة القاعدة
المادية للتطور الا رأسمالى المحتمل، ووقف أى اتجاه نحو الطريق الا رأسمالى،

واستعادة مصر في اطار النظام الرأسمالى . ولا شك أن هناك اعتبارات تنرى بنا تلك الدوائر الاستعمارية . وفي مقدمتها هذه الحقيقة التى لاجدال حولها وهى حاجة التعمير والتنمية الاقتصادية إلى أموال طائلة . والواقع أنه بدلا من أن تفرض البلاد على نفسها بكامل طبقاتها مستوى من التضحيات تعيد به البناء والتعمير مثلما فعلت شعوب كثيرة قبلنا ، تبدو الطبقات المالكّة بالذات — وهى التى تبشر بمجتمع الرخاء في الغد القريب — غير راغبة في تحصيل التضحية المطلوبة . وليس لذلك من معنى سوى تحميل الجماهير الكادحة نفسها مزيداً من الأعباء وعندئذ يبدو الاعتماد على الاستثمار الأجنبي مخرجاً سعيداً للجميع

لكن هذا المخرج ينطوى — ان لم يتدارك — على مخاطر جسيمة سوف تلحق يوماً بديوم بالاستقلال الوطنى والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى والتطور الديمقراطى للبلاد .

لقد تساءل عدد كبير من أعضاء مجلس الشعب داخل اللجنة التحضيرية لقانون الاستثمار عن معنى القانون ، وهل يعنى الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد غير موجه ، هل يعنى الانتقال إلى الاقتصاد الحر انتقالاً كاملاً . وعلى الرغم من الرد الحاسم للسيد مصطفى كامل مراد وهو أنه (لا بد من تغيير النظام الاقتصادى) فما زال التساؤل مطروحاً فى كل مصر .

الخلاصة

ليست المسألة اذن أن تأتى الاستثمارات الأجنبية أو لا تأتى ، فهى

يجب أن تأتى . لكن المسألة هى كيف تأتى ، وفى أى المجالات تأتى ،
وفى اطار أى اتجاه للتطور تأتى . تلك هى المسألة الجوهرية .

لكل هذا لابد من تنظيم دقيق يحيط بقبول الاستثمارات الأجنبية .
ومن أجل أن يكون الاستثمار الأجنبى لصالح بلادنا ، لابد أن ينطلق
التنظيم من المبادئ التالية :

أولاً — عدم المساس باتجاه التطور الذى ارتضته البلاد، وهو الاتجاه
فى طريق التطور الالراسمالى .

ثانياً — عدم المساس بالقطاع العام ولا بدوره على رأس الاقتصاد
القومى فى قيادة التنمية

ثالثاً — عدم المساس بمبدأ التخطيط الذى يجب أن يشمل بلاإستثناء
جميع القطاعات التى يتكون منها الاقتصاد القومى .

رابعاً — الاعتماد أولاًعلى النفس فى محاولة لاستنفاد كافةمصادر زيادة
المدخرات والموارد المحلية ، واعادة توزيع الأعباء الداخلية بحسب توزيع
الثروة والدخول .

يقابل هذه المبادئ تنظيم لقبول الاستثمار الأجنبى يتضمن الاتجاهات
التالية :

١ — تحديد المشروعات الجديدة للتنمية الاقتصادية التي تتطلب عونا ماليا من الخارج ، على أن يتم التحديد مقدما في خطة شاملة للتنمية الاقتصادية .

٢ — تفضيل القروض الخارجية على استيراد رأس المال ، حتى تظل الدولة حرة في استخدامها وحتى تظل ملكية المشروعات للدولة .

٣ — قبول رأس المال الأجنبي بالمشاركة مع الدولة فقط في كل من المشروعات الصناعية الجديدة التي تتطلب أموالا ضخمة وخبرة تكنولوجية عالية لا تتوفر محليا ، أو التي يكون من شأنها تنمية الصادرات أو إحلال الواردات بصورة جذرية ، وفي المشروعات السياحية الكبرى

٤ — القيام بالمشروعات المشتركة مع رأس المال العربي ، العام أو الخاص ، في الصناعة أو النقل ، مثلما تم بالفعل بصورة سليمة في مشروعات صناعية مشتركة مع العراق ، وفي مشروعات أنابيب البترول المهرية والأسمدة والاسمنت والسكر مع الكويت والسعودية ان المستثمرين العرب على استعداد لأن يقدموا أموالهم لمشروعات جاهزة مجهزة ، ناجحة ، ما دامت قد أعدتها الدولة اعدادا مدروسا في خطة للتنمية

الاقتصادية وهيأت لها أسباب النجاح الاقتصادي والفني والاداري .

وكل هذا التحديد انما يعنى فى النهاية ضرورة انهاء قانون الاستثمار الأجنبي ، قبل أن ندفع ثمننا غاليا فى مقابل أمل . . مجرد أمل فى المساعدة فى انجاز تنمية اقتصادية مشكوك فيها .

•

الفصل السادس

القاعدة الاجتماعية للإنتفاح الاقتصادي

مثالما لم تكن سياسة الإنتفاح الاقتصادي بنت يوم وليلة ، فكذلك لم تكن بنت فرد أو جماعة أفراد ، وإنما هي سياسة هذه الرأسمالية الكبيرة الجديدة ، التي تشكلت من جديد بعد تصفية أهم أجزاء الرأسمالية الكبيرة القديمة . ولقد ظل الحديث زمنا عن هذه الرأسمالية الكبيرة يتخذ أشكالا غير دقيقة مثل الحديث عن الدخول الطفيلية .

كنا نحس بوجودها ولكن لا نلمسها حتى وجه الرئيس رسالته المشهورة إلى كل من مجلس الشعب والحكومة ففجرتنا المشكلة برمتها

رسالة الرئيس

لقد كانت رسالة الرئيس السادات التي وجهها في شهر فبراير من هذا العام إلى كل من مجلس الشعب والحكومة جديرة باهتمام أكبر مما نالته

من التنظيمات السياسية وأجهزة الاعلام ومع أن هذه الرسالة لم تدع لنفسها ما ليس من حقها ، فلقد أسرعت المحاولات من كل جانب للحد من أهميتها قيل مثلاً إن الرسالة ليست وثيقة نظرية ، وليست توجيهية ملزماً لدولة المؤسسات ، ولكنها مجرد ملامح واتجاهات وآراء وخطوط عريضة يناقشها مجلس الشعب والحكومة لاتخاذ اجراءات متعلقة بحيث لا تؤثر على انطلاق المجتمع ولا تثير حقداً بين طبقة وأخرى والواقع أن الرسالة كانت مجرد دعوة لوضع (التشريعات) التي تكفل (في حدود القانون) تأمين بل تحقيق (السلام الاجتماعى) هكذا تعلن الرسالة بوضوح .

فانطلاقاً من واقع المشكلات الداخلية الطاحنة التي تعاني منها الطبقات الشعبية الكادحة وبخاصة الطبقة العاملة ، بينما (مظاهر البذخ تدل بذاتها على أن هناك ثروات تنمو بشير جهد) ، كانت الرسالة تحاول تأمين بل تحقيق السلام الاجتماعى ، اعتماداً على أسس أهمها :

أولاً — تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف ضمان الاستقلال الاقتصادى والتحسين المضطرد لمستوى معيشة الشعب .

ثانياً — الحرص على الاستقلال الاقتصادى ورفض التبعية الاقتصادية لآى دولة أو مجموعة من الدول .

ثالثاً — السعى لصالح التقدم الاقتصادى للجماهير الشعب

ورفض أن يكون الجهد لا ثراء فئة محدودة على حساب الأغلبية
الساحقة

وهي جميعاً أسس تتفق جميع القوى الوطنية على أهميتها وسلامتها
وضرورتها الملحة . ومن ثم تطالب الرسالة (بتغييرات) تتحقق من خلال
سبيلين محددتين هما :

أولاً — إعادة النظر في النظام الضريبي لتصبح الضريبة (هي الأداة
الرئيسية السليمة لتحقيق الأهداف الاجتماعية من تذويب للفوارق
بين الطبقات ومن توفر لمتطلبات الحياة الكريمة لأوسع جماهير
الشعب)

ثانياً — اتخاذ مجموعة من الإجراءات المتنوعة ترمي لإبراز (التكافؤ
الاجتماعي والمساواة في التضحيات) ، مثل تطوير نظام الزكاة ليكون
مصدراً لتمويل ذاتي للقرية تنفق من حصيلته في شؤون القرية، ومثل التأمين
الاجباري على المباني السكنية لتوجيه جزء من حصيلته لتمويل الاسكان
المتوسط ، ومثل تحديد أسعار بيع الشقق ، ومثل زيادة موارد بنك ناصر
اجتماعي لمد التأمينات إلى فئات محرومة منها ، ومثل مساهمة المقاولين
ومتمهدي التوريد مع الحكومة والقطاع العام في هذا التأمين ، ومثل
سرعة تطبيق قانون الكسب غير المشروع ، ومثل تعديل نظام
الحاكمات التأديبية ، ومثل عدم الردد في توزيع أى سلعة ضرورية
بالبطاقة .

ولا يمكن لأى وطنى أن يعترض على مطلب عريض مثل تحقيق العدالة الاجتماعية ، ولا على إعادة النظر فى النظام الضريبى ليصبح أكثر فعالية ، ولا على الاجراءات المتنوعة التى يمكن أن تعالج جوانب معينة اجتماعية أو مالية أو اقتصادية من مشاكلنا المتفاقمة . ولقد كان يمكن تجنب كثير من المشكلات الراهنة لو كان قد طبق فى البلاد منذ البداية نظام سليم لاقتصاد الحرب يكفل عدالة توزيع الأعباء بين الطبقات على أساس المساواة أمام التضحيات ، ولا يسمح منذ البداية لأى فئة أن تستغل ظروف الحرب لتثرى على حساب آلام الأغلبية الساحقة من المواطنين . ولكن الأمور سارت منذ البداية على غير هذا النهج ، وتطورت الأوضاع فيما بعد بحيث أصبحت تستدعى — بلا إبطاء — اتخاذ اجراءات جذرية (لتذويب الفوارق بين الطبقات وتوفير متطلبات الحياة الكريمة لأوسع جماهير الشعب) . ولكن على الرغم من كل أهمية الرسالة التى وجهها الرئيس السادات فلم تعد الضريبة تكفى لتصحيح الأوضاع .

فمشكلة المشاكل فى مصر لا تنحصر فى أن هناك غلاءً فاحشاً أو فساداً مستشرياً ، أو أن مستوى معيشة الجماهير الشعبية يتدهور بسرعة نحو الجوع ، أو أن دخولا طائلة تتدفق بلا جهد على فئة محدودة بينما البلاد كلها تعاني من استمرار مقتضيات الحرب ومطالب التعمير ، فهذه فى الحقيقة أعراض وآثار ونتائج للمشكلة . ان مشكلة المشاكل هى أن هناك ضعفاً اجتماعياً معيناً صار يولد كل يوم وكل ساعة بل وكل دقيقة هذه الأوضاع التى نشكو منها . ولم يعد يحدى أن نواجه أعراضه وآثاره ونتائج من غير أن تصدى له هو نفسه . وهذا الوضع الاجتماعى يتمثل

فى أن هناك طبقة عليا جديدة قد نمت وصار لها وجودها المحسوس ، بل صارت لها تطلعاتها لفرض سيادتها على المجتمع بأسره . وتلك هى المشكلة الأام فى بلادنا — لأنها تقف مباشرة ضد أسس العمل الوطنى التى حرصت عليها الرسالة وهى التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادى والنقدم الاجتماعى .

هناك رأسمالية كبيرة جديدة

ومن الانصاف أن نقول إن هذه المشكلة ليست بنت اليوم ، وإنما لها تاريخ يرجع فى النهاية إلى الوقت الذى اتخذت فيه الثورة إجراءات يوليو ١٩٦١ وما بعدها . ففى ذلك الوقت نجحت الثورة فى توجيه ضربة قاصمة للسيطرة الطبقة للرأسمالية ، وذلك بتصفية أهم مراكز الرأسمالية الكبيرة فى الصناعة والتجارة ، وكانت الملكية الكبيرة الاقطاعية قد صفت من قبل فى الزراعة . ولذلك عندما أعلن الليثاق حتمية الحل الاشتراكى واختيار الطريق الاشتراكى لتطوير البلاد ، كان ذلك تعبيراً عن واقع اجتماعى معين أزيلت منه الطبقة العليا — وهى الرأسمالية الكبيرة — من مراكزها الاقتصادية وجردت من كل نفوذ سياسى . وبالطبع فتح الطريق للنمو أمام بقية الطبقات الاجتماعية وبالذات أمام الرأسمالية الوطنية ، وهى طبقة تضم الرأسمالية المتوسطة والأجزاء العليا من البورجوازية الصغيرة . ولكن كما سميت عندئذ بالرأسمالية غير المستغلة بمعنى ألا تنمو إلى الحد الذى تصبح معه رأسمالية كبيرة ، والا صارت مستغلة ، ووجب عندئذ تصفيتها شأن الموقف من كل رأسمالية كبيرة . لقد كان هناك إدراك معين لحقيقة

أن الطريق إلى الاشتراكية يجب أن يمر بمراحل انتقالية عديدة ، وأن جوهر هذه المراحل هو تصفية التخلف السكامن في اقتصاد المستعمرات وبناء اقتصاد وطني حديث يصلح قاعدة مادية للانتقال إلى الاشتراكية من أجل ذلك كان لا بد من التصفية المضطربة للاستغلال الرأسمالي في المجتمع وكان المفهوم عندئذ أن يتم ذلك بالحد المستمر من النمو الرأسمالي ، والاحداث بروز رأسمالي يهدد عملية التحول الاجتماعي كلها .

وبالفعل كان من جراء إجراءات يوليو ١٩٦١ وما بعدها أن تباطأت جداً عملية التراكم الرأسمالي في مصر صحيح أن أجزاء طفيلية ومضاربة قد بقيت إلى جانب القطاع العام ، متركزة في قطاع المتاولات وقطاع تجارة الجملة . وصحيح أن قيادات من القطاع العام والدولة قد نجحت في تكوين ثروات لها ، مستغلة في ذلك سلطتها الوظيفية وأوضاعها البيروقراطية ، ولقد شكلت ما سمي بعد ذلك بالطبقة الجديدة غير أنها كانت جميعاً أوصاعاً شاذة في بيئة تلفظها وتلاحقها وتصرف في مواجهتها على مواصلة التحول الاجتماعي .

ثم أخذت الأمور تتغير انتهت الخطوة الخمسية الأولى وعجزت الثورة عن بدء الخطوة الخمسية الثانية . وبدأ الهجوم على أسلوب التنمية المخططة الشاملة واصطحب ذلك بالهجوم على القطاع العام وتزيين طريق التطور الرأسمالي والاقتصاد الحر والنشاط الخاص ثم حات الهزيمة العسكرية فاعتبرها دعاة الرأسمالية أبلىع تعبير عن هزيمة الأمل الاشتراكي نفسه . وبالفعل اتسعت الحملة ، فقد انضمت لها أجزاء واسعة

غير المحدود

والواقع أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ونشاط الرأسمالية الوطنية ينمو باستمرار وبخاصة فيما بعد قيام ثورة يوليو لقد تغيرت المواقع الاقتصادية للرأسمالية الوطنية ، واتسعت دائرة نشاط رأس المال الوطنى . وبصفة مراكز الاستثمار فى الاقتصاد ، ثم بتوجيه الضربات القاصمة بعد ذلك للرأسمالية الكبيرة القديمة ، أصبحت الرأسمالية الوطنية قوة حاسمة فى الاقتصاد ، واستعانت من أجل تعزيز مواقعها بقطاع الدولة كما نما الدور السياسى الذى تمارسه وكل هذا طبيعى فما لم توضع سياسة واعية للحد باستمرار من النمو الرأسمالى ، فلا بد أن تنمو الرأسمالية . ستتمو الرأسمالية حتى من أبسط اشكال الوجود الرأسمالى ، وهو شكل الانتاج الصغير . إنها عملية لا تتوقف أبدا .

ولا شك أن نمو الرأسمالية الوطنية مطلوب ومفيد ، طالما كان ذلك يجرى طبقاً لخطة التنمية الاقتصادية الشاملة وتحقيقاً لأهداف المجتمع كله وقد نمت الرأسمالية الوطنية بالفعل ، ونجحت فى بناء صناعات تسكيلية مساعدة لبت احتياجات حقيقية فى الاقتصاد القومى غير أن تنشيط التطور الرأسمالى بلا رقابة الخطة ، لا بد أن يحدث فى مجرى الاقتصاد القومى عمليتى تركيز وتركز للثروة ، مصحوبين بعملية تمايز اجتماعى . ومن ثم كان لا بد أن تتجمع لدى الرأسمالية المحلية ثروات

كبيرة تضمها في مركز متميز يجعلها تعيد النظر في علاقاتها بالطبقات المالكة
القديمة ، وكذلك علاقاتها برأس المال الاحتكاري الاجنبي

وفيما بعد الهزيمة العسكرية جرت تنازلات لقطاعات معينة من الرأسمالية
الوطنية في صورة رفع مستمر لأسعار بعض الحاصلات الزراعية الرئيسية ،
واباحة الاستيراد بدون تحويل عملة ، ووقف الانتقال التدريجي لقطاعي
تجارة الجملة والمقاولات إلى القطاع العام ومع توسيع القاعدة الانتاجية ،
وزيادة وزن القطاع الرأسمالي ، جرى تمايز طبقي جديد وظهرت فئات
وقوى متميزة داخل الرأسمالية نفسها . لقد تكونت أقسام واسعة ذات
طبيعة تجارية أو مضاربة أو بيروقراطية وهي أقسام غدت تشكل
رأسمالية كبيرة جديدة متميزة عن الرأسمالية الوطنية التي مازالت تضم
الرأسمالية المتوسطة أساساً . ولقد شرعت هذه الرأسمالية الكبيرة من
ثم تعيد النظر في المقومات الأساسية للاقتصاد القومي ، وراحت تتطلع إلى
العون من جانب الرأسمالية العالمية من أجل تعزيز مكانتها المحلية وفرض
سيطرتها السكاملة على المجتمع المصري بأكمله .

هكذا تبلورت في قمة المجتمع — من جديد — فئات وأقسام عليا
تشكل رأسمالية كبيرة ، ذات كيان طبقي مستقل عن الرأسمالية الوطنية ،
وذات اتجاهات مختلفة عنها ، وفي أحيان كثيرة متعارضة معها .

إن هذه الرأسمالية الكبيرة الجديدة تضم الآن الفئات والأقسام العليا
من الرأسمالية المحلية . ويساهم في تشكيلها عنصران اجتماعيان جوهريان هما :

أولاً — فئات تجارية ربوية وتجارية صناعية ، من التجار والممولين والمقاولين والوكلاء ، في مجالات التصدير والاستيراد ، في تجارة الجملة ونصف الجملة ، في الصفقات العقارية ، في المقاولات والتوريدات . وكثيراً ما يذاب الطابع الطفيلي على هذه الفئات العليا ، نتيجة لاشتغالها بالمضاربات وأعمال الوساطة والسمسة والتهريب والسوق السوداء ، وبخاصة في تعاملها مع القطاع العام والدولة

ثانياً — فئات بيروقراطية في قيادات القطاع العام والدولة ، من التملين الذين يحصلون على دخول عالية بفضل وظائفهم في مواقع السلطة ، مما يتيح لهم إمكانية تجميع ثروات كبيرة تعتبر رأسمالاً بيروقراطياً ، أى غير مرتبط بشكل مباشر بظروف الإنتاج المادى ، ومصادره هى المرتبات والبدلات والمكافآت ثم الدخول غير الرسمية من العمولات وكافة مظاهر الفساد والانحراف والانحلال في مواقع السلطة . وفيما بعد يمكن أن يتحول رأس المال البيروقراطى هذا إلى رأسمال تجارى وصناعى .

ومن ثم توجد إمكانية موضوعية لنشأة رأسمالية بيروقراطية تتحدد مع رأس المال الكبير الطفيلي ، كما توجد امكانية لاتحادهما مع العناصر من الطبقات المالكة القديمة ليشكلوا جميعاً جبهة متحدة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً تدافع عن امتيازاتها الطبقيّة بالدفاع عن مبدأ الاقتصاد الحر وتبنى الطريق الرأسمالى للتطور والتحالف مع رأس المال الأجنبى . وتلعب لعبتها الأساسية بالضبط المستمر على الرأسمالية الوطنية كما تنحاز إليها والواقع ان هذه الفئات العليا من الرأسمالية لا تمادى جماهير العامة من فحسب ،

بل هي تعادى أيضاً الفئات الأخرى من رجال الأعمال في القطاعين العام والخاص مثلما تعادى جميع القوى الوطنية والديمقراطية في البلاد وهذا تأكيد آخر لاختلاف هذه الرأسمالية الكبيرة عن الرأسمالية الوطنية سواء من حيث الطبيعة الطبقية أو من حيث الاتجاهات الفكرية والعملية .

الرأسمالية الكبيرة تستدعى الاستعمار الجديد

ومن أجل التأمين الكامل والنهائي لامتيازاتها الطبقية ، تلجأ الرأسمالية الكبيرة إلى التحالف مع رأس المال الأجنبي ، أى مع الرأسمالية العالمية وهذا هو المصدر الموضوعى لخطر ضياع الاستقلال الاقتصادى وإعادة السيطرة الأجنبية ، لأن التحالف بين الرأسمالية الكبيرة المحلية وبين الرأسمالية العالمية يشكل بالدقة جوهر الاستعمار الجديد

فالاستعمار الجديد هو محاولة من النظام الرأسمالى العالمى للإبقاء على الرأسمالية كنظام عالمى ، سواء بتأكيد معالم بقاء البلدان النامية في إطار السوق الرأسمالية العالمية ، أو بتشجيع معالم التطور الرأسمالى داخل البلدان النامية نفسها فالواقع أنه على الرغم من التحرر السياسى للبلدان النامية ، فإن معركة التحرر الاقتصادى مازالت تجرى في ظروف جديدة بالغة الدقة . فالاستغلال الاقتصادى الذى كان يتم ويجرى في الماضى من قبل البلدان الامبريالية للبلدان النامية ما زال قائماً بعد ، بل ويتم توسيع نطاقه أحياناً . وما زالت الامبريالية تتمتع بكثير من الوسائل للتأثير على

اقتصاديات البلدان النامية ، مستغلة في ذلك نظام العلاقات الاقتصادية الدولية التي تكونت في الماضي إن مهمة فرض الجزية الاستعمارية واستغلالها لم تعد موكلة بأيدي قوات الاحتلال العسكري ، ولا بأجهزة ونظم القهر السياسى ، وإنما صارت موكلة بأيدي القوانين التنافسية للاقتصاد الرأسمالى العالمى ومن ثم يكفي لنا كيد طابع التبعية الاقتصادية وجود هيكل اقتصادى صناعى ومالى وتجارى يهى ظروف التبعية للإمبريالية العالمية . ومن هنا حرص الرأسمالية العالمية على تطوير بل وأحياناً زرع العلاقات الرأسمالية في البلدان النامية ، وتأكيد معالم النمو الرأسمالى والحرص على وجود رأسمالية كبيرة فيها

ومن هنا بالمثل حرص الرأسمالية الكبيرة المحمية على استدعاء الاستعمار الجديد ولهذا تركز هذه الرأسمالية الكبيرة على ضرورة فتح أبواب الاقتصاد المصرى أمام الرأسمالية العالمية ولدى هذه الرأسمالية العالمية الآن استعداد موضوعى لتصدير بعض الصناعات الدنيا إلى البلدان النامية ، وهى الصناعات البسيطة تكنولوجياً والصناعات الكثيفة العمالة بمشاكلها الاجتماعية الملتزمة والصناعات الملوثة للبيئة وهى على استعداد لتقديم هذا القدر من التصنيع فى إطار معونة مالية وفنية لها ثمنها المزدوج . لها ثمنها الاقتصادى وهو تأمين تدفق المواد الخام الاستراتيجية إليها وفى مقدمتها البترول ولها ثمنها السياسى وهو توطيد معالم التطور الرأسمالى فى البلدان النامية . وعندئذ تتخذ العلاقة صورة المشاركة بين رأس المال الأجنبى ورأس المال المحلى ، بحيث تتم التنمية المطلوبة لحساب فئة خاصة

حتى الرأسمالية الكبيرة المحلية والرأسمالية العالمية ومن ثم تضغط
الرأسماليتان من أجل إعادة النظر في أسلوب التخطيط وفي الدور
القيادي للقطاع العام تمهيداً لإعادة النظر في الاختيار الاشتراكي كله

وفي سبيل استعادة مصر في إطار النظام الرأسمالي ، يمكن الحاق
أبلغ الضرر بكل قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقلال الاقتصادي
والتقدم لاجتماعي وحتى بالتطور الديمقراطي ان رأس المال الاجنبي
يشكل عندئذ مشروعا مع الرأسمالية الكبيرة اقتصاداً قائماً بذاته داخل
الاقتصاد القومي ، يتمتع باغوائه من كافة قوانين مرحلة التحول الاشتراكي .
ويمكنه أن يتحول إلى قطاع قائد لا يحجمه ولكن بنوعيته ونقوده ،
لكنه يمكن أن يستنزف الفائض الاقتصادي للبلاد ويكون وسيلة
لتسريب مواردنا إلى الخارج ومن ثم يصبح أداة لكريس التبعية
الاقتصادية إزاء الخارج ، في الوقت الذي يمكن الرأسمالية الكبيرة من
تحقيق ثروات هائلة تعمق الفوارق بين الطبقات ومظاهر التفاوت الاجتماعي ،
ويفتح السبيل لا محالة أمام إعادة النظر في الهيكل السياسي نفسه .

من هنا التركيز حالياً على قضية الانفتاح الاقتصادي وهي قضية
تؤكد الحلاف الجوهري بين الرأسمالية الكبيرة والرأسمالية الوطنية
فبينما ترى الرأسمالية الكبيرة في الانفتاح باباً لاستعادة مصر في إطار
الرأسمالية محلياً وعالمياً ، ترى فيه الرأسمالية الوطنية محاولة لمواجهة أزمة
تمويل التنمية الاقتصادية وذلك بجذب رأس المال الاجنبي والعربي مع
الحفاظ على الإستقلال الاقتصادي . أنهما اتجاهاً كامنان داخل صفوف

الأسماوية المحلية يجب التمييز وعدم الخلط بينهما بأى حال
من هنا نرحب بالتحديد الذى جاءت به رسالة الرئيس السادات فى
موضوع الانفتاح الاقتصادى فلقد عرفت الرسالة سياسة الانفتاح بأنها
(سياسة شاملة تعبء مواردنا الذاتية وتوفر لها الانطلاق والحركة وتجلب
لها ما يكملها ويضاعف من فاعليتها من تمويل وخبرة خارجية ، مدركين
أن عبء التنمية يقع أولا وقبل كل شئ على عاتقنا نحن ومن ثم
يصبح التمويل الخارجى مجرد اضافة إلى مواردنا الذاتية وحددت الرسالة
مهمة هذه الاضافة الخارجية بأنها (زيادة الانتاج القومى حسب الأولويات
التي وضعتها الخطة) وهو تحديد بالغ الأهمية . لكن كان من الضروري
بالتالى أن تترتب على هذا التحديد كله نتيجتان هامتان

الأولى — أن يكون تمويل استثمارات الخطة الاقتصادية بالاعتماد
أولا وقبل كل شئ على مواردنا الذاتية ، لا أن تكون الموارد الخارجية
هى الأساس فى التمويل . ومن ثم فإن المهمة الأولى كان يجب أن تكون هى
البحث عن الموارد الذاتية وكيفية تعبئتها ، ليس فقط بالضريبة وإنما بكافة
الوسائل الفعالة للتعبئة .

الثانية — أن لا تمول الموارد الخارجية سوى مشروعات انتاجية
واردة فى الخطة ، ومطروحة لمساهمة أجنبية فيها وعندئذ فقد كان
يحسن أن يكون شريكها هو القطاع العام

الراسمالية الكبرية تفاقم مشاكلنا

لكن الراسمالية الكبرية ، وهى راسمالية طفيلية ، تعرف الانفتاح بأنه حرية النشاط الراسمالى وحرية الاستغلال الراسمالى وحرية الاندماج بين رأس المال المحلى ورأس المال العالمى ومن ثم تضيق بكل ما بقى من أشكال التنظيم والتوجيه والتخطيط ، وتعتبرها قيوداً على حريتها المزعومة وهى لا تقف موقف المتفرج مما يجرى ، بل تدفع الأمور دفعا كما تفرض نط وجودها وأسلوب حياتها ونظام قيمها على المجتمع ، تمهيداً لفرض سيطرتها الاقتصادية والسياسية عليه . وهكذا فانها تفاقم من مشاكلنا . إن قدراً كبيراً من مشاكلنا يرجع إلى الدور المتزايد الذى تلعبه هذه الراسمالية الطفيلية فى حياتنا الاقتصادية والاجتماعية

أولاً — فمشكلة السوق السوداء ، مشكلة استفحال الغلاء ، إنما ترجع فى قدر كبير منها إلى موقف الراسمالية الكبرية الطفيلية وبالذات إلى عمليات التهريب وسلسلة الوساطات فى التوزيع ، ثم إلى اباحة الاستيراد للقطاع الخاص والانهاء التدريجى لاحتمكار الدولة للتجارة الخارجية ومن ثم عادت السوق المصرية مفتوحة على السوق الراسمالية العالمية تفضل أن تصدر إليها بدلاً من السوق الاشتراكية ، وتفضل أن تستورد منها فتستورد منها التضخم والغلاء رأساً إلى الداخل . ونحن نعلم أن معدلات التضخم فى عام ١٩٧٤ قد ارتفعت بمعدلات قياسية فى كل البلدان الراسمالية الكبرى : بمعدل ١٢٢ فى المائة فى أمريكا ، ١٤٩ فى المائة فى فرنسا ، ١٩١ فى المائة فى بريطانيا ، ٢٥٢ فى المائة فى إيطاليا ، ٢٦٥ فى المائة فى اليابان .

وهذه المعدلات تضاعف عند الاستيراد . فأسعار سلع مثل القمح والسكر والصلب والخشب ومواد البناء والكيماويات والأجهزة الكهربائية قد تضاعفت مثلاً من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٧٣ ، ولقد واصلت ارتفاعها خلال العام الماضي . وتعكس أسعار الاستيراد التي ندفعها استمرار الضغوط التضخمية في البلدان الرأسمالية وما يتبعها من استمرار ارتفاع أسعار السلع الصناعية . ولقد زادت من هذا الارتفاع أيضاً الزيادات التي حدثت في أسعار البترول وبعض السلع الأخرى مثل الحبوب والأسمدة . ثم يضاف إلى ذلك كله بالنسبة لنا ، أن الطعام يشتري بالقروض القصيرة الخارجية التي تصل أعباؤها إلى ١٩ في المائة ، وتظل واجبة السداد خلال ١٢ شهراً على الأكثر . وكل هذا مفترضين أننا نستورد من خلال نظام الدولة للتجارة الخارجية وبأجهزتها ، مستخدمين الحصص النقدية المخصصة للاستيراد . أما إذا تم الاستيراد عن طريق القطاع الخاص فإن الأمر يزداد تفاقمًا . فإذا حسبنا أسعار السلع نفسها عندما نستورد على حساب السوق الموازية تبين لنا كيف تزيد الأسعار منذ البداية عند شبك البنك بنحو ٦٠ في المائة . ثم تتوالى الزيادات حسب سلسلة الوساطات والعملاء والعمولات وشدة حاجة السوق والمشتري . والسوق الموازية هي في النهاية سوق رسمية تلجأ إليها الرأسمالية الطفيلية ، فكيف يكون الحال عندما تلجأ إلى السوق غير الرسمية للاستيراد ؟

ثانياً — ومشكلة الفساد والانحراف إنما ترجع هي الأخرى في قدر كبير منها إلى الدور الذي تلعبه الرأسمالية الكبيرة الطفيلية في حياة المجتمع

فالفساد والانحراف ليسا مشكلة أخلاقية بل إنهما وضع اجتماعي له مضمونه الاقتصادي الصريح انهما مظهر لوضع طبقي في الأساس ناشئ عن مجموعة القيم الاجتماعية التي تفرضها الطبقة العليا السائدة وهي الآن هذه الرأسمالية الطفيلية إن الفساد ينشأ دائماً من اغراء الملكية الخاصة . لكنه يستشري عندما يكون هو بالذات أسلوب وجود وحياة وتطور الطبقة العليا . فالرأسمالية الطفيلية بوجودها غير المشروع ، بنشاطها ونفوذها وأسلوب انجاز أعمالها وضخامة أرباحها وسهولة الحصول عليها وأسلوب ونمط استهلاكها وارتباطاتها الداخلية بالدولة والقطاع العام وعلاقاتها برأس المال الاحتكاري الأجنبي ، هذه الرأسمالية لا يمكن الا أن تذشر وتكرس الفساد والانحراف في كل مكان . فالمسيرة والوساطة والمضاربة تصبح هي المثل العليا للنشاط الاقتصادي ، وتصبح العمولات هي الصورة المثلى للدخل . وعندما تختل القيم الاجتماعية أمام الأجيال ، وعندما تصبح قيمة رأس المال فوق كل قيمة بما فيها قيمة العمل ، وعندما تصبح الملكية الخاصة المشبوهة موضع التمجيد الاجتماعي ، وعندما تستطيع النقود ان تشتري كل شيء ، وعندما تلسع الهوية وتتعمق بين الطبقات ، يصبح الفساد والانحراف أسلوبا اجتماعيا سائدا ، ويتسرب حتى الى صفوف الطبقات الشعبية نفسها . فالجميع تستولى عليه عندئذ التعاملات الى الحياة الحلوة السهلة .

وتساعد على استشراف الفساد ظروف معينة ، أولها غيبة الرقابة الشعبية من قبل الجماهير المنظمة في تنظيماتها النقابية والسياسية ، فميزة

الديمقراطية هنا انها حق إذا حدث الفساد أو الانحراف فانه سرعان ما يكتشف ويقاوم ، ويمكن عندئذ الحد منه . وثانيها غيبة سلطة الدولة ، أو عدم الاحساس بوجود سلطة عليا في المجتمع تحول دون بثرة المال العام وتنزل العقاب الرادع بالمباشرين عند اكتشاف السرقة أو الاختلاس أو الرشوة ، وتضع حدا للتواطؤ المالى بين أجهزة الدولة والقطاع العام وبين الرأسمالية الطفيلية .

وطالما كانت الرأسمالية الطفيلية هى التى تحدد لنا القدوة وتضرب المثل ، فان الكسب غير المشروع يصبح هو الكسب المشروع . وتستحيل عندئذ مطاردة الكسب غير المشروع من غير مطاردة الرأسمالية الطفيلية هى نفسها . فهى المصدر الرئيسى لافساد الحياة الاجتماعية بأسرها

الفريبة وحدها لا تكفى

لكل هذا تصبح المسألة الملحة هى تحديد الموقف من هذه الرأسمالية الكبيرة الطفيلية ، وعندما تحدد رسالة الرئيس السادات ان المطلوب هو تأمين بل تحقيق السلام الاجتماعى، وعندما تلح على هدف تذيب الفوارق بين الطبقات ، فهى انما تحدد الحجم الحقيقى للمشكلة الاجتماعية . فالمطلوب بعد ذلك فعلا هو اجراءات قادرة على تحقيق السلام الاجتماعى، حق ينطلق المجتمع الى تحقيق أهدافه فى التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادى والتقدم الاجتماعى .

ولا نعتقد أن الضريبة وحدها تكفى لتحقيق المطلوب ان الرسالة
تجدد بوضوح أن الضريبة يجب أن تكون وسيلة لتوزيع الأعباء العامة
توزيعاً عادلاً بين المواطنين ، ووسيلة للحد من تضخم الثروات بما
يضمن عدالة في توزيع الدخل القومي ، ووسيلة للحد من مظاهر البذخ
والاندفاع نحو الاستهلاك الترفي ، وحافزاً على الاستثمار المنتج . وكلها
أمور واجبة ومفيدة . وقد تنجح عملية تصحيح النظام الضريبي في الحصول
على موارد جديدة . وقد تستخدم هذه الموارد في التخفيف من حدة
التفاوت الاجتماعي . لكن يظل مصدر الداء قائماً ، تعالج معالجه وآثاره
ونتيجة فحسب . وفي سبتمبر ١٩٥٢ واجهت الثورة الوليدة مشكلة مماثلة
عندما رأى مجلس الثورة معالجة التفاوت الاجتماعي بالاصلاح الزراعي
ورأت الحكومة عندئذ الاكتفاء بالضريبة ، وحسمت الثورة الموقف
باصدار قانون الاصلاح الزراعي

والواقع أن نظامنا الضريبي متخلف ، ليس فقط عن احتياجات بلد
نام فرصت عليه أعباء أربعة حروب خلال ربع قرن ، وإنما حق عن
المتطرف به في أي بلد رأسمالي . وفيما يلي جوانب من هذا التخلف
الصارخ :

أولاً — ان نظامنا الضريبي لا يعيىء في أحسن الفروض سوى ٤٥
في المائة فقط من الفائض الاقتصادي، أى أقل من نصفه وتبقى بالضرورة
مشكلة البحث عن كيفية تعبئة النصف الباقي وليست الضريبة هي أنجح

الوسائل دائماً في تعبئة المدخرات ان عبء الضرائب المصرية منسوبا إلى الانتاج القومي يتراوح بين ١٢ في المائة و ١٦ في المائة بينما يصل هذا العبء في اسرائيل مثلاً قبل حرب أكتوبر إلى ٣٥ في المائة ، ولقد زاد بعدها والواقع أنه بعد الاصلاح الزراعى ، ونشأة وتطور القطاع العام والساع دائرة التأمينات الاجتماعية ، اتجه التمويل بالضريبة إلى الانخفاض ، ومن هنا كان استفحال مشكلة التمويل باستمرار . وتتمثل مشكلة التمويل في قصور معدل الادخار (الاختيارى والاجبارى) عن تمويل الاستثمارات ان تحقيق معدل نمو سنوى يبلغ ٧ في المائة كان يتطلب في الخطة الخمسية الأولى معدل ادخار أعلى يبلغ ٢٠ في المائة . لكنه بلغ بالفعل في السنة الأولى نحو ١٣ في المائة ، بينما بلغت معدلات الاستثمار نحو ١٧ في المائة بعجز بلغ ٤ في المائة ، ارتفع في السنة الثانية للخطة الى ٢٦ في المائة ولقد تم تمويل هذا العجز بالاعتماد على الموارد الخارجية التى بلغت نحو ثلث اجمالى المدخرات المحلية ، فكشف ذلك عن نمو فى الاستثمارات لم تقابله رغبة مناظرة لدى الطبقات المالكة فى تمويل هذه الزيادة فى الاستثمار . كان هذا فى الخطة الخمسية الأولى ، واليوم عندما وضعت الخطة الانتقالية ، اعتمدت نسبة استثمارات تبلغ ٢٧ فى المائة من اجمالى الناتج المحلى ، بينما تدهورت المدخرات الى نسبة ٨٣ فى المائة فقط . ومن ثم اعتمدت الخطة على الموارد الخارجية فى حدود ١١٠٠ مليون جنيه ، تمثل نحو ثلاثة أمثال المدخرات المحلية وكان القطاع العام يقدم وحده حق وقت قريب ٩٠ فى المائة من المدخرات المستثمرة وعندما تستفحل مشكلة

التمويل الى هذا الحد تصبح التنمية الاقتصادية وحتى مشكلة الغذاء نفسها تحت رحمة الموارد الخارجية . وعندما تتعثر هذه الموارد الخارجية نفسها يكون الاعتماد بالضرورة على التمويل المعرفى لسد الفجوة الادخارية .

ثانياً — ان النظام الضريبي ينحاز انحيازاً تاماً لصالح الضرائب غير المباشرة التي زادت أهميتها فعلى الرغم من زيادة معدلات كثير من الضرائب وادخال الضريبة العامة على الإيراد، فما زالت الضرائب غير المباشرة من ضرائب ورسوم سلبية ودمغات واثاثات تشكل مع فروق الأسعار قرابة الجانب الأساسى (أكثر من ٥٠ في المائة) من الإيرادات الجارية للحكومة ونحو ٦٥ في المائة من جملة إيرادات السيادة وهى نسبة تجعل تمويل الخدمات يقع على كاهل أصحاب الدخول الوسطى والدنيا الذين تمس هذه الضرائب دخولهم الحقيقية فى الصميم . يقابل ذلك ان الضرائب على الدخل والثروة ضئيلة ، حصيلتها أقل من حصيلة فروق الأسعار وحدها . وهى لا تشكل الا نسبة ضئيلة من الناتج القومى تتراوح بين ٣ فى المائة و ٤ فى المائة ، وهى نسبة لم تتغير كثيراً منذ عام ١٩٣٩ . هذا بينما استطاعت دخول كثيرة ان تنأى عن الضريبة مثل الدخل من الاستغلال الزراعى ، بينما تهربت دخول أخرى بالكامل مثل أرباح البضائع المهربة واعمال المقاولات وخاصة مقاولى الباطن وبناء العقارات وشراء الأرض الفضاء واعادة بيعها ، وتأجير الشقق المفروشة وأصبح المواطنون الماملون فى الدولة والقطاع العام وصغار المنتجين وصغار التجار هم

وخدم الذين يتحملون الجزء الأكبر من العبء الضريبي. فإذا أضيفت أقساط التأمينات الاجتماعية ، تبين أن العمل صار هو المصدر الأساسى لتمويل الدولة بالمذخرات الاجبارية وتدل البيانات على أن ٨٦ ألف مواطن فقط هم الذين تنطبق عليهم ضريبة الدخل العام ، ومع ذلك فإن نصفهم من العاملين في الدولة والقطاع العام . كما تشير البيانات نفسها إلى أن ٣٥ في المائة من مجموع الممولين متهربون من الضرائب

ثالثا — ان النظام الضريبي يحاى ملاك الأراضى ورأسمالية الريف . فحصيللة الضرائب في الريف ، من ضريبة أطيان وضريبة أمن وضريبة دفاع لا تمثل سوى ٥ر٤ في المائة من حجم الفائض الزراعى كله . وبينما تخلف القطاع الزراعى عن تحقيق معدلات النمو التى وضعتها الخطط المختلفة ، مما أدى الى زيادة الاعتماد على الواردات حتى لتغطية الطلب على المواد الغذائية ، انجبت حصيللة ضريبة الأطيان والمبانى للانخفاض وهبطت نسبتها إلى جملة الضرائب والرسوم من ٥ر٩ في المائة في بداية الثورة إلى ٥ر٥ في المائة بعد الحطة الخمسية الأولى ، وهبطت نسبتها إلى جملة إيرادات الدولة من ٩ر٦ في المائة الى ٣ر٣ في المائة ، يضاف إلى ذلك اعفاء الاستغلال الزراعى أى الانتاج الرأسمالى في الريف من كل ضريبة مماثل ما يفرض على الاستغلال التجارى أو الاستغلال الصناعى وبيناتيجته الاستغلال الزراعى الرأسمالى في جزء هام منه إلى انتاج الحضر والفلاحة وهى تحقق أرباحا مضاعفة عن الحاصلات التقليدية ، نجد التركيب

المحصولى ينقص من مساحات الأرز والقمح ويزيد من مساحات الحضر
والفاكهة

إن دعوة رسالة الرئيس السادات لعدم إفلات أى إيراد من الضريبة،
وامتداد الضريبة إلى جميع دخل المواطن ، وفرضها على أرباح الثروة ،
وزيادتها على السلع السكالية والخدمات الترفيهية ، دعوة فى موضعها تماماً .
بل يجب أن تستمر العملية الخاصة بتطوير النظام الضريبى لتشمل ما يلى
فرض ضريبة على الربح الزراعى ، فرض ضريبة على إجمالى الثروة ولو
كضريبة مؤقتة ، والوصول فى النهاية إلى ضريبة موحدة على مجموع دخول
المواطن أياً كانت مصادرهما تحمل محل الضرائب النوعية الحالية .

وكل هذا مقبول إذا كان كل المطلوب هو البحث عن موارد
جديدة لتحقيق العدالة الاجتماعية ، بمعنى معالجة التفاوت الاجتماعى
عن طريق الضريبة . لسكننا أمام وضع آخر يتمثل فى الواقع فى وجود
الرأسمالية الطفيلية على قمة الهرم الاجتماعى ، وهذا يزيد الأمور تعقيداً .

فمن جانب ، من الصعب إن لم يكن من المستحيل التوصل إلى الدخول
الطفيلية لفرض الضريبة عليها كيف يمكن مثلاً أن ترصد عمليات
السمسرة والوساطات ؟ وكيف يمكن أن نصل إلى العمولات ؟ كيف
نتوصل إلى الأرباح الفعلية للتصدير والاستيراد ؟ كيف نصل إلى أرباح
البضائع المهربة ؟ كيف نصل إلى أرباح متعهدى التوريد والمقاولين ؟
كيف نصل إلى الأرباح الحقيقية للمشروعات المشتركة مع رأس المال
الاجنبى خاصة إذا كانت تمارس نشاطاً فى الخارج ؟ كيف يمكن أن نصل إلى

عمولات وأرباح التوكيلات الأجنبية ؟ إن هذه كلها دخول خفية لن تصل إليها الضريبة وحتى لو وصلت إليها ، فلن تكون حصيلتها في النهاية إلا ضئيلة لا تساوي الجهد الذى يبذل من أجل ملاحقتها . وعلى العكس من ملاحقة الدخول الطفيلية ، فإن الممكن فعلا هو ملاحقة النشاط الطفيلي نفسه

ومن جانب آخر ، فإنه حتى لو توصلنا إلى الدخول الطفيلية بالكامل وأمكن بالتالى فرض الضريبة الكاملة عليها ، فلن يتخلص المجتمع من وطأة وجود الرأسمالية الكبيرة الطفيلية فهذا الوجود نفسه هو الذى يهدد مسيرة التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادى والتقدم الاجتماعى بل وكل احتمالات التطور الديمقراطى . وهو فى النهاية الذى يفاقم المشاكل الداخلية ، ويفسد الحياة الاجتماعية كلها . ومن ثم فليس يكفى أن يتخذ الإجراء الضريبى لمنع هذا كله ، بل لابد من إجراء اجتماعى ، هو تصفية النشاط الطفيلي باعتباره نشاطاً ماديّاً لكل أهداف المجتمع . ومن الغريب فى هذا الصدد أن يكون هذا الإجراء الاجتماعى هو الكفيل عندئذ بتقديم موارد مالية هامة بينما يمجز عن تمبئتها الاجراء الضريبى . وبمثل هذا الاجراء الاجتماعى وحده يمكن أن يعاود المجتمع مسيرته من جديد نحو الطريق اللارأسمالى ، وإلا فإن الرأسمالية الكبيرة الطفيلية تظل هى القاعدة الاجتماعية المواتية للتطور الرأسمالى وللتبعية الاستعمارية وذلك بوصفها السند الاجتماعى للانفتاح الاقتصادى



القسم الثالث

نتائج الانفتاح الاقتصادي

الفصل السابع

تغيير المقومات الأساسية للاقتصاد القومى

فيا بين شهرى يونيو من عام ١٩٧٤ و يوليو من عام ١٩٧٥ ، تابعت القوانين والقرارات التى تضع سياسة الانفتاح الاقتصادى فى التطبيق ، بدءاً بقانون استثمار المال العربى والأجنبى وانتهاء بقانون إلغاء المؤسسات العامة وعلى الرغم من أن حكومة الدكتور عبد العزيز حجازى هى التى أخذت على عاتقها المهمة الصعبة الخاصة بتحويل شـمار الانفتاح الاقتصادى إلى سياسة للتنفيذ ، إلا أنها عجزت عن الاستمرار يقول الرئيس السادات « عندما وجدت البطء والتلكؤ غيرت الحكومة وأتيت بممدوح ، ممدوح اليوم ينسف نفساً كل الاجراءات والقيود التى تعوق حرية الحركة الاقتصادية » وشرح السيد ممدوح سالم هو نفسه هذا الموقف بقوله « سياسة الانفتاح الاقتصادى اصطدمت بمعوقين خطيرين هما التمسح بشعارات الاشتراكية والتعقيدات الادارية والمكتنية » . وهذا بالدقة ما يجرى الآن نفسه .

وبالفعل ، وفيما بعد تشكيل حكومة ممدوح سالم فى شهر ابريل الماضى ،

دارت آلة التشريع بسرعة مذهلة ، متخطية كل اجراء وكل قيد حتى آراء المجالس القومية المتخصصة والجهاز المركزى للمحاسبات والاتحاد العام للعمال — وحتى ليقول وزير التجارة إنه « تم خلال الشهور الماضية اعداد ١٠٢ مشروع قانون لإزالة العقبات أمام الانفتاح الاقتصادى » .

وبعد أن ساد لبعض الوقت منهج (التغيير البطيء) وهو المنهج الذى ميز الحكومة السابقة ، أصبحت التغيرات السريعة ملححة على المستوى الاقتصادى ، مثلاً صارت ملححة طى غيره من المستويات . لكن أمراً آخر قد ميز الحكومة الحالية أيضاً فبعد أن كان تركيز حكومة عبد العزيز حجازى على الانفتاح الخارجى صار التركيز الآن على الانفتاح الداخلى . وعلى حد قول محمود أبو وافية فى تقريره الذى مهد لتغيير الحكومة « يجب أن يسبق الانفتاح الخارجى انفتاح داخلى »

وبهذا المعنى ، اكتمل بالفعل مفهوم الانفتاح الاقتصادى باعتبار أن المقصود منه هو التغيير الشامل للاقتصاد المصرى فليس الانفتاح الاقتصادى إذن مجرد موقف من رأس المال فى الخارج . وليس الانفتاح الاقتصادى مجرد سياسة عارضة أو عابرة أو مؤقتة . وإنما الانفتاح الاقتصادى هو جوهر استراتيجية المرحلة التاريخية التى بدأت بعد حرب اكتوبر .

لقد بدأت بحرب اكتوبر مرحلة جديدة ولقد حددت ورقة اكتوبر الى أعلنت ميلاد هذه المرحلة أنه يجب . فى مقدمة مهام هذه المرحلة الجديدة « الانفتاح الاقتصادى فى الداخل والخارج ، الذى يوفر

كل الضمانات للأموال التي تستثمر في التنمية » هي إذن مرحلة توفير كل الضمانات لرأس المال في التنمية ، مرحلة نسف كل العقبات في وجه حرية الحركة الاقتصادية لرأس المال

ولذلك فهي مرحلة جديدة ، بل هي في رأى كاتب مثل احسان عبد القدوس عصر جديد هو عصر الانفتاح يقول احسان « إن التطورات السريعة التي تحدث عندنا لتحقيق عصر الانفتاح ، انعكست لا على أنها تطورات انتاجية ولكنها فقط تطورات سياسية هي : العدول عن الاشتراكية وفرض الرأسمالية ، والاتجاه إلى الولايات المتحدة ومقاطعة الاتحاد السوفيتي ، وقصر قوة الحكم في أصحاب رؤوس الأموال وإبعاد المال والفلاحين عن أى قوة ، وفتح الأبواب للاحتلال الاقتصادي الأجنبي » وبغض النظر عن تنفيذ احسان عبد القدوس لمثل هذا التقييم ، فلا يستطيع المرء إلا أن يشعر بالاحترام نحو محاولته التي اتسمت بالجدية في المناقشة

والمناقشة الجادة تفرى بالمزيد من المناقشة الجادة . وهذا هو بالدقة ما نحاوله هنا — بادئين بمحاولة لتجميع أجزاء الصورة التي تنعكس الآن على الاقتصاد المصري .

ففي حديث أخير للرئيس السادات ، حدد المهمة الرئيسية التي تواجهنا بأنها « إعادة النظر في التجربة التي تمت خلال الخمسة عشر عاما

الأخيرة» . وفي مثل هذا الاطار الصريح يجب أن تطرح بالضرورة مهمة
الانفتاح الاقتصادى .

ولاشك أنه قد دار حديث كثير — بعضه ثقیل وممل بل ومبتذل —
حول هذا الموضوع، غير أن كثيراً من جوانبه ما زال غامضاً كل الغموض.
إن الآلة التشريعية التى صاغت سياسة الانفتاح الاقتصادى فى قوانين
وقرارات قد قامت بعملية ضخمة من التغير فى النظام الاقتصادية وبخاصة
تلك التى استقرت — منذ بداية الستينات — كمقومات أساسية للاقتصاد
القومى والتى أقرها الميثاق الوطنى فى عام ١٩٦٢

ولذلك فلا بد أن نشور أول ما نشور مسألة العلة والسبب فلماذا
التغير ؟ لماذا الانفتاح الاقتصادى ؟ بعبارة أخرى ، كيف حدث أن
متابعينا الاقتصادية الراهنة — وهى حقيقة لا ينازع فيها أحد — قد صار
علاجها والحلاص منها رهناً بشئ اسمه الانفتاح الاقتصادى ؟ بعبارة أدق
ما هو المعنى الحقيقى للانفتاح الاقتصادى ؟ ما هو تعريفه ؟ ما هو
مفهومه الحقيقى ؟ ومن ثم فلا بد من أن تتم عملية صياغة لمعالم هذا
المفهوم على ضوء التغير العميق الذى أجرته الآلة التشريعية للجبارة على
المقومات الأساسية لاقتصادنا القومى

ولسكن لنبدأ بالسؤال الأول الذى لا يمكن أن نتجنبه طويلاً

ما هو الانفتاح الاقتصادى

وبعيداً عن كل تلاعب بالالفاظ ، وبعيداً عن كل تصريحات الافعال،

فالانفتاح الاقتصادي بحكم ورقة اكتوبر هو « توفير كل الضمانات للاموال التي تستثمر في التنمية » . ولكن هذه الضمانات لمن وضد من ؟ هي أولا ضمانات للخارج وللداخل بل للداخل قبل الخارج ، وهي ثانيا ضمانات ضد ما ومن يقف في وجه « حرية الحركة الاقتصادية » لهذه الأموال ، ضد كل القيود التي تضمنتها أى نصوص مكتوبة حسنا - ولكن إلى مدى ؟ هنا تختلف العقول والافهام ، واختلفت بالفعل الاجتهادات . وأشهد أن قد ظل النصوص قائماً هنا حتى قال رئيس الوزراء ممدوح سالم قوله الحاسمة : « الأصل هو إباحة الاستثمار وكل شرط هو قيد وكل قيد هو انغلاق »

إن الأصل إذن هو إباحة الاستثمار بلا شرط وبلا قيد . الانفتاح إذن هو إباحة الاستثمار ، والانغلاق هو تقييد الاستثمار وبهذا المعنى الحاسم يجب أن اعترف بأنه كان هناك انغلاق اقتصادى منذ إجراءات يوليو ١٩٦١ وما بعدها ، بل وأذهب أيضاً ومرة أخرى بعيداً للوراء إلى إجراءات التصير والتأميم التي جرت في أعقاب العدوان الثلاثى في عام ١٩٥٦ ، وأصاب في الصميم رأس المال الاجنبى .

فيهذا المعنى المحدد ، وهو أن الانفتاح يعنى رفع كل قيد على حرية رأس المال في الاستثمار ، وأن الانغلاق يعنى وضع أى قيد على حرية رأس المال في الاستثمار ، يجب أن تكون لدينا الشجاعة لنعترف بأننا باجراءات يوليو المجيدة للتحويل الاجتماعى وباجراءات التصير والتأميم لرأس المال الاستثمارى إنما كنا في الواقع نمارس سياسة الانغلاق

الاقتصادى لكن يعزينا أن هذا الانطلاق الاقتصادى كان وما زال مشرعاً بالميثاق الوطنى مثلاً ولن أرجع هنا لنصوص هذا الميثاق بل سأرجع للتقرير الذى وضعته لجنة الميثاق وهى اللجنة التى حاولت — كما هو معروف — الحد قدر استطاعتها من عملية التحول الاجتماعى التى قام عليها الميثاق . فهذه اللجنة تقول فى تقريرها :

« إن تزايد الانتاج بالمعدل الذى يكفل فى وقت واحد زيادة الاستهلاك لتحقيق الرفاهية وزيادة الادخار لتوسيع الاستثمارات الجديدة لا يمكن أن يترك للجهود الفردية لأصحاب المشروعات » ، ثم تضيف أنه « إذا كانت ملكية الشعب للقطاع العام قد ضمنت سيطرته على الجزء الأكبر من أدوات الانتاج ، فإن سيطرته تمتد أيضاً إلى القطاع الخاص عما يباشر عليه من رقابة وتوجيه » .

من هنا ، فرضت القيود فعلاً على حرية الحركة الاقتصادية ، على حرية الاستثمار ، لرأس المال الخاص — وبصفة خاصة رأس المال الخاص الأجنبى — وكان المعنى العلمى لهذه القيود هو إخضاع عملية التنمية الاقتصادية كلها لنوع من التوجيه المركزى يتحقق بواسطة قدر معين من التخطيط يشمل بدرجات متفاوتة كلا من القطاع العام والقطاع الخاص مع تأكيد دور القطاع العام فى قيادة التنمية الاقتصادية كلها لقد كان المعنى العلمى لهذه القيود هو توجيه (نمو) رأس المال الخاص ، وبالذات المالى ومن ثم أصبح هناك نمو مسموح له ، ونمو آخر محظور عليه .

أولا : بالنسبة لرأس المال الاجنبي

فقد سمح لرأس المال الأجنبي أن يوجد ، ومن ثم أن ينمو ، في قطاعات معينة مثل البترول وفيما عداها استعادت مصر سيادتها على ثرواتها القومية وصناعاتها الاستراتيجية وأموالها المتراكمة في البنوك وشركات التأمين ، مثلما استعادت سيطرتها على تجارتها الخارجية وهكذا تمت تصفية المراكز الاستعمارية الأساسية في اقتصادنا القومي ، وتهيأت الظروف للملاية لبناء اقتصاد وطني مستقل بكل معنى الكلمة

ثانيا : وبالنسبة لرأس المال المحلي

فإنه بتأميم المصالح التي كانت لكبرى الرأسماليين ، صفيت الرأسمالية الكبيرة — بصفة عامة — إلا في بعض القطاعات مثل التجارة الداخلية والمقاولات . وبهذا التطور الهام ، أصبح هناك تمييز على المستوى السياسي بين نوعين من الرأسمالية المحلية بين الرأسمالية المستغلة أى الرأسمالية الكبيرة ، وهى رأسمالية محظورة — وبين الرأسمالية غير المستغلة أى الرأسمالية الوطنية ، وهى رأسمالية مسموح بها ومعنى هذا على المستوى الاقتصادي أنه صار مسموحاً لرأس المال المحلي بما يلي :

(أ) أن يتواجد كرأسمالية وطنية ، أى كرأسمالية صغيرة أو رأسمالية متوسطة

(ب) أن ينمو في إطار محدد هو إطار الرأسمالية الوطنية .

وكان معنى هذا الكلام هو السماح بأن ينمو عدد الرأسماليين الوطنيين، وأن تنمو ثروة كل رأسمالى منهم فى حدود الرأسمالية الوطنية ، وأن ينتشروا فى كل أنشطة القطاع الخاص ، وبخاصة فى النشاط الصناعى

أما المخطور على رأس المال المحلى فكان ما يلى :

(أ) أن يستثمر فى الأنشطة التى تعتبر المفاتيح الاستراتيجية للاقتصاد القومى ، وقصرت لذلك على القطاع العام تأكيداً وتمكيناً لدوره القيسى

(ب) أن ينمو من رأسمالية وطنية إلى رأسمالية كبيرة ، أو أن يرتبط برأس المال الأجنبى

هكذا كان مسموحاً لرأس المال الخاص أن ينمو نحواً أدقياً فى كل مجالات القطاع الخاص فقط ، وأن ينمو نحواً رأسياً فى حدود الرأسمالية الوطنية فقط

بهذا التحديد يتضح لنا الآن معنى الانفتاح الاقتصادى فهو إباحة الاستثمار لرأس المال . أى هو السماح لرأس المال الخاص الأجنبى والمحلى بما كان معظوراً عليه الانفتاح الاقتصادى هو السماح لرأس المال الخاص بالنمو الأفقى وبالنمو الرأسى على السواء ، بلا قيد ولا شرط . وبصفة خاصة ، فهو السماح للرأسمالية المحلية بأن تنمو إلى رأسمالية

كبيرة ، وبأن ترتبط بالرأسمالية العالمية . وهو السماح للرأسمالية العالمية
هى الأخرى بأن تستعيد مراكزها داخل الاقتصاد المصرى .

بالطبع ، كانت الرأسمالية المحلية فيما مضى تحاول أن تتغلب على الحواجز
التي كانت تقف فى سبيل نموها ، كما كانت الرأسمالية العالمية تحاول أن
تتسلل إلى الداخل . لكن الأصل كان الحظر . أما الآن فقد صار الأصل
هو الإباحة

وعلى هذا النحو تابعت التشريعات فى السنة الأخيرة تسمح بما كان
محظوراً ولم يعد فى الامكان مناقشة أى إجراء منها على حدة بعيداً
عن الصورة المتكاملة التى تتراد للاقتصاد القومى ككل . لم يعد الوقوف
عند الاجراء الواحد كافياً فلقد قامت هذه الاجراءات معا بتغيير المقومات
الاساسية لهذا الاقتصاد ، وأصبح من الضرورى عرض الصورة متكاملة
بكافة ملامحها

اباحة الاستثمارات الاجنبية

افتتح عصر الانفتاح الاقتصادى فى شهر يونيو من العام الماضى وذلك
باصدار قانون الاستثمار الأجنبى الذى يبيح استثمار رأس المال العربى
والأجنبى فى كافة الأنشطة الاقتصادية . وعلى الرغم من الخطورة القصوى
لهذا القانون ، إلا أنه كان مجرد فاتحة لتهيئة المناخ المناسب . ولهذا قال
شريف لطفى مندوب الحكومة عند مناقشة مشروع القانون « إن
المناخ المناسب فى هذه المرحلة ليس فقط قانون الاستثمار ولكن المفروض

أن تكون هناك نظرة شاملة في النواحي أو التشريعات الاقتصادية » .
وهو ما تم بالفعل فيما بعد

وجاء قانون الاستثمار الأجنبي فأصاب مباشرة بالتعديل عدداً من
المقومات الأساسية للاقتصاد القومي .

(١) فقد فتح لرأس المال الأجنبي مجالات التصنيع والتعدين ،
ومجالات البنوك وإعادة التأمين ، وأباح له حرية الاستيراد وكانت
كلها مجالات مؤمنة بالكامل ، مقصورة على القطاع العام .

(ب) وفي سبيل ممارسة هذا النشاط الاقتصادي الشامل ، منح رأس
المال الأجنبي امتيازات سياسية واقتصادية ومالية وجبركية في مقدمتها
وقيوفه فوق خطة الدولة للتنمية ، ووعده بمدم التأمين ، ونحويل القطاع
العام إلى قطاع خاص حين يشارك رأس المال الأجنبي .

هكذا تم التخلي إزاءه عن بعض حقوق السيادة ، وأعفى من كافة
قوانين مرحلة التحول الاشتراكي ، من حيث الملكية والنشاط والادارة ،
والمال والأرباح والاستيراد والنقد الأجنبي . وتكون بذلك داخل
الاقتصاد القومي اقتصاد قائم بذاته ، قطاع أجنبي متميز بالطبع عن القطاع
العام ، ومتميز حتى عن القطاع الخاص الذي لم تعوزه المناسبة لبدء حملة
من أجل المساواة مع القطاع الأجنبي . وبالطبع ، فإن مثل هذا القطاع
الأجنبي لا يمكن إلا أن يكون قطاعاً رأسمالياً ، شحماً ولحماً ، لأنه مجرد
امتداد للرأسمالية العالمية وجزء لا يتجزأ منها ، تحكمه قوانينها الموضوعية وفي
مقدمتها اعتبارات الربح والتعرض للأزمات الدورية ولاستيراد التضخم .

ويحرص رأس المال الأجنبي على أن يأتي — وبهذا يسلم قانون الاستثمار — في صورة المشاركة مع رأس المال المحلي سواء كان خاصا أو عاما . والسبب في ذلك أن الرأسمالية العالمية اليوم توجد في أوضاع تجبرها على أن تختمى بالمشاركة المحلية من أجل أن تحم سيطرتها على الاقتصاديات التابعة . انها تستفيد من الوضع الممتاز الذي صارت تتمتع به الرأسمالية المحلية ، ثم تعود لتضفى حماية أكبر على هذه الرأسمالية المحلية التي تتخذ من مقدم رأس المال الأجنبي وامتيازاته الباهظة فرصة تاريخية سانحة للتمتع بالمزيد من النفوذ الاقتصادى ثم السياسى . من هنا ، اصطحب قانون الاستثمار الأجنبي عند صدوره بقوانين تصفية الحراسات . ونقل التوكيلات التجارية إلى الرأسمالية المحلية . انها قوانين تهوى الناح الموائى للاستثمار الأجنبى . لكنها في الوقت نفسه تتيح للرأسمالية المحلية أكثر من فرصة عملية لزيادة ثرواتها .

في هذا الاطار أصبح للجانب حرية تملك حتى الاراضى الزراعية . وفي هذا الاطار أيضا أعفيت الهيئات والشركات العالمية مثلا في مشروعات تطوير قناة السويس من جميع الضرائب والرسوم المستحقة عن أرباحها وتوزيعاتها وعلى أموالها ومعداتها ومعاملاتها . وفي نفس الاتجاه أصبح يباح للبنوك الأجنبية ان تتمتع بنشاط غير محدود في الداخل ، وبخاصة تحت ستار البنوك المشتركة — وهو الأمر الذى دعا الدكتور عبد المنعم القيسونى نفسه للمطالبة « بقصر تعامل وحدات القطاع العام على البنوك المملوكة بالكامل للدولة حتى يمكن تطبيق الخطط الاقتصادية ومتابعة تنفيذها » . وحتى هذا التحفظ المتواضع ، لم يمره أحد أى التفات :

ان القطاع الأجنبي يزحف ، يتحول بحكم ارتباطاته العالمية ، وبحكم نوعية نشاطاته الداخلية ، وبحكم حجم أمواله وامكانياته ، وبحكم تداخله مع الرأسمالية المحلية وحتى مع القطاع العام والدولة - ليصبح هو القطاع القائد في الاقتصاد المصري

اطلاق حرية رأس المال المحلي

مع إباحة الاستثمار الأجنبي ، ثم اطلاق حرية رأس المال المحلي كما وكيفا ، أفقيا ورأسيا ، فمن غير المعقول أن يتمتع رأس المال الأجنبي بامتيازات لا يتمتع بها رأس المال المحلي . لقد تمت مثلا تصفية الحراسات فانتقلت ثروات إضافية إلى الرأسمالية المحلية ، وبخاصة الكبيرة بتشكيلاتها الجديدة : من بقايا إقطاعية ، وبقايا رأسمالية كبيرة قديمة ، ورأسمالية بيروقراطية ، ورأسمالية طفيلية . فالكل في الواحد ، والواحد في الكل . وبالفعل ، فلم تفهم الرأسمالية الكبيرة بتشكيلاتها الراهنة سياسة الانفتاح الاقتصادي الا بوصفها اباحة للنمو الرأسمالي السريع . ولذلك انصب جل اهتمامها على أكثر الأنشطة طفيلية وهي المقاولات والتجارة وبخاصة التجارة الداخلية وتجارة الاستيراد

أولا عقب صدور قانون إباحة الاستثمار الأجنبي ، صدر قانون التوكيلات الأجنبية الذي يسمح باعادة الوكالات التجارية الأجنبية الى الرأسمالية المحلية ، إلى الافراد والقطاع الخاص . ومن ثم فسوف يتكفل هذا القانون بتصفية القطاع العام في التجارة الخارجية تدريجيا وعمليا . فمن

المعروف أنه بتأميم الاستيراد بالكامل وتأميم أغلب التصدير ، قعمرت أعمال الوكالة التجارية في الماضي على القطاع العام وحده . ومن ثم لجأت الاحتكارات الدولية إلى إنشاء مكاتب لها وتكليف أشخاص بتمثيلها في الداخل ، من أجل أن يتابعوا أعمالها واتصالاتها . ولقد تولواها عندئذ — وبصفة غير رسمية — عدد من الأجانب والمصريين ، كانوا حلقة الوصل بين السوق المحلية والقطاع العام من جانب وبين الاحتكارات الدولية من جانب آخر وفي شهر يونيو من عام ١٩٧٤ ، صدر قانون يقرر حق المصريين — رسمياً — في تمثيل هذه الاحتكارات الأجنبية من هنا ، فتح السبيل أمام الأفراد والقطاع الخاص ليس فقط للحصول على التوكيلات التجارية الأجنبية الجديدة ، وإنما أيضاً لسحب هذه التوكيلات القائمة لدى القطاع العام نفسه وبذلك فتح الباب أيضاً أمام تصفية القطاع العام في التجارة الخارجية فهو قطاع قائم في الأساس على التوكيلات التجارية . وهكذا أصبحت وكالة الرأسمالية المحلية عن الرأسمالية الدولية أمراً مباحاً ومشروعاً . وغداً كل مطلب الرأسمالية المحلية بالتالي هو إلزام كل شركة أجنبية بأن يكون لها وكيل مصري .

ثانياً : توالى التيسيرات الخاصة بإباحة الاستيراد للقطاع الخاص . وبعد أن كان الاستيراد مؤمماً بالكامل واحتكاراتاً للدولة ، سمح بالاستيراد بدون تحويل عملة وهو تهريب غير مشروع لثروات البلاد ، ثم سمح بالاستيراد من حيلة الشوق الموازية للنقد الأجنبي ، أى السوق التي تمنح للعملات الأجنبية سعراً بالجنبة المعمرى أعلى من سعرها

الرسمى ثم بدأت التيسيرات فى شهر يونيو من عام ١٩٧٤ ، بإباحة الاستيراد العيى لقوائم لا تنتهى من السلع ولقد بلغت قيمة التراخيص الصادرة باستيرادها نحو ٢٧٠ مليون جنية فى عام واحد ، وهى تمثل بذلك قيمة كل واردات مصر منذ سنوات قليلة وإذا كانت هذه الواردات قد سمحت باستيراد بعض الخامات وأدوات الإنتاج التى شقت طريقها مع ذلك إلى السوق السوداء — فلقد استخدمت أساساً فى جلب سلع استهلاكية معمرة وغير معمرة ، تحقق أرباحاً غير عادية بسلسلة طويلة من الوسطاء فى الخارج والداخل ، تضارب أعمالهم على تخفيض قيمة الجنيه المصرى ، وكسب زف الموارد التى كان يجب أن تغذى السوق الموازية ، وتساهم بالتالى إلى جد كبير فى استيراد التضخم ونشره فى ربوع الاقتصاد القومى .

ثالثاً : هنالك تهيأت الظروف لإلغاء مبدأ تأمين الاستيراد ، وصدر فى شهر يوليو من العام الحالى قانون إباحة الاستيراد أمام الأفراد والقطاع الخاص بالخالفه الصريحة للميثاق الوطنى ، وبمحجة صريحة هى « إعادة التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص فى الاستيراد والتصدير » . هكذا أصبح الاستيراد مباحاً للرأسمالية المحلية ، وترك لوزير التجارة تحديد الاحتياجات والإجراءات التى تنظم هذا الاستيراد وفيما عدا (جواز) لا (وجوب) قصر الاستيراد من بلاد الاتفاقيات ومن بعض السلع الأساسية على القطاع العام ، أصبح للرأسمالية المحلية أن تستورد ما تشاء وقتما تشاء ومن أى مصدر تشاء . وحق الساع التى قصر استيرادها على

القطاع العام ، فقد أصبح من حق القطاع الخاص منافسة القطاع العام فيها ، وتقديم العروض لاستيرادها على أن ينفذها القطاع العام وهكذا انتهى تماماً احتكار الدولة للاستيراد وأصبح الاستيراد بأكمله مفتوحاً للرأسمالية المحلية

وهنا يجب أن نفهم أن تأميم الاستيراد لم يكن نزوة ولا عبثاً ولا خطأ اقترفناه في الماضي وإنما هو تقدير صائب لأهمية وخطورة الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في بلد متخلف فقير يسمى للتحرر الاقتصادي ويناضل من أجل انجار التنمية المتوارية لاقتصاده القومي فالتجارة الخارجية ، وبخاصة تجارة الاستيراد هي القناة التي تربط الاقتصاد القومي بالاقتصاد العالمي وهي قناة يمكن — إذا لم يحسن توجيهها — أن تتحول إلى بالوعة لتسريب للثروات القومية إلى الخارج ، وتبديد الفائض الاقتصادي المحدود للمعد لتمويل التنمية ، واخضاع الاقتصاد القومي من ثم للتنمية إزاء السوق الرأسمالية العالمية وكل بلد يسعى إلى التنمية المتوازنة يحاول — حتى لو كان غنياً — أن يتحكم في حصيلته من النقد الأجنبي ، حتى يتمكن من توجيهها نحو تنمية فروع الانتاج المادي وذلك باستيراد مستلزمات الصناعة والزراعة ، ونحو حماية الصناعة المحلية وهي صناعة ناشئة وتشجيع تصدير المنتجات الفائضة ، ونحو تقاييس العجز في الميزان التجاري وهو عجز قد يكون محتوماً بالحاجة إلى واردات انتاجية . ومن هنا تصبح التجارة الخارجية أداة حاسمة في انجاز التنمية الاقتصادية ويكون من الأهمية بمكان عندئذ تقاييس التجارة الخارجية الطفيلية ، تلك

التي تباشرها الرأسمالية الكبيرة التجارية ، وبالذات نصيبها في الاستيراد ،
وعصير — إن تعذر تأميم — كافة الأجهزة التي تتعامل في التجارة
الخارجية تصديراً واستيراداً ، واخضاع تيارات التجارة الخارجية لقدر
من التخطيط يضمن نجاح التنمية المرسومة للصناعة والزراعة بل وللتجارة
الداخلية . وعندما يحل بهذا المبدأ الجوهري ، يحتل كل البنيان الذي تقوم
عليه التنمية المتوازنة فمن ذا الذي يحدد الآن ما الذي نستورده ، وبأى
حصة من النقد الأجنبي ، ومن أى مصدر خارجي ؟ ومن ذا الذي يضمن
انسياب الواردات في السوق المصرية لأغراض الإنتاج والاستهلاك ، في
الزمان والمكان ، بلا اختناقات ؟

إن إباحة الاستيراد للقطاع الخاص دفعة بعيدة المدى من أجل تنمية
الرأسمالية التجارية ، وبخاصة الرأسمالية التجارية الكبيرة . وتأتى دفعة
أخرى لها في صورة تصفية بعض وحدات القطاع العام في التجارة الداخلية ،
واتساع السوق السوداء وتجارة التهريب إلى الداخل ومن الداخل على
السواء . ثم يأتي القرار الخاص ببيع بعض أسهم شركات القطاع العام ،
تجارية كانت أم صناعية ، لمن يشتريها من المواطنين .

تفكيك وتقليص القطاع العام

لا شك أن الاجراءات السابقة من إباحة للاستثمارات الأجنبية ، ومن
إطلاق حرية الرأسمالية المحلية في النمو ، تمثل بمحد ذاتها تقليصاً وتفكيكاً
للقطاع العام ، لحجمه ولدوره . لكننا نريد هنا أن نتكلم فقط عن تلك

الاجراءات التى انصبت على القطاع العام مباشرة

فباسم (القضاء على المعوقات التى تعترض طريق الانطلاق فى الانتاج) ،
تجرى عملية انفتاح القطاع العام ، فالقطاع العام هو الآخر يجب أن
ينفتح وقد تولى مهمة انفتاح القطاع العام قانون صدر بإلغاء المؤسسات
العامة فأطلق بذلك حرية الادارة فى شركات القطاع العام ، وقرار
صدر بإلغاء تخصص البنوك ، وقرار آخر ببيع بعض أسهم شركات
القطاع العام

أولا تم إلغاء المؤسسات العامة وكانت المؤسسة العامة جهازاً
يتولى الوزير عن طريقه تنفيذ السياسة العامة للدولة كما تحددها خطة الدولة
للتنمية . كانت المؤسسة العامة جهازاً للتنسيق بين الشركات العامة ، وجهازاً
للرقابة الفنية عليها — وذلك فى إطار خطة الدولة للتنمية . وكانت سلطاتها
الواسعة بالنسبة للشركات ، سلطة فنية لا غنى عنها فى الظروف الراهنة
لنشأة وتطور القطاع العام ، إذ كانت تتمثل أساساً فى اعتماد الخطط
الانتاجية والميزانيات السنوية وحسابات الأرباح والخسائر والفائض الذى
يقدمه القطاع العام للدولة كما كانت تتمثل أيضاً فى الرقابة على سلامة
وعدالة الهيكل الادارى والوظيفية بالنسبة لمجموع العاملين . وكانت سلطات
المؤسسة العامة تمارس فى الواقع بواسطة مجلس إدارته وكان هذا
المجلس يتكون أساساً من رؤساء الشركات العامة نفسها وبذلك كان
يتحقق التنسيق المشترك والرقابة المتبادلة فى تنفيذ خطة التنمية عن طريق
جهاز المؤسسة العامة.

هذا الجهاز الهام قد تم إلغاؤه بقانون (نظر على وجه الاستعجال) ،
أحيل من الحكومة إلى مجلس الشعب في ٢٦ يوليو وأقره المجلس في
٢٨ يوليو أى بعد يومين . وبذلك ألغيت المؤسسات العامة تمهيداً لتكوين
(مجالس عليا للقطاعات) ، لا تتشكل أساساً من رؤساء الشركات العامة .
وأخطر من ذلك أن مهمتها مجرد مهمة إرشادية إذ تقتصر على (تقرير
الاهداف العامة للقطاع ، وتحقيق التنسيق والتكامل ، وتنظيم عمليات
التمويل) — على أن تفعل ذلك بصفة عامة شديدة العمومية لكن
الخطر من كل ذلك أنها مجالس لا شأن لها بما هو جدى ، لا شأن لها
باعتداد أو رفض خطة إنتاج الشركة العامة ، لا شأن لها باعتداد أو رفض
ميزانيتها السنوية وحساب أرباحها أو خسائرها .

وهكذا فإنه بإلغاء المؤسسة ، ألغى هذا الجهاز المباشر المد للاحكام
التنسيق المشترك والرقابة المتبادلة للقطاع العام على نفسه وتبددت خبرة
هائلة تجمعت بصعوبة بالغة لدى قيادات ورجال المؤسسات العامة — أى
القطاع العام وتركت الآن لتبدد أو توضع فى خدمة الشركات الاجنبية
والرأسمالية المحلية التى لا تكف عن عروضها المغرية للجميع

ثانيا أعلنت الحكومة أن « برنامجها لدعم سياسة الانفتاح
الاقتصادى هو أن تطلق حرية وحدات القطاع العام » وباسم محاربة
البيروقراطية فإن ما يسمى تحرير الشركات العامة إنما يتمثل فى الواقع
فى تحرير إدارتها من (التزامات) التخطيط المركزى للدولة ، وهى التزامات
لامفر منها إذا ما أريد تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة تبدأ أولا وقبل كل
شء من القطاع العام . واذن ، فكيف تم تحرير الشركات العامة ؟

(أ) تغير تشكيل مجالس الإدارة فالشركة المملوكة بالكامل للدولة ينضم إلى مجالس إدارتها عدد من الخبراء من القطاع الخاص وهكذا يجعلون للقطاع الخاص دوراً في إدارة القطاع العام وبذلك يتحرر القطاع العام وينجح ! والمهم أن معنى التحرير هنا إنما يتمثل في منح القطاع الخاص وزناً إضافياً ، وخاصة إذا كان على ارتباط برأس المال الأجنبي . أما الشركة العامة التي توجد بها حصة خاصة ، فيشكل مجالس إدارتها من أعضاء معينين بنسبة ما تملكه الدولة ، وأعضاء من الخارج يختارهم أعضاء الجمعية العمومية بنسبة ما يملكه رأس المال الخاص ويتحدد عدد الأعضاء المنتخبين عن العاملين بمدد الأعضاء المعينين والمختارين . إنما المهم هنا أن تنتهي في الواقع صفة الشركة العامة ، وهي الشركة التي كان يكفي أن يساهم فيها رأس المال العام بأى نسبة لتصبح شركة عامة من شركات القطاع العام هنا تظهر للوجود شركة أطلق عليها اسم (الشركة المشتركة) . وهي شركة بين رأسمال عام ورأسمال خاص سواء كان عملياً أو أجنبياً والخلاصة أن تحرير الإدارة إنما يبدأ بإدخال عناصر القطاع الخاص إلى إدارة وحدات القطاع العام

(ب) نقلت سلطات المؤسسة العامة إلى الجمعية العمومية لأصحاب رأسمال الشركة فالجمعية العمومية هي التي تقرر مشروع خطة الشركة ، وهي التي تعتمد الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر ، وهي التي تعدل أنظمة الشركة ، وهي التي تقرر تصفية الشركة وتخفيض أو زيادة رأسمالها والترخيص باستخدام المخصصات المالية في (غير) أغراضها

والجمعية العمومية بأغلبية ثلثي الأصوات تنحية رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة وتبدو خطورة كل هذه السلطات عندما تكون بيد الجمعية العمومية لشركة مشتركة فبالغاء المؤسسة العامة ألنيت الواسطة الحقيقية والمسئولة بين الشركة والوزير . وبمنح الشركات كل السلطات التي كانت محولة للمؤسسات أصبحت الشركات تراقب نفسها ، لكن هذه السلطة الخطيرة قد انتقلت في الواقع إلى الجمعية العمومية لأصحاب رأس المال وأصبحت قرارات هذه الجمعية العمومية نهائية ، بلا اعتماد من الوزير ، ولم يعد للوزير حق الاعتراض على قراراتها التي تكفي الأغلبية — مجرد الأغلبية — لصدورها

(ج) يتولى مجلس إدارة الشركة — سواء كانت عامة أو مشتركة — وضع اللوائح الداخلية والنظم اللازمة لتنظيم أعمال الشركة وإدارتها وحساباتها وشؤونها المالية ودون التقيد بالنظم الحكومية. إن مجلس الإدارة يتولى بذلك الإدارة اليومية كاملة ، ويضع النظم الداخلية التي تقوم عليها هذه الإدارة ومن ثم يفتح الباب واسعاً أمام التفاوت في نظم العمل والهياكل الوظيفية ومستويات الأجور واستخدام الأموال تفاوتاً لاهدله ما بين شركة وأخرى من شركات القطاع العام وبذلك انتهى للأبد خضوع الوحدات الاقتصادية في القطاع العام ، حتى تلك التي تعتبر شركات عامة بالكامل ، لما كان يسمى بالخطيط المركزي . وأصبح المطروح اليوم هو المزيد من حرية الإدارة للشركات ، وذلك من جانب بتحويلها حرية التصرف في

العمالة الزائدة أى حرية الفصل ، مع منح العامل للفصول اعانة بطالة تبلغ ٦٠٪ من الأجر لمدة ستة شهور ، ومن جانب آخر بعدم تقييد الادارة بالتعيين عن طريق القوى العاملة أى حرية التعيين أى حرية (عدم) التعيين أيضاً وليس لذلك من معنى سوى تدعيم وتوسيع الاساليب الرأسمالية للادارة فى القطاع العام

(د) باطلاق حرية الإدارة فى الشركات العامة بمعنى إخضاع القطاع العام كله لرقابة من القطاع الخاص ، وتحويل بعض الشركات العامة إلى شركات مشتركة تتمتع فيها الجمعيات العمومية — فضلاً عن مجالس الادارة — بسلطات كبيرة نهائية تخرج بها عن دائرة التنمية المخططة مركزياً ، يفتح القانون الباب أيضاً لما يسميه (دمج بعض الوحدات) إن تصفية هذه الشركات ستم هذه المرة باسم القانون لكن هناك تصفية أخرى سوف تجرى وهى تصفية اقتصادية. يقول وزير المالية فى تصريح له : « إن الحكومة حين انجحت إلى سياسة الانفتاح كان أول ما فعلته إلغاء المؤسسات وإطلاق الحرية للوحدات الاقتصادية لتنتقل فى إصلاح إدارتها المالية دون حاجز أو عائق ، حتى تحقق الأهداف المرسومة لها . وعلى ذلك فإن أى وحدة لا تحقق أهدافها سيتم تصفيها باعتبارها عبئاً على الدولة وباعتبار أن خسارتها تعنى عدم الكفاءة وعدم الجدوى » . وإذن ، فيشكل شركة عامة وقد أطلقت يدها فى الادارة ، وصارت بلارقابة من مؤسسة أو وزير ، وبلا توجيه مركزى

من خطة عامة للدولة — عليها أن تكسب وإلا صفت — ومن ثم ، فإنها من أجل أن تكسب ولا تخسر ، سوف تفعل كل ما يمكن وما لا يمكن ، كل ما يجوز وما لا يجوز . وستندفع في هذا الاتجاه لا يحكمها في ذلك — شأنها شأن أى رأسمالى في السوق — إلا قانون الربح وحده في ظل فوضى المنافسة الرأسمالية .

ثالثاً تأكيداً لطابع انفتاح القطاع العام ، صدر قرار جمهورى بإلغاء تخصص البنوك ، وترك لكل من القطاع العام والقطاع الخاص حرية التعامل مع كافة البنوك ، أى مع أى بنك يفضل التعامل معه — حتى لو كان بنكاً أجنبياً أو بنكاً مشتركاً أى أجنبياً محلياً — وبفض النظر عن الضرر الذى يمكن أن يحل بالبنوك العامة ، وهى الملكية المشتركة للشعب كله ، فإن فكرة حرية التعامل مع أى بنك ، وبخاصة بالنسبة لشركات القطاع العام ، وهى الملكية المشتركة للشعب كله ، هذه الفكرة تمثل تراجعاً عن مبدأ التخطيط المالى بصفة خاصة ، وهذا التخطيط المالى هو ما كان الجميع يلحون على البدء فى الأخذ به — إذ لا يمكن ضمان تمويل الخطة القومية للتنمية بغير وضع خطة مالية مصاحبة ومقابلة للخطة المالية . وعندئذ فإن تخصص البنوك وتخصيصها في التعامل يعد ضرورة اقتصادية ومالية لا غنى عنها .

رابعاً تأكيداً لدور الانفتاح الاقتصادى ، صدر قرار بإباحة بيع بعض أسهم شركات القطاع العام للأفراد . وباسم إقامة (مجتمع المنتجين)

وبحجة (اشعار العامل بالملكية) سيبدأ بطرح الأسهم على العاملين ، فإن لم يظفوها طرحت للاكتتاب العام . والواقع أن كل من له أدنى صلة بالطبقة العاملة يعرف مدى جدية مثل هذه الدعوة . فليس هناك عامل لديه فائض مالى يشتري به سهما واحداً وحتى من سوف يسعده الحظ بشراء هذا السهم ، فإن يكون سوى (محطة) لنقله سريعاً إلى رأسمالى حقيقى . أما لو حدث وبقي السهم لدى العامل ، فأغلب الظن أنه لن يستطيع تحميم شيء من الفوارق الطبقة بين الرأسمالى والعامل . فهل من يشتري سهماً أو سهمين فى مجمع الحديد والصلب يصبح شريكاً فى الملكية يشعر بالملكية ، ومن ثم ينتقل ليصبح عضواً فى الطبقة المالكية فى المجتمع؟ إنها محض أوهام الملكية الخاصة . لكنها من جانب آخر ظاهرة تعبر عن واقع معين هو تزايد خضوع الانتاج الصغير للانتاج الكبير ، وتزايد جماعية العمل فى الاقتصاد الرأسمالى . إنها تعبير عن حتمية تملك العاملين ، أى تعبير عن حتمية الاشتراكية

المهم هنا أن كل ما يتوقع أن يحدث هو انتقال ملكية بعض أسهم شركات القطاع العام إلى الرأسمالية المحلية — وبذلك يكتمل انفتاح القطاع العام .

فانفتاح القطاع العام هو فى النهاية السماح بتقليص حجمه وتفكيك بنيانه وتحريره — إن صح التعبير — من التخطيط المركزى ، لكنه بنفس القدر يخضع عندئذ لدوضى السوق وخاصة ، إذا كان تحرير

ادارته اعما يعنى اخضاعه لقدر معين من رقابة الرأسمالية المحلية .

الانفتاح الاقتصادى ينتقل الى الريف

امتد الانفتاح الاقتصادى ليشمل عودة الاستثمارات الأجنبية ، واطلاق حرية نمو الرأسمالية التجارية والصناعية ، وتفكيك وتقليص القطاع العام . وبقي أن يمتد إلى الريف . فلابد أن يسمح للرأسمالية الريفية هى الأخرى بحرية الحركة الاقتصادية . لكن المهم هنا أن الانفتاح فى الريف يتخذ — على غير المتوقع — صورة تدعيم الملكية الزراعية .

فى العام الماضى ، سمح ببيع الأراضى المستصلحة بالمازاد باثنتاه الأراضى المستصلحة المؤجرة للفلاحين التى تقرر تملكها لهم . وكل ما اشترط فى المشتري ألا تزيد ملكيته الخاصة هو وزوجته وأولاده القصر عن ١٠٠ فدان !

وفى هذا العام ، صدر قانون بتعديل العلاقة بين الملاك والمستأجرين للأراضى الزراعية وهو قانون يدخل تعديلاً جوهرياً على قانون الإصلاح الزراعى فيما يتعلق بالحقوق المكتسبة للمستأجرين

أولاً تقرر رفع القيمة الإيجارية للفدان من سبعة أمثال الضريبة القديمة إلى سبعة أمثال الضريبة الحالية وسعرها أعلى .

ثانياً تقرر حق المالك فى طرد المستأجر إذا تأخر عن دفع الإيجار بعد شهرين من نهاية السنة الزراعية .

ثالثاً تقرر جواز تحويل العلاقة التجارية من الإيجار النقدي إلى الإيجار العيني أى المزارعة .

رابعاً تقرر الناء لجان فض المنازعات ورفع المنازعات الخاصة بالإيجار إلى القضاء المادى وهو المحاكم الجزئية ومن المعروف أن اللجان كانت أقرب إلى الفلاح وأسرع فى الفصل ، فضلاً عن كونها قضاء مجانياً بلا رسوم .

وواضح أن هذه التعديلات تصيب بالأذى الشديد وتهدد بالخراب صغار المستأجرين ، وعددهم لا يقل عن مليون ونصف المليون من الفلاحين يمشون على استئجار ٢٥ مليون فدان تمثل ٤٣٪ من جملة الأراضى الزراعية . أن هذه التعديلات تعبر فى الواقع عن رغبة الملاك فى استغلال أراضهم استغلالاً مباشراً ، وهى رغبة تكشف عما وراءها من اعتبارات تتحكم الآن فى أوضاع الريف من ضيق الرقعة الزراعية ، والضغط المتزايد على الأرض ، وارتفاع قيمة الأراضى بالتالى تعبيراً عن ذلك كله لا تعبيراً عن زيادة فى إنتاجية الأرض نفسها . من هنا يتحول الملاك من الزراعة التقليدية زراعة الفواكه والخضروات — وهى محاصيل تتميز بربحها الكبير نظراً لحرية إلى تحديد أسعارها — وما هذا كله إلا تعبير عن النمو الرأسمالى المتزايد فى الريف الذى يتمثل بالتحول المضطرب إلى الانتاج الزراعى المكثف . أن عجز صغار الملاك عن استخدام أساليب تكثيف الانتاج ، وخروجهم بدورهم من مجال الملاك ، يفتحان السبيل من جديد

أمام تركيز الملكية الزراعية ومن هنا فإن التعديلات الأخيرة تفتح السبيل هي الأخرى (لتحرير) الأراضى الزراعية الصغيرة من مستأجريها ، كي تعيد للملاكها حرية التصرف فيها

وإنما علينا أن ندرك أن هذه التعديلات الخطيرة لن يكون من شأنها سوى جر الريف إلى اتون الصراعات الاجتماعية الحادة فمن شأنها في الواقع إحداث المزيد من التمايز الطبقي في الريف ، والمزيد من التلاعب في العلاقة الإيجارية ، والطرود الجماعى لأعداد غفيرة من المستأجرين ، وبالتالي التعجيل بخربهم الاقتصادى. وانهيأهم الاجتماعى إلى اجراء — ومن ثم زيادة قاعدة المدمين في الريف ، لصالح الرأسمالية النامية بشراة في الريف والمدينة على السواء ويفاقم من هذا الوضع للتحام الملكية الزراعية أى ملكية الأرض بالملكية الرأسمالية أى ملكية رأس المال في الريف كما يفاقم منه ارتداد الرأسمالية الريفية — بعد أكثر من عشرين عاما من الإصلاح الزراعى ضد بقايا الإقطاع — إلى أسلوب المزارعة وهو أسلوب شبه إقطاعى أقرب إلى السخرة ، ويعتبر أكثر أشكال العلاقات الزراعية تخلفا . ومع ذلك فيجب الاعتراف بأن المزارعة كانت وما زالت أسلوبا قائما في حوالى مليون فدان تمثل سدس الرقعة الزراعية ، ومعنى هذا ببساطة أن الريف المصرى قد ازداد تخلفا . وعلى أية حال فإن المستأجر الحالى مضمونة عبوديته للمالك ، لأنه سواء كان مستأجرا بالنقد أو بالمزارعة ، فهو لن يحصل عمليا في الحالىن على السماد أو البذور أو السلف إلا بموافقة المالك نفسه .

اننا نشهد بذلك اضطراب النمو الرأسمالى فى الريف . إذ أنه باسم كل
الاعتبارات الخاصة بالانتتاح الاقتصادى ، فلقد كان من حق الرأسمالية
الزراعية أن تنال نصيبها — هى الأخرى — من (حرية الحركة
الاقتصادية) ، أى من حرية النمو الرأسمالى

تغير المقومات الاساسية

تلك هى ملامح الصورة التى تشكل سياسة الانتتاح الاقتصادى . وفى
كل خطوة خطتها هذه السياسة فى صياغة تلك الصورة ، كان عليها أن
تدخل تعديلا على واحد أو أكثر من المقومات الأساسية لاقتصادنا
القومى . فإباحة حرية الاستثمارات الأجنبية ، وإباحة حرية النمو الرأسمالى ،
وإباحة حرية تفكيك وتقليص القطاع العام ، تصطدم جميعاً بكلام صريح
ورد فى هذا الموضع أو ذاك من الميثاق الوطنى والدستور الدائم وحق
ورقة أكتوبر . ولئن ترجع بالمرّة للميثاق الوطنى ، وإنما سنكتفى بإيراد
القاعدة التى أرسلتها لجنة الميثاق فى صدر تقريرها وهى تقول « إن
المبادئ والأسس والحقوق والواجبات التى وردت فى الميثاق ، وقد
صدرت عن الإرادة الشعبية فى إجماع يمتد من القاعدة إلى القمة ، لها صفة
الالتزام بالنسبة للمواطنين وبالنسبة لأجهزة الدولة جميعها »

أما الدستور الدائم فقد جاء فى المادة الرابعة منه أن « الأساس
الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى القائم على

الكفاية والعدل مما يحول دون الاستغلال ويهدف إلى تذويب الفوارق بين الطبقات »

ثم أفرد الدستور باباً كاملاً عنوانه « المقومات الاقتصادية » يعيننا منه في حديثنا هنا موادها التالية :

المادة ٢١ — يسيطر الشعب على كل أدوات الانتاج ، وعلى توجيه فائضها وفقاً لخطة التنمية التي تضعها الدولة .

المادة ٢٢ — ينظم الاقتصاد القومي وفقاً لخطة تنمية شاملة .

المادة ٢٦ — للعاملين نصيب في إدارة المشروعات وفي أرباحها

المادة ٣٠ — الملكية العامة هي ملكية الشعب وتؤكد بالدعم المستمر للقطاع العام ويقود القطاع العام التقدم في جميع المجالات ، وتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية

المادة ٣٢ — الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل .

وواضح أن الانفتاح الاقتصادي يدخل تعديلات جوهرية على المقومات الأساسية السابقة غير أننا سنكتفي فيما يلي بالتعرض لثلاثة مقررات أساسية فقط هي الملكية الخاصة والملكية العامة والخطة الشاملة للتنمية . فلقد تغيرت مفاهيمها جميعاً .

أولا : الملكية الخاصة

تتمثل الملكية الخاصة فيما يسميه الميثاق والدستور برأس المال غير المستغل ، أى فى رأس المال الوطنى فقط ، أى فى رأس المال الصغير والمتوسط ومن ثم لا يقوم الاقتصاد القومى على رأس المال الكبير ، الذى يعتبر عندئذ بحكم الميثاق والدستور رأسمالا مستغلا كذلك لا تسمح مقومات الاقتصاد القومى بنمو الرأسمالية الوطنية ، أى الرأسمالية الصغيرة والمتوسطة ، إلى رأسمالية كبيرة ، طفيلية ، ربوية ، بيروقراطية ، احتكارية . وتعتبر من ثم برورا رأسماليا يجب تصفيته . وبصفة خاصة ، فهى لا تسمح لرأس المال المحلى بأن يرتبط بأى شكل من الأشكال برأس المال العالمى وحصرت احتمالات ذلك فى المشاركة مع الدولة وحدها

لكن الانفتاح الاقتصادى يتيح كما رأينا حرية النمو للملكية الخاصة بلا قيد ولا شرط كما يتيح حرية النمو غير المحدود لرأس المال الخاص ومن ثم فهو يسمح بتركز الثروة ويفتح السبيل أمام حرية الاستغلال الرأسمالى ، ومن ثم إلى المزيد من التمايز الطبقي وإلى احتدام الفوارق بين الطبقات . وإذ يتيح الانفتاح الاقتصادى أيضاً حرية ارتباط رأس المال المحلى برأس المال العالمى ، وبخاصة من خلال التجارة الخارجية والمحاولات ، فإنه يتيح نموا هائلا للرأسمالية المحلية ويفتح أبواب اقتصادنا للرأسمالية العالمية التى تعفى من كافة قوانين مرحلة التحول الاجتماعى وتتمتع بكثير من الامتيازات الاقتصادية والمالية ولهذا نشكك داخل

اقتصادنا القومى قطاعا أجنبياً لا يسيطر عليه الشعب ، لا يوجه فائضه ،
ولا يخضه خطة شاملة للتنمية

ثانيا : الملكية العامة

الملكية العامة هى ملكية الشعب ، هى القطاع العام وتأت كد
الملكية العامة بالدعم المستمر للقطاع العام الذى يتمتع — من جانب —
بالدور القيادى داخل الاقتصاد القومى ، ويتحمل — من جانب آخر —
المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية والمعنى الجوهرى هنا هو أن القطاع
العام يجب أن يدعم باستمرار . أى :

(أ) ان لا يمس وجوده المادى . فلا يجوز إلغاؤه ، أو إشهار إفلاسه ،
أو الحجز عليه ، أو تملكه بالتقادم ، كله أو بعضه . ولا يجوز التصرف
فى أمواله أو نقل ذمته المالية كاملة أو مجزأة إلى القطاع الخاص .
ولا يجوز بيعه ، أو نقل ملكيته كله أو بعضه لرأس المال الخاص ،
المحلى أو الأجنبى .

(ب) أن لا يمس دوره القيادى . فدوره القيادى هو الضمان الاقتصادى
لتحمله المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية . ومن ثم فإباحة تقليص حجم
القطاع العام ، وإباحة تحويل الشركة العامة إلى شركة مشتركة ، وإباحة
دخول القطاع الخاص إلى الأنشطة المقصورة على القطاع العام ، والقول
بنظرية التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص ، إنما يعتبر كله إخلالا
بالدور القيادى للقطاع العام وبمسئوليته الرئيسية فى التنمية . وهو يهد

من ثم لاختضاع القطاع العام — أكثر فأكثر — لمصالح الرأسمالية وانحرافات المدمرة ، وخاصة إذا اشترك مع رأس المال العالى .

ثالثا : الخطة الشاملة للتنمية

لضمان التقدم ، تضع الدولة خطة شاملة للتنمية هى المسئولة عن تنظيم الاقتصاد القومى بأكمله . وإنما يشترط لذلك شرط طبيعى هو أن يوضع تحت تصرف هذه الخطة كل الفوائض الاقتصادى للمجتمع من أجل أن يتم توجيهه توجيهها مخططا لنمو التنمية .

وأساس وجود الخطة هو وجود القطاع العام ، فإذا لم يوجد فلا مجال للتخطيط أصلا ، اللهم إلا أن يكون التخطيط موضوعا للرأسمالية كما فى فرنسا وعندئذ يصبح التخطيط توجيهياً من جانب الدولة اختيارياً من جانب المشروعات ، ويكون غير ملزم لأحد . ولكنه موضوع فى خدمة الرأسمالية وحدها ، عدها بالمعلومات الكافية ، ويوزدها بالتوجيهات الدقيقة ، ومن ثم يرشد مسلكها العام . أما فى بلد نام كمصر ، فالأخذ بالتخطيط ليس زينة ولا حلية ، وإنما هو ضرورة ملحة من أجل حسن توجيه الموارد المحدودة وتحقيق أهداف التحرر الاقتصادى والتقدم الاجتماعى . فى بلد نام كمصر لا بد من كفالة التطور المتناسق والتوازن للاقتصاد القومى بكل قطاعاته ، لا بد من كفالة التناسب فيما بين كل أجزاء الاقتصاد القومى . وعندئذ فإن التخطيط يجب أن يجمع فوضى المنافسة الحرة بالمدمرة والازمات والبطالة ، ويفتح المجال لتحقيق معدلات عالية لنمو الاقتصاد القومى ومن ثم لرفاهية الشعب .

من هنا الأهمية القصوى للطابع الإلزامى للتخطيط ، من أجل ضمان أن تقوم كل وحدة اقتصادية ، وفي مقدمتها وحدات القطاع العام ، بدورها كاملاً في إنجاز التنمية الناجحة وليس معنى ذلك أبداً إهدار حرية الوحدة الاقتصادية . فالخطة في البداية مجرد مشروع غير نهائى ، تناقش في الوحدات وتصحح ولكن ما أن تقر الخطة حتى تصبح ملزمة لكل وحدة اقتصادية ، بحيث يصبح عدم إنجازها للخطة انقطاعاً في سلسلة الانتاج يشكل خسارة للاقتصاد القومى بأسره . ولهذا تؤكد على ضرورة الطابع الإلزامى للخطة ، فلا خطة هناك إذا قضى على هذا الطابع الإلزامى

إن الكلام عن حرية الإدارة في الوحدة الاقتصادية لا يمكن أن يفصل عن المعنى العلمى للحرية ، وهو معرفة القوانين الموضوعية للاقتصاد القومى واستخدام هذه القوانين استخداماً موضوعياً . وعندئذ يجب أن تكون الحرية بحيث تدعم من وجود ومكانة ودور القطاع العام ، وتسمح بتقديم المجتمع نحو أهداف التحرر الاقتصادى والتقدم الاجتماعى . ومن ثم فإن إباحة قيام قطاع أجنبى لا تتحكم خطة الدولة في أنشطته ، وإباحة حرية النمو الرأسمالى للقطاع الخاص ، وبعث عناصر النمو والتطور الرأسمالى ، وتقليص وتفكيك القطاع العام وهو القاعدة المادية للتخطيط — إن ذلك كله ليس له من معنى سوى البناء مبدئياً للتخطيط بالفعل ، وفتح المجال أمام قوى السوق العمياء ، والسماح بحرية عمل قوانين التطور الرأسمالى ابتداءً من تفتت القرارات الاقتصادية وفوضى استخدام الموارد المحدودة.

وأخطار المنافسة الرأسالية وانتهاء بالازمة والبطالة والتضخم والسوق
السوداء

وعلى الاقل ، فانه باسم التخلي عن البيروقراطية واطلاق حرية الادارة
في القطاع العام ، تصبح الخطة — ان كان ثمة تخطيط — اختيارية ،
توجيهية ، تأشيرية ، غير ملزمة حتى للقطاع العام نفسه فكيف يكون
الحال والقطاع الخاص (حر) أصلا في نموه ؟ اذن — لا خطة شاملة هناك
تحكم كلا من القطاع العام والقطاع الخاص ، ولا خطة ملزمة حتى للقطاع
العام

ولقد صدر مشروع الخطة للعام للقبل ١٩٧٦ ، وفيه اعلان للجميع
بأن مفهوم التخطيط قد تمديل . يقول المشروع بصراحة لا يحسد عليها
« كان التخطيط في المرحلة السابقة يتسم بأنه تخطيط ملزم قانونا »
ولا يعنى هذا أن يكون التخطيط في ظل الانتاح الاقتصادي تخطيطا
تأشيريا ، بل ينبى أن يكون أداة ضبط وتنسيق بين القطاعات « حسنا
لم يعد التخطيط ملزما وهو أيضاً لن يكون تأشيريا فإذا يمكن أن يكون
إذن ان لم يكن تخطيطاً غير ملزم ! ؟

•

الفصل الثامن

سيطرة المفهوم الرأسمالى للتنمية الاقتصادية

لا يمكن أن نتوقف طويلا عند حقيقة التغير الذى حدث فى المقومات الأساسية للاقتصاد القومى ، فمثل هذا التغير إنما يعبر فى الواقع عن تغيرات أعمق فى هيكل وبنيان الاقتصاد المصرى . أنه يكشف على سبيل المثال عن مدى وعمق التغير الذى أصاب الأسلوب المتبع للتنمية الاقتصادية ، أى أسلوب تنمية القوى المنتجة فى المجتمع . لقد تغير مفهوم التنمية فى ظل الانفتاح .

(١) تغير مفهوم التنمية الاقتصادية

مفاهيم التنمية الاقتصادية

فالتنمية الاقتصادية هى العملية التى يتم بها تنمية القوى المنتجة فى كل مجتمع ، اشتراكيا كان أو رأسماليا ، متقدما كان أو متخلفا كل المجتمعات تقوم بعملية تنمية اقتصادية ، أى تنمية لقواها الانتاجية — والا انهارت . وهى تحدد لنفسها الهدف من وراء هذه العملية ، بحسب درجة نمو ونضج

القوى الانتاجية ، وعلاقات الانتاج فيها وهذا الهدف هو عندئذ تكوين الثروات الفردية في ظل الرأسمالية أو تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لجميع المواطنين في ظل الاشتراكية . وبحسب الهدف يتم اختيار الأسلوب الذى تجرى به التنمية الاقتصادية للعنية . ولذلك تتعدد الاساليب وتتعدد من ثم النظرة الى التنمية الاقتصادية ، وتتعدد بالتالى الصيغة التى تطرح بها تمهيدا لوضعها في التطبيق . لهذا كله تتعدد مناهج التنمية الاقتصادية من مفهوم رأسمالى الى مفهوم اشتراكى الى مفهوم لا رأسمالى . ويظهر ذلك اوضح ما يظهر في البلدان المتخلفة التى لم تحسم فيها بعد عملية اختيار الطريق الذى تسير فيه .

وبغير حاجة للاسهاب ، نستطيع أن نقول ان المفهوم الرأسمالى للتنمية الاقتصادية يقوم من جانب على سيادة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الاساسية ، حتى لو كان هناك قطاع عام بجانبها ، ويقوم من جانب آخر على وجود السلطة السياسية أساسا بأيدي الطبقة البورجوازية ، بأيدي الرأسمالية ، حتى لو كان هناك تحالف يجمعها مع بعض الطبقات الاخرى .

واما المفهوم الاشتراكى للتنمية الاقتصادية فانه يقوم من جانب على سيادة الملكية العامة لوسائل الانتاج الاساسية ، حتى لو وجدت هناك ملكية خاصة لبعض وسائل الانتاج ، ويقوم من جانب آخر على وجود السلطة السياسية أساسا بيد الطبقة العاملة ، حتى وهى متحالفة مع الفلاحين وصغار المنتجين .

بقى المفهوم اللارأسمالى . وهو مفهوم حديث ظهر فيما بعد الحرب العالمية الثانية تعبيرا عن امكانية — لاحتمية — تقدم البلدان المستعمرة والمتخلفة الى بلدان مستقلة ونامية . ويتحقق هذا التقدم بصفة مبدئية من خلال طريق التطور المستقل الذى يصفى التبعية للارأسمالية العالمية ، دون أن يلقى وجود البلد المستقل فى اطار السوق الرأسمالية العالمية عالما وفى اطار النظام الرأسمالى عمليا . ثم مع تعمق وجذرية التحولات الاقتصادية والاجتماعية المعادية للرأسمالية العالمية والمصاحبة لعملية التحرر الاقتصادى ، يمكن أن يتحقق التقدم من خلال طريق التطور اللارأسمالى ، أى الطريق الذى — دون أن يخرج عالما عن اطار السوق الرأسمالية العالمية — يرفض نظريا وعمليا المفهوم الرأسمالى للتنمية الاقتصادية المحلية . وهكذا يعمل بالتالى على أن يرسى قاعدة مادية تقوم فى الاساس على الملكية العامة لاهم وسائل الانتاج . ومن ثم — ومع استمرار وجود ملكية خاصة وقطاع خاص — ينشأ قطاع عام يكون مسئولاً عن قيادة عملية التنمية الاقتصادية ضمناً لكفاءة استخدام القوى المنتجة ورفع مستوى معيشة الشعب العامل . وعندئذ يشترط ان تكون السلطة السياسية للدولة فى أيدي تحالف طبقي يضم الطبقات والقوى الاجتماعية ذات المصلحة فى التحرر الاقتصادى والتقدم الاجتماعى . وهو تحالف لا تقوده بالضرورة الطبقة العاملة لكنها يجب بالضرورة أن تلعب فيه دوراً أساسياً أما قيادته فغالبا ما تذهب — بصفة انتقالية — الى أيدي أقرب الطبقات الى الطبقة العاملة وهى البورجوازية الصغيرة .

ولسنا هنا بصدد الدراسة المفصلة للطريق اللارأسالى ، وهو ما نأمل أن نخصص له دراسة مقبلة . لكننا نركز هنا فحسب على المفهوم اللارأسالى للتنمية الاقتصادية ، وهو المفهوم الذى ظهر بعد انتصار حركات التحرر الوطنى فى المستعمرات السابقة ، وتفكك النظام الامبريالى فى المستعمرات ، وبفضل الظاهرة التى تتميز بها عصرنا وهى الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية على المستوى العالمى . فمن غير حاجة لان تصبح المستعمرات السابقة بلدانا اشتراكية ، فان عليها ان تشق طريقها الى التنمية الاقتصادية وفى ظل هذه الظروف العالمية المواتية ، لم تكن التنمية الاقتصادية ل تتم من غير أن تجرى معها عملية التحرر الاقتصادى من الامبريالية العالمية . ومن هنا وضعت البلدان المستقلة حديثا على طريق العداء الجذرى للامبريالية . ومن هنا أيضا كانت حتمية العداء الجذرى ضد التبعية للاستعمارية العالمية بحيث تشير الى حتمية اللقاء مع الاشتراكية العالمية ، من أرضية النضال المشترك ضد الامبريالية العالمية فلاول مرة فى التاريخ ، توجد قوة عالمية جبارة — هى العالم الاشتراكى — تشارك المستعمرات والمستعمرات السابقة والبلدان المستقلة حديثا فى نضالها لتصفية الامبريالية فى العالم كله

المهم أن العداء للامبريالية أصبح هو نقطة البدء فى عملية التحرر الاقتصادى ، أى فى عملية التنمية الاقتصادية نفسها فى البلدان المستقلة حديثا . لكن الأهم أن مثل هذا العداء كان كفيلا بأن يضع هذه البلدان — فى الوقت نفسه — على طريق العداء ليس فقط للامبريالية ، بل للرأسمالية

ذاتها ، لهذه الرأسمالية التي ولدت الامبريالية فما الامبريالية كما هو معروف إلا المرحلة العليا للرأسمالية

ولقد ساعدت على ترسيخ وتعميق هذا العداء للرأسمالية أوضاع التخلف القائمة محلياً . فهذه الأوضاع تشهد في الواقع هياكل وتركيبات وأبنية اقتصادية واجتماعية ، متعددة ومتباينة ومتناقضة ، والكل متواجد معاً ، جنباً إلى جنب ، يكرس التخلف ويعمقه ويضمن له الدوام

المفهوم الرأسمالي في مصر

في بلد كمصر ، فيما قبل ثورة يوليو مثلاً ، كان الاقتصاد القومى يتكون من مجموعة غير متكاملة أو متكاملة تكاملاً مشوهاً من الهياكل الاقتصادية هيكل استعماري أجنبي ، وهيكل رأسمالي كبير مربوط عضوياً بالهيكل الأجنبي ، وهيكل اقطاعي أو شبه اقطاعي في الزراعة والريف ، وهيكل رأسمالي ضئيل يضم أصحاب الحرف وصغار التجار والفلاحين . وهكذا في اطار من التبعية الاستعمارية والتخلف شبه الاقطاعي ، كانت تسود علاقات شبه اقطاعية وشبه رأسمالية . وعندئذ ، ساد نوع من المفهوم الرأسمالي للتنمية الاقتصادية وبخاصة في سنوات المد الثوري وانتعاش الحركة الوطنية ، مثلاً في أعقاب ثورة ١٩١٩ ، وبخاصة عقب الحركة الوطنية في عام ١٩٤٦ . عندئذ ساد بقدر أو بآخر مفهوم رأسمالي للتنمية الاقتصادية . ومثل هذا المفهوم في بلد تابع ومتخلف لم يكن من شأنه أن يحرر البلاد من التبعية الاستعمارية أو التخلف الاقطاعي

ولذلك قامت ثورة يوليو لتعلن — عمليا — فشل هذا المفهوم فنقد
كان من الضروري لنجاح أى تنمية اقتصادية في بلادنا عندئذ أن تبدأ
بتصفية الهياكل الاستعمارية وشبه الاقطاعية . وهو ما فعلته ثورة يوليو
بعد ذلك على خطوات بالاصلاح الزراعى ، وبتمصير بعض المصالح
الاستعمارية ومع ذلك فلم يكن هذا كافيا ، فلقد أقرت الثورة عندئذ
— عمليا وأحيانا فكريا — باهمية المفهوم الرأسمالى للتنمية الاقتصادية ،
بينما كان لابد من البدء في بناء اقتصاد وطنى حديث ، ومستقل بالفعل
لا بالقول . ومن هنا جاءت الصدمة الأولى للثورة ، إذ لم تنجح التنمية
التي بدأتها ولذلك لم يكن هناك مفر فيما بعد من التصفية الشاملة للمصالح
الاستعمارية وتأميم وتصفية الرأسمالية الكبيرة المحلية . وعندئذ ، وعندئذ
فقط ، تم التخلي — ومن واقع التجربة وحدها — عن المفهوم الرأسمالى
للتنمية الاقتصادية

ففي بلد نام ك مصر ، غير تابع وغير متخلف بالمعنى التقليدى لا يمكن أن
ينجح المفهوم الرأسمالى للتنمية الاقتصادية لماذا ؟ لأنه من أجل أن تجرى
تنمية حقيقية — ولو بالمعنى الفنى للتنمية — يجب في الواقع بناء اقتصاد
وطنى حديث ، يأخذ بتكنيك وطرق الانتاج الحديثة ، وبوفر موارد
كبيرة للاستثمار الرأسمالى ، ويحقق مستوى حديثاً من التخصص في
الانتاج ومثل هذا الحديث الشامل في الاقتصاد القومى يستدعى
بالضرورة القيام بتحويلات هيكلية لازمة للتغلب على التخلف مثل هذه

الانحولات الهيكلية يجب في حالتنا أن تكون أكثر عنفاً وأكثر عمقا
وفي زمن مكثف عما كانت عليه في أوروبا الغربية والولايات المتحدة
لكن هذه التغيرات الهيكلية الضرورية لم يعد ممكنا اليوم تنفيذها على
أساس اقتصاد رأسمالي قائم من جانب على الاستثمار الخاص والمشروع
الفردى ومن جانب آخر على الاستغلال الرأسمالى والحد الأقصى من
الأرباح بل أصبح من الضروري — لكي تتم — ضمان مشاركة
واسعة من جانب الدولة تتمثل في استثمارات عامة تبث الحيوية وتقود
عملية التنمية ، كما تتمثل في نظام للتخطيط القومى يوضع بجدية وينفذ
بدقة وصرامة . بل لا بد أيضاً ، أولاً وأخيراً ، من مشاركة واسعة من
قبل جماهير المنتجين — جماهير العمال والفلاحين والحرفيين ، مشاركة
فاهمة واعية متحمسة ، مبادرة إلى انجاز التنمية وتجاوز أهدافها لأنها في
النهاية تنمية يجب أن تكون في مصلحتها

وعلى أحسن الفروض ، فإن المفهوم الرأسمالى للتنمية في بلد نام إنما
يقوم على التسليم بانهتمام الاقتصاد القومى إلى قطاعين مستقلين ، قطاع
خاص بمحفزه معيار الربح ، وقطاع عام تحفزه الرغبة في حل بعض
المشكلات الاقتصادية . وعندئذ يطلق العنان للقطاع الخاص وترك له
القيادة الاقتصادية ، بحيث تأخذ الدولة على عاتقها أن تتولى تلك الأنشطة
الاقتصادية غير المربحة بينما يتولى أغلب النشاط الاقتصادى رأسماليون
فرديون على أساس السعى إلى الربح والحجة هنا معروفة ، وهى أن

مثل هذا التنظيم يوفر الحافز الفردي لدى أصحاب الأموال ، ومن ثم يخلق الكفاءة القصوى والتشغيل الأمثل للاقتصاد القومي .

فشل المفهوم الرأسمالي

ويجب الاعتراف بأنه يمكن في البلدان المتخلفة أن تجرى تنمية اقتصادية في ظل المفهوم الرأسمالي . لكنها تكون عندئذ ما يمكن أن نسميه تنمية اقتصادية مشوهة ولا تلبث أن تصبح مستعيلة . لماذا ؟

أولا : لأنها تكون تنمية مشوهة اقتصاديا

فإن رأس المال الخاص — وهو لا يملك القدرة الاقتصادية ولا الاستعداد الفنى لبدء عملية تنمية اقتصادية حقيقية — ياجأ من ثم إلى الاستثمار في الأنشطة السهلة ، السريعة العائد ، المرتفعة الربح ، في التجارة الداخلية والتجارة الخارجية ، في المقاولات والتوريدات ، وفي التخزين والمضاربة . ومن ثم تبعد موارد قومية كبيرة على الرغم من أن القطاع الخاص يحقق عندئذ أرباحاً كبيرة ويراكم ثروات هائلة . هنا تتم تنمية مشوهة تتخذ شكل تنمية جانبية ، هامشية أى تنمية لجانب من جوانب الاقتصاد القومي ، ليس هو الجانب الأساسى الذى يظل بلا استثمارات وبلا تطوير . هنا لا تتم تنمية للاقتصاد القومي ، وأن تمت تنمية لاقتصاد بعض الأفراد ، هى تنمية لثروات قلة من الرأسماليين .

ثانيا : ولأنها تكون أيضا تنمية مشوهة اجتماعيا

فسيطرة المفهوم الرأسمالى يجعل من التنمية المشوهة اقتصادياً تنمية مشوهة اجتماعيا إذ أن إعادة توزيع الدخل القومى تم عندئذ لصالح قلة من أبناء الوطن ، قلة من المنظمين والرأسماليين ، تكون لديهم إمكانية زيادة أرباحهم على حساب الدولة والقطاع العام ، لأن نشاطهم يتوقف إلى حد كبير على جهود موظفى الدولة والقطاع العام ، وذلك من خلال التراخيص والعقود والقروض والمزادات والمناقصات والتوريدات والمقاوالات ، مما يخلق دافعا قويا نحو الفساد ففى ظل اقتصاد رأسمالى ، فى ظل جهاز السوق والمنافسة ، وتحت اغراء الربحية السهلة والسريمة للمشروعات الفردية ، يصبح كل شىء سامة حتى الشرف . إذ يكون لكل شىء — مهما يكن — ثمنه الذى يشتره فلا يستغرب عندئذ — وفى ظل عدم الشعور بالإطمئنان — أن يصبح كل إنسان عدواً لأخيه الإنسان .

أن الملكية الخاصة لرأس المال تتيح عندئذ لمصاحبها أن يستحوذ على الجزء الأكبر من ثمرة الإنتاج الذى لم يتم إلا بالجهود الجماعية لغيره من العاملين . ويصبح التناقض الجوهرى فى المجتمع هو التناقض بين الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وبالذات لرأس المال وبين الطابع الاجتماعى للإنتاج مثل هذا التناقض يحكم المجتمع بأكمله ، ويعبر قانون فائض القيمة عندئذ عن حقيقة الاستغلال الرأسمالى ، عن واقع سعى كل رأسمالى

زيادة ثروته عن طريق زيادة استغلال عماله ، وتوسيع انتاجه بقدر استطاعته إلى حد التركيز ، والسمى المضطرب نمو الانتاج الكبير والاحتكار من هنا يظهر للقانون العام للتراكم الرأسمالى فتراكم رأس المال يزداد بزيادة استغلال الرأسماليين للعمال وتتركز الثروة عندئذ عند قطب فى المجتمع ، بينما يتركز الفقر فى القطب الآخر . ومن ثم يتفاقم التباين الاجتماعى بين المواطنين . ومع تركيز الانتاج . يجرى تركيز رأس المال ، أى يتجمع رأس المال فى أيدى قلة من الرأسماليين ، وهكذا ينفتح المجتمع النامى على تناقضات الرأسمالية كاملة ، وهو بعد لم يتخلص من تناقضات التبعية والتخلف ، الباقية منها والمتجددة ، بل ويصبح فى الواقع أشد قابلية لتكريس كل أنواع التبعية والتخلف ، ولهذا قلنا أن التنمية الاقتصادية بالمفهوم الرأسمالى هى بلا شك تنمية اقتصادية لكنها تنمية مشوهة اقتصاديا واجتماعيا ، تنمية جانبية جزئية ، هامشية ، بالقطعة ، تفاقم التناقضات الاجتماعية ، وتكرس فى النهاية معالم التخلف الداخلى والتبعية الخارجية . ومن هنا فهى تنمية مستحيلة ، انها فى الحقيقة لاتنمية . انها تنمية لاقتصاد بعض الأفراد ، لا للاقتصاد القومى ، تنمية للثروات الفردية وليس للثروة القومية .

لهذا أعانت ثورة يوليو منذ بداية الستينات ، وبعد تجربة حافلة فى تجريب المفهوم الرأسمالى ، أن التقدم مستحيل فى ظل هذا المفهوم . وبدأت من ثم تجربة أخرى فى ظل مفهوم لا رأسمالى للتنمية الاقتصادية .

ما هي مشكلتنا الاقتصادية

والآن وبعد خمسة عشر عاماً من تجربة معينة للفهم اللارأسمالى فى التنمية ، تعلن اليوم سياسة الانفتاح الاقتصادى بوصفها حلالاً لكل متاعبنا الاقتصادية الراهنة فهل يمكن أن يكون الانفتاح الاقتصادى حلاً حقيقياً لمشكلتنا الاقتصادية ؟ ولنضع المسألة فى وضعها الصحيح ، فما هى بالدقة مشكلة مصر الاقتصادية ؟ وهل هى مثلاً نتيجة ماسمى بالانفلاق الاقتصادى ، فىكون الحل جائماً فى هذا الانتفاخ الاقتصادى ؟ وعندئذ هل تحمل مشكلة مصر الاقتصادية بالاعتماد على حرية حركة وحرية ثورأس المال الخاص ، سواء كان محلياً أو أجنبياً ؟ هذا هو السؤال .

وبادئ ذى بدء ، يجب أن نعترف بأن متاعبنا الاقتصادية الراهنة من الضخامة والخطورة بحيث لا تحتل أى قدر من عدم الجدية أو عدم الشعور بالمسئولية فى مواجهتها . ومثل هذا الوضع هو الذى يدفع البعض إلى النظر إليها بوصفها حالة ميثوسا منها . وهى نظرة غير سياسية أصلاً ، تعبر أما عن موقف يمينى مغرق فى الرجعية ، وأما عن موقف فوضوى مغرق فى المناورة ، وهى فى الحالتين تمثل انحرالاً وغربة عن واقع شعبنا السكادح ، المنتج الخلاق دائماً وأبداً ، بل هى تقليل من شأن ثروتنا الطبيعية والبشرية الهائلة ، وتفتية على طبيعة المشكلة الاقتصادية التى تواجه مصر

وعلى العكس ، ومن واقع الالتزام الجاد والشعور السكامل بالمسئولية

ازاء شعب مصر ، نحاول هنا أن نعالج هذا الوضع الخطير . فمشكلة مصر الاقتصادية ، هى اليوم كما كانت بالأمس وستظل للغد القريب والبعيد ، هى مشكلة ضرورة وحتمية إيجاز التنمية الاقتصادية الحقيقية ، مشكلة ضرورة وحتمية بناء اقتصاد وطنى حديث ، يواجه مهام التحرر الاقتصادى والتقدم الاجتماعى ، فى صدام لا مفر منه مع قوى الاستعمار العالمى قديمه وجديده . ومع الرجعية المحلية قديمها وجديدها ، ومن أجل التحسين الجذرى لمستوى معيشة الطبقات الكادحة

هذه المشكلة الاقتصادية المزمنة كانت ثورة يوليو هى المحاولة الوحيدة لمواجهتها مواجهة حاسمة ، فى البداية من خلال مفهوم رأسمالى ، ثم بعد ذلك من خلال مفهوم لارأسمالى وهنا يجب الاعتراف بأنه فى أقل من خمسة وعشرين عاما هى عمر الثورة تحولت مصر فعلا من شبه مستعمرة زراعية متخلفة إلى بلد زراعى صناعى .

وفى خلال أكثر من ستين عاما ، منذ عام ١٩١٣ عشية الحرب العالمية الأولى حق اليوم ، لم تحقق مصر معدلا للتنمية الاقتصادية أعلا مما حققتها فى الفترة الواقعة فيما بين عامى ١٩٥٥ و ١٩٦٥ ، وهى الفترة التى شهدت قيادة الدولة للنشاط الاقتصادى ونشأة وتطور القطاع العام والأخذ بعباءة التخطيط المركزى للاقتصاد القومى وتنشيط القطاع المتعاونى فى الريف ، وبداخل هذه الفترة القصيرة المتميزة من تاريخنا الاقتصادى ، تميزت بصفة خاصة فترة الخطة الخمسية الأولى ، فيما بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٦٥ .

وبفض النظر عما انطوت عليه هذه التنمية من أخطاء اقتصادية تنصب في الأساس على نمط التنمية واستراتيجيتها ، وما نجم عنها من تبيد لكثير من الموارد القومية المحدودة ، وما فرض عليها من أعباء إضافية بفعل قوى خارجية أو داخلية ، إلا أنها — مع كل ذلك — تظل الفترة الناصعة الوحيدة في تاريخ التنمية الاقتصادية في مصر

أولاً : فبعد مرحلة الركود الاقتصادي الطويل امتدت لنحو ٤٠ عاماً حتى بداية الثورة ، ارتفع الناتج القومي الاجالى فيما بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٦٥ بمعدل ٥٪ سنوياً ، وارتفع فيما بين عامى ١٩٥٥ و ١٩٦٥ بمعدل ٦٪ سنوياً . ثم توقف الارتفاع فى عام ١٩٦٥ وأخذ فى الهبوط وبخاصة بعد حرب يونيو ١٩٦٧

ثانياً بعد مرحلة من ببطء معدل نمو الاستثمار الرأسمالى، ارتفع المعدل سريعاً من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٥ حين حدث تدهور مطاق فى الاستثمار الحقيقى استمر حتى عام ١٩٦٧ حين تأكد الاتجاه الانكماشى بعد حرب يونيو

ثالثاً انعكس الاهتمام بالتصنيع فى صورة التوسع فى الاستثمارات الصناعية . فخلال الخمسة عشر عاماً الأولى من الثورة ، من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٧ ، استثمرت الصناعة ١٠٢٩ مليون جنيه من مجموع استثمارات اجمالية بالغ ٣٠٠٠ مليون جنيه . ونذكر هنا بصفة خاصة أن الزيادة

السريعة في انتاج وسائل الإنتاج قد أدت أيضاً إلى ازدياد الأهمية النسبية للصناعة الثقيلة داخل الصناعة كلها ، من ٢٨٪ في عام ١٩٥٢ إلى ٣٩٫٥٪ في عام ١٩٦٦

رابعاً تحقق ارتفاع حقيقى في نصيب العمل من الدخل القومى من ٤٠٪ في عام ١٩٥٤ إلى ٤٧٪ في عام ١٩٦٥ . وهو معدل للنمو يعتبر غير عادى ، لكنه أخذ بعد ذلك في الانخفاض من جديد .

وتبدو الصورة أنصع في فترة السنوات الخمس التى عاشتها الخطة الخمسية الأولى ولهذا نستأذن في عرضها بدورها على حدة :

(أ) ارتفع حجم الاستثمارات السنوية من متوسط بلغ ١٠٧ مليون جنيه سنوياً فيما قبل الخطة إلى متوسط بلغ ٣٠٠ مليون جنيه سنوياً . وبينما زادت الاستثمارات قبل الخطة بمعدل ١٧٪ سنوياً ، فلقد زادت في سنوات الخطة بمعدل ١١٣٪

(ب) فيما قبل الخطة زادت استثمارات الصناعة بمعدل ٧٠ مليون جنيه سنوياً ، أما في سنوات الخطة فقد تجاوزت ١٠٠ مليون جنيه سنوياً

(ج) فيما قبل الخطة كان نصيب العمل من الدخل القومى في حدود ٤٣٪ ، وقد زاد بفضل الخطة كما ذكرنا إلى ٤٧٪

هكذا ، إذن ، كنا نحاول مواجهة مشكلتنا الاقتصادية المألوفة بجدية

بالغة . وعلى الرغم من أهمية النتائج التي أنجزت ، فإننا لم نكون راضين تماماً عنها . فلقد كان يمكن إحراز نتائج أفضل منها كثيراً ، لولا ما انطوت عليه الخطة من مفاهيم اقتصادية خاطئة ، في مقدمتها أن الخطة بدأت في منتصف عام ١٩٦٠ والمفهوم الرأسمالي للتنمية مازال سائداً بحيث أن الاعتماد الأساسي كان على القطاع الخاص ، أما القطاع العام فكان مجرد قطاع ثانوي لا يمثل عندئذ سوى ١٨ ٪ من جملة الناتج القومي .

حقيقة متاعبنا الاقتصادية

وكما تدل النتائج المختلفة ، فإنه حتى نهاية الخطة الخمسية الأولى ، لم تكن هناك متاعب اقتصادية غير عادية ، بل متاعب عادية تصحب كل تنمية اقتصادية . لكن متاعبنا الاقتصادية غير العادية بدأت عندما انتهت الخطة الخمسية الأولى فلم يستطع النظام أن يواصل السير بأسلوب التنمية المخططة . ومن ثم عجز عن البدء في الخطة الخمسية الثانية التي كان يجب أن تكمل الخطة الخمسية الأولى من أجل مضاعفة الدخل القومي وإرساء قاعدة التصنيع الثقيل — وكان على هذه الخطة الخمسية الثانية أن تمهد بدورها لخطة خمسية ثالثة وهكذا ، بحيث لا ينقطع خط التنمية ولا يخط التخطيط . وعلى العكس ، حتى يومنا هذا من عام ١٩٧٥ ، لم نبدأ بعد الخطة الخمسية الثانية ، وامتدنا حتى الآن عشر سنوات بلا تنمية مخططة ، بتنمية مرتجلة من سنة إلى أخرى ، هي النفي الحقيقي لكل تنمية مخططة .

هنا ، وهنا فقط ، نقطة البدء في كل متاعبنا الاقتصادية الراهنة
أنها لا تسكن في فشل التنمية المخططة التي قمنا بها ، لأول مرة ، وللمرة
الوحيدة في تاريخنا ، وإنما تسكن على العكس في العجز حتى اليوم عن
عن بدء الخطة الخمسية الثانية ، وبعبارة أخرى العجز عن مواصلة
أسلوب التنمية المخططة ، وبعبارة أدق العجز عن تطبيق المفهوم اللارأسمالي
للتنمية فهذا المفهوم اللارأسمالي لم يطبق في بلادنا — ولو بشكل قاصر
تماما — إلا خلال الخطة الخمسية الأولى وحدها ، وابتداء فقط من
إجراءات يوليو ١٩٦١ وتحويل القطاع العام إلى القطاع القياى في
الاقتصاد القومى المفهوم اللارأسمالي للتنمية لم نعرفه إلا لمدة أربع
سنوات فحسب بعدها لم يطبق على الإطلاق بعدها كان قرار
كل من الاستثمار الجديد والرجعية الجديدة بوقف تجربة التنمية
المخططة

تم تحويل حرب اليمن إلى حرب استنزاف اقتصادى لمصر وتم وقف
الموثة الأمريكية من الفصح ، وفرض حصار اقتصادى على مصر . وبدأت
حملة واسعة لاستغلال أخطاء القطاع العام وأخطاء التنمية وأخطاء
التخطيط وتحويلها إلى خطايا يجب أن تلتفى التجربة . وساعدت البدلية
الرأسمالية للخطة الخمسية الأولى ، والادارة الرأسمالية للقطاع العام ،
والأوضاع السلبية للجماهير نتيجة السياسة المعادية للديموقراطية ، ساعدت
جميعاً على تبديد جزء كبير من الفائض الاقتصادى المتولد في القطاع
العام ، وتحويله إلى ثروات خاصة لأفراد الطبقة الجديدة التي نجحت

بوسائل شتى فى منع النظام من تحميلها بأى أعباء جديدة تفرضها أى تنمية حقيقية وعجزت الدولة عن تعبئة الموارد الضرورية للتنمية ومن ثم تفافقت الحملة على القطاع العام نفسه .

هكذا تعثرت التنمية الاقتصادية فى منتصف الستينات ارتفع الدين الخارجى وأصبح التمويل الخارجى أكثر صعوبة فاضطر النظام لتخفيض الواردات ، وأصاب التخفيض مستلزمات الانتاج أساساً ، مما أضر بالصناعة بالذات أما قيمة الواردات الغذائية فسرعان ما انجحت للزيادة نتيجة لارتفاع أسعارها بمعدل ١١٠٪ سنوياً فيما بين عام ١٩٦٤ / ١٩٦٥ وعام ١٩٦٦ / ١٩٦٧ كما ارتفعت أيضاً نتيجة للتوسع فى استيرادها اسكاناً لأصوات الطبقة الجديدة الساخطة وكل ذلك قد هدد عندئذ بارتفاع عام فى الأسعار .

ونجحت الامبريالية العالمية ، بزعامة أمريكا ، فى تفجير حرب يونيو ١٩٦٧ . ولقد تسكفت هذه الحرب عندئذ وفيما بعد وحتى اليوم بأجراء اللازم ، ليس فقط بوقف التنمية المخططة ، ليس فقط بالتراجع عن أسلوب التخطيط ، وإنما أيضاً بوقف كل تنمية سواء كانت مخططة أو غير مخططة وهكذا أدخينا عشر سنوات من التنمية غير المخططة ، بل من اللاتنمية والحرب المدمرة . هكذا ، وهكذا فقط ، تعثر المفهوم اللارأسمالى للتنمية حتى توقف نهائياً

وهنا يجب أن نقول أنه كان من الطبيعى أن يتعثر هذا المفهوم

الارأسمالى للتنمية الاقتصادية . لماذا ؟ لانه على الرغم من ضخامة قاعدته الاقتصادية ، فانه افتقد منذ البداية أهم مقوماته جميعاً وهو وجود السلطة السياسية للدولة وبايدى تحالف طبقى تلعب فيه الطبقة العاملة دوراً حاسماً ، وبالتالي ضمان فرض الرقابة الشعبية الصارمة على عملية التنمية حتى لا تتحول فى النهاية إلى مناسبة تاريخية نادرة لنمو البورجوازية المحلية ونحوها إلى طبقة رجعية جديدة .

لهذا بقيت مشكلة مصر الاقتصادية بغير حل حتى الآن فما زالت قضية التنمية الاقتصادية ، قضية التنمية المخططة ، الكفيلة بتحويل مصر إلى بلد حديث متقدم ، من خلال التحرر الاقتصادى والتقدم الاجتماعى ، هذه العملية الثورية الشاملة لا تزال بعد كل هذه السنين وحتى الآن بلا حل ما زالت المهمة الثورية قائمة وعلى العكس — تفافت المشكلة الاقتصادية بالمناعب الاضافية التى ترتبت حتى يومنا هذا على العدول عن أسلوب التنمية المخططة ثم الوقوع فى براثن العدوان الامبريالى الصهيونى فى عام ١٩٦٧ فمن هنا جاءت متاعبنا الاقتصادية . وهى تختلف من ثم عن مشكلتنا الاقتصادية

إن مشكلتنا الاقتصادية هى مشكلة عدم انجاز عملية تحويل مصر ثوريا إلى بلد حديث متقدم ، هى مشكلة التنمية الاقتصادية عبر التحرر الاقتصادى والتقدم الاجتماعى أما متاعبنا الاقتصادية فتسكن فى تراجع النظام منذ عام ١٩٦٥ — تحت ضغط رهيب من الاستثمار الجديد ،

(وبخاصة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير)
والرجعية الجديدة (وبخاصة البورجوازية الصاعدة) عن المفهوم اللارأسمالى
للتنمية ، عن أسلوب التنمية المخططة ، وعندئذ تركز التنمية الاقتصادية
فى مهز الرىح . وجاءت حرب يونىو فأجهزت على ما بقى من محاولات
للتنمية بلا تخطيط . وفى الأثناء نمت الرأسمالية المحلية وتكونت رأسمالية
كبيرة تفرض أسلوباً رأسمالياً للتنمية تلتقى فيه مع الرأسمالية العالمية

فى هذه الظروف يطرح الانفتاح الاقتصادى بوصفه المخرج الوحيد
من كل متاعبنا الاقتصادية . ومن حق ، بل أنه من واجب كل مسئول
أن يبحث عن مخرج من هذه المتاعب الاقتصادية الثقيلة الوطأة ليس
فقط على كامل الجماهير الكادحة بل وعلى الاقتصاد القومى فى مجموعه
غير أن السؤال يبقى : هل هذا الانفتاح الاقتصادى الذى يقوم — كما
رأينا من قبل — على إباحة الاستثمار الأجنبى وإطلاق الحرية لرأس
المال المحلى وتفكيك وتقليص القطاع العام كفىل بانقاذنا فعلا ؟

(٢) الانفتاح الاقتصادى فى التنفيذ

خطة العبور الاقتصادى

فى شهر ابريل من عام ١٩٧٤ أعلنت ورقة اكتوبر عصر الانفتاح
الاقتصادى . وكلفت الدولة باعداد خطة انتقالية مدتها سنة ونصف ،
من يوليو ١٩٧٤ الى ديسمبر ١٩٧٥ — على أن تكون مقدمة لخطة

خمسية كاملة تبدأ في يناير ١٩٧٦ وتنتهى في ديسمبر ١٩٨٠ وكان هذا الحدث في حد ذاته بحث يدعو للتفائل . فها هي الدولة تجمع العودة من جديد لأسلوب التخطيط والتنمية المخططة ، وهو في نظرنا الأسلوب الوحيد لتنمية القوى المنتجة في بلادنا

غير أن الخطة الانتقالية — التي سميت عندئذ خطة المبورالاقتصادى — كان عليها في الواقع أن تمثل أول محاولة لوضع الانفتاح الاقتصادى كسياسة للتنمية الاقتصادية للبلاد ومن هنا وقعت الخطة الانتقالية منذ أول لحظة في تناقض لا يحل : خطة للتنمية الاقتصادية في بلد متخلف تبحث فيه من جديد عناصر الرأسمالية . فكيف يستقيم ذلك ؟ لذلك عجزت الخطة في الواقع عن التصدى للقضايا الحاسمة في أى خطة للتنمية الاقتصادية ، الا وهى قضايا تحديد اتجاه التنمية وأهدافها ، ولمصلحة من تجرى ، وضد أى القوى والطبقات في الداخل والخارج . بل عجزت الخطة حتى عن التصدى للمتابع الاقتصادية الملحة لدى جماهير الشعب وهى مسائل الأجور والاسمار وصحيح أنها خطة انتقالية ، بل الأصح أنها مقدمة لبدء خطة جديدة للتنمية . ومع ذلك فقد كان عليها أن تفصح عن وجهتها ، عن طبيعتها الاجتماعية ، ان تشير ولو اشارة الى المتاعب الاقتصادية الملحة والتي صارت مزمنة

لقد تحددت أولويات الخطة مثلاً بالتعمير ، ثم باستكمال المشروعات الناقصة ثم بالاحلال والتجديد لتشغيل الطاقات المعاطلة ثم بالمشروعات

الجديدة ومن ثم كان عليها ان تحقق معدلا لنمو الاقتصاد القومى هو ١٢ر٦ ٪ ، وهو معدل مرتفع يكاد أن يكون مستحيلا فمن أجل تحقيقه كان لابد من تنفيذ استثمارات اجمالية تبلغ ١٤٦٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ وحده . ولهذا تحولت المسألة فى الخطة الانتقالية الى مسألة تمويل للاستثمارات . فقدرت وجود موارد محلية تبلغ ٣٦٦ مليون جنيه ، بينما اعتمدت على موارد خارجية فى حدود ١١٠٠ مليون جنيه . وهنا مكمن الخطر خطة المحدد معدلا عاليا للنمو ، وتقدر لتحقيقه استثمارات هائلة ، ثم يتبين ان ثلاثة أرباع هذه الاستثمارات مطلوبة من الخارج - وهكذا وضعت الخطة من البداية تحت رحمة الموارد الأجنبية ، تحت رحمة الخارج — ولم تكن هذه الموارد جاهزة بأى حال عند بداية الخطة . يضاف الى ذلك أنه من أجل استكمال المشروعات وتشغيل الطاقات العاطلة ، كان لابد من زيادة الواردات من السلع الوسيطة والراسمالية . ومن ثم ارتفع المكون الأجنبى فى الخطة الى ٤٦٨ مليون جنيه . وبدلا من توجيه الاهتمام بتوفير هذا المكون الأجنبى أساسا عن طريق الاتفاقيات الثنائية وأغلبها مع البلدان الاشتراكية ، كان هناك عزوف عن استخدام القروض الاشتراكية ، فلم تمثل سوى ١٢ر٧ ٪ من التمويل الخارجى . اما التمويل بالنقد الحر فكان يمثل ٥٨ر١ ٪ بالنسبة للقطاعات السلعية ، بينما كانت قطاعات التوزيع تعتمد على التسهيلات الائتمانية بنسبة ٦٤ر٤ ٪ . بعبارة أخرى كان نحو ٩٠ ٪ من التمويل الخارجى يتوقف على أريحية البلدان الرأسمالية . ومن ثم قدر العجز فى الميزان التجارى بمبلغ ١٣٤٤ر٣ مليون جنيه ، وقدر العجز الجارى بعد

خصم مبالغ الدعم العربى والمعونات بمبلغ ١١٠٠ مليون جنيه وهو مبالغ يساوى صافى جميع الاستثمارات المطلوبة . فحجم هذه الاستثمارات يساوى حجم العجز الجارى وحده . ولهذا لم يكن يجدى بعد ذلك — لبث الطمأنينة فى النفوس — أن يقول التقرير الخاص بالخطـة الانتقالية فى هذا الصدد :

« ان التقدير الموضوعى لآثار حرب أكتوبر من رفع مكانة مصر ، وتأكيـد التضامن العربى ، والتغير الايجابى فى مواقف بعض الدول الاجنبية ، ونتائج السياسة النشطة التى تمارسها الحكومة بتوجيه من السيد الرئيس ، لدعم كل أشكال التعاون العربى والدولى ، وتزايد الثقة فى الاقتصاد المصرى ، واستقرار ما تم عقده بالفعل من اتفاقيات وما هو بسبيل الابرام ، كل ذلك يجعل التخطيط مطمئنا الى أن بوسننا مواجهة هذا العجز بموارد خارجية »

من هنا ، تكشف لنا خطة العبور الاقتصادى عن الملامح الأولى لمفهوم الانفتاح الاقتصادى للتنمية ، ونبرزها فيما يلى

اولا : التسليم بعجز التمويل المحلى من عام وخاص ، لـضآلة معدل تكوين المدخرات وانخفاضه الى ٨٣٪ من اجمالى انتاج المحى مع ان الاستثمارات المطلوبة كانت تمثل ٢٧٪ منه . من هنا تكشفـت ظاهرة ضعف الحافز على الادخار لدى أصحاب الدخل العالية ، ومعنى هذا بعبارة أوضح احجام الرأسمالية المحلية عن التنمية الاقتصادية وانشغالها بصفة

خاصة بالتجارة الربوية والطفيلية في الداخل والخارج . وعندئذ فقد كان الواجب ان يطرح للبحث موقف الرأسمالية الكبيرة من التنمية الاقتصادية ، بحيث لا تترك لها حرية الحركة الاقتصادية التي تتيح لها امكانية توجيه الحياة الاقتصادية كلها .

ثانيا : الاعتماد على البلدان الرأسمالية أساسا في تمويل التنمية الاقتصادية وفي توريد أغلب الواردات من سلع رأسمالية ووسيلة واستهلاكية . وهكذا يتضح أنه بينما ترفض الرأسمالية المحلية المساهمة الجادة في جهود التنمية الاقتصادية ، تحاول أن تلقى الجزء الأكبر من أعباء هذه التنمية على كاهل البلدان الرأسمالية ، بينما تلقى الجزء الآخر على عاتق الشعب - مما يحمل الخطة وهمية فلا توجد موارد جاهزة للخطة . وأى خطة بلا موارد هي خطة وهمية بالفعل . ولقد تعرضت هذه الخطة بالفعل لهذا المصير منذ البداية . فمن جانب ، ثار الشك في مدى امكانية توفير حجم الواردات الخارجية . ومن جانب آخر ، فلم يكن متوافرا حتى التمويل القصير الأجل لتمويل الواردات الوسيطة مثلا . يضاف الى ذلك ان عدم زيادة الصادرات كانت تعنى العجز عن سداد فوائد وأقساط هذه القروض القصيرة نفسها .

ثالثا : اطلاق موجة محلية من التضخم تضخمى الى الموجة المستوردة من الخارج . فمن جانب ، تحاول الخطة سد العجز في الادخار بالاعتماد محليا على الاقتراض المصرفي ، وهو اجراء تضخمى لأن معناه طبع أوراق نقدية بأمر الحكومة . ومن جانب آخر ، تخصص الخطة استثمارات

خضمة للبناء والمشييد وبخاصة للتمير تبلغ ٤٥٧٠ / من جملة الاسثمارات ،
نما يطرأ فى التداول قوة شرائية جديدة بغير منتجات تقابلها . وكان
الواجب معالجة التمر كجزء لا يتجزأ من عملية التنمية محكوم بنفس
الاتجاهات والاهداف والاوضاع ، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ومن المؤسف بعد ذلك كله ان الخطة الانتقالية ، وهى لم توضع فى
التنفيذ الا فى نهاية عام ١٩٧٤ ، قد توقفت هى أيضا منذ الشهر الأولى
من عام ١٩٧٥ . وكف الحديث عنها تماما ، وعن التخطيط أيضا .

فكيف تجرى عملية التنمية الاقتصادية الآن ؟ لم تمض بالطبع مدة
كافية على وضع سياسة الانفتاح الاقتصادى فى التطبيق حتى يمكن إعطاء
حكم نهائى على نتائجها . غير أن التطبيق الذى تم حتى الآن خلال أكثر
من سنة يسمح لنا على الأقل باستكشاف نتائجها الواقعة والمحتملة ، ومدى
نجاحها أو فشلها فى حل الازمة المتفاقمة للاقتصاد المصرى .

ازمة الاقتصاد المصرى

مشكلتنا الاقتصادية كما ذكرنا ونكرر هى التنمية الاقتصادية كعملية
ثورية ملحة ترمى إلى انجاز التحرر الاقتصادى وتحقيق التقدم الاجتماعى .
ولسلك تنمية اقتصادية متاعبها التى يمكن حلها ، وهو ما كان عليه حال
الاقتصاد المصرى حتى نهاية الحطة الخمسية الأولى كانت المحاولة تجرى
لبناء اقتصاد وطنى حديث ومستقل ، وتوفير قدر من التقدم الاجتماعى

للشعب السكادح وكانت لهذه المحاولة متاعبها الاقتصادية ، بلا نزاع
لكنها كانت متاعب تحمل أو كان يمكن حلها في مجرى التنمية نفسها ،
وذلك في إطار المفهوم الذى أخذ يسيطر أكثر فأكثر على التنمية
الاقتصادية وهو المفهوم اللارأسمالى ثم تحالفت قوى الثورة المضادة ،
فأوقفت في النهاية أسلوب التخطيط للتنمية ، وذلك عندما رفضت البدء
في الخطوة الخامسة الثانية . ثم أوقفت تماما عملية التنمية غير الخططة وذلك
بحرب يونيو ١٩٦٧ ومن هنا بدأت المتاعب الاقتصادية التى لا تجد
حلا أو التى لا يمكن حلها ثم تفاقمت المتاعب المستحكمة ، للزمنة ،
حتى صارت الآن أزمة متفجرة .

في البداية ، حلت خسائر فادحة بالموارد القومية ، طبيعية وبشرية
واقتصادية . وفرضت على الاقتصاد القومى نفقات عسكرية طائلة وبدلا
من الأخذ بأسلوب اقتصاد الحرب ، الذى كان يعنى توزيع الأعباء
بالعدل فيما بين الطبقات ، لجأ النظام إلى الأسلوب السهل فى تمويل الحرب
وهو أسلوب زيادة الضرائب غير المباشرة والرسوم ورفع الأسعار
وعندما لم يكف ذلك كله ، بدأت سياسة التنازلات أمام البورجوازية
المحلية والالتجاء إلى أسلوب تمويل عجز الميزانية كل عام بالاقتراض من
البنك المركزى وعندما لم يكف هذا كله ، جرى التوسع فى التمويل
من الخارج وبالذات من البلدان الرأسمالية وفى كل ذلك ، لم تجر
المحاولة الضرورية لتحصيل الطبقات القادرة بأعباء المعركة ، بل سمح لها
على العكس بأن تنمو بلا حدود حتى صارت هناك — فى ظل ظروف

الحرب القاسية — بورجوازية كبيرة ، طفيلية ، ربوية ، بيروقراطية ،
تكدس ثروات لم تعرفها مصر أبدا في أحلك عهود الرجعية والاستعمار —
وبالمقابل ، تكدس الفقر القاتل في صفوف الملايين . واليوم يطلب من
الانفتاح الاقتصادي أن يحمل هذه الأزمة المستحكمة . وفي هذه الظروف ،
فإننا لا نظن هذا الانفتاح الاقتصادي بقادر إلا على أن يفاقم تلك الأزمة
مستقبلا على نحو لا يمكن التنبؤ به على وجه التحديد

إن الأزمة الاقتصادية الراهنة هي الأزمة الناجمة عن التراجع عن
أسلوب التنمية المخططة ، بل وحتى عن أسلوب التنمية غير المخططة ، في
مواجهة أعباء الحرب المتصاعدة باطراد ، ومتطلبات سير الحياة الاقتصادية
من انتاج واستهلاك من يوم إلى يوم . ومن شأن ذلك انعدام النظرة
للمستقبل ، ليس فقط للمستقبل البعيد وحتى القريب ، ومن ثم فهو المعجز
عن قيادة أو حتى إدارة الاقتصاد القومي . وليس في ذلك أية مبالغة ،
إذا ما نظرنا إلى أهم ملامح هذه الأزمة الاقتصادية .

أولا : الخسائر في الموارد

قدّرت لجنة الخطة والموازنة في مجلس الشعب ما تحمّلته مصر من
تدمير وتبديد للموارد من جراء حروب إسرائيل بمبلغ ١٦ ألف مليون
جنيه ، وقدّرت وزارة المالية أن خسائر الدولة تبلغ ١١٥ ألف مليون
جنيه أغلبها منذ حرب يونيو ١٩٦٧ وعلى سبيل المثال ، وفي عام ١٩٧٥
وحده ، لا تقل الخسائر عن ألف مليون جنيه كاتفاق عسكري وألفى

مليون جنيه كان يمكن أن يرتفع بها الدخل القومي لو استثمرت الموارد القومية منذ عام ١٩٦٧ في الأغراض الانتاجية وبأى تقدير نأخذ ، فالحسائر رهيبية وبخاصة منذ عام ١٩٦٧ حتى اليوم . وغالباً ما تطرح هذه الحسائر في أيامنا هذه لا لإثارة السخط والحقد المشروعين ضد السبب فيها وهو العدو الرئيسى لمصر ، أعنى الامبريالية الأمريكية وأداتها إسرائيل ، ولكن لإثارة السخط والحقد ضد العرب وبخاصة ضد الفلسطينيين وهو موقف ضار أبلىغ الضرر بنا نحن المصريين قبل غيرنا من العرب فاسرائيل هنا لحماية المصالح الامبريالية في المنطقة العربية ، وفي مقدمتها البترول ومصر — بحكم دورها القيادى في حركة التحرر الوطنى العربية — هى البلد العربى الوحيد الذى يمكن أن يحول بين الامبريالية وبين هذا البترول ولذلك فإن المعركة الأساسية على البترول العربى إنما تدور وستظل تدور هنا في مصر حالة واحدة فقط يمكن أن تترك فيها مصر وشأنها وذلك عندما تتخلى عن دورها القيادى في حركة التحرر الوطنى العربية ومع ذلك ، فلن تنجو مصر عندئذ بنفسها . فالنظرة لنا لن تختلف عن نظرتهم لاصغر بلد عربى أن اسرائيل ، هذا الاستعمار الصغير ، التابع ، لم ينظر حتى للبترول المصرى الا النظرة الاستعمارية نفسها . ففى شهر مايو ١٩٧٥ أعلن اسحق رابين أن حقول أبو رديس وتضم ٧٢ بئراً تعتبر أكثر الصناعات أهمية في إسرائيل ومن أهم مصادر الرئيسية للعملة الصعبة . وقد تبين أن المخزون الاحتياطى للآبار قد استنزف حتى الآن بنسبة ٥٠ ٪ اذ عمدت اسرائيل الى تخفيض انتاجها من الآبار الموجودة في اسرائيل إلى ٧٥٠ برميلا في اليوم ،

بينما رفعت انتاجها من آبار أبو رديس إلى ١٢٠ ألف برميل يوميا
ويقدر ما فقدته مصر من جراء ضياع موارد سيناء من بقول ومعادن
حوالى ١٢ ألف مليون جنيه

ثانيا : التمويل بالعجز

عندما قدمت الدولة خطة العبور الاقتصادى كانت مواردها المحلية
لا تتجاوز ٣٦٦ مليون جنيه ، بينما الموارد الخارجية المطلوبة تبلغ
حوالى ١١٠٠ مليون جنيه ، أى أن الموارد الخارجية كانت ثلاثة أمثال
الموارد المحلية . وكانت هذه النسبة تعبيراً صادقا عن مدى عجز وتخلف
الموارد المحلية عن الاضطلاع بالتنمية الاقتصادية . فليكننا لا زلنا نذكر
أن الخطة الخمسية الأولى التى لم تعجب عندئذ الاستثمار ولا الرجعية
وما زالت لا تعجبهم حتى الآن ، قد عبأت من الموارد المحلية بمقدار
الثلاثين ، بينما كانت الموارد الأجنبية تبلغ اثلاث فقط . كانت
الموارد المحلية عندئذ ضعف الموارد الخارجية ، وتم ذلك كإنجاز
حقيقى ، واقعى أما هذه المرة ، فالموارد المحلية ربع الموارد
الخارجية ، أى أنها تدهورت إلى ثمن ما كانت عليه فى الخطة
الخمسية الأولى .

وهنا تكمن حقيقة المشكلة . فالتمويل المحلى هزيل ، وهو يكاد أن
يكون منعدما لو طرحنا نصيب القطاع العام فى هذا التمويل .

وإذن فالمشكلة الصارخة للاقتصاد المصرى إنما تكمن فى عدم مساهمة

القطاع الخاص في توفير التمويل اللازم للتنمية . في السنوات الماضية ، كان الاتفاق العسكري يغطي على كل اعتبار آخر ، فأين هي مساهمة القطاع الخاص في النفقات الحربية ؟ ان الميزانية السنوية للدولة لم تكن تتوازن أبدا بمواردها العادية ، ولذلك كانت الدولة تلجأ إلى طبع النقود لتمويل ، مما أدى إلى زيادة الاصدار النقدي وزيادة قروض الحكومة من الجهاز المصرفي ، وهذا هو ما يسمى التمويل بالعجز . ونستعير هنا من وزير المالية الحالي قوله في مقال علمي منشور له بمجلة مصر العاصرة في أبريل ١٩٧٣ ، أنه « في مجتمع مخطط ليس هناك مجال للتمويل بالعجز » . وهذا صحيح تماماً ، مما يكشف في الحقيقة عن قصور ثم عن انعدام التخطيط لدينا . ويضيف وزير المالية قائلا « وأي تمويل بالعجز لابد أن ينعكس أثره في ارتفاع الأسعار ، وهذا أيضاً صحيح تماماً . من هنا فالتمويل بالعجز إنما يعني بالضرورة زيادة إصدار النقود وزيادة قروض الحكومة وفي النهاية ارتفاع الأسعار . فكيف يجوز لوزير المالية إذن أن يلجأ أخيراً لرفع أسعار الحبز والأقمشة الشعبية ورفع أسعار سلع تموينية أساسية كالسكر والأرز — مع علمه بأن التضخم الجامح ينهك المصريين جميعاً ما عدا أقله من الرأسماليين ؟

ان الالتجاء مستقبلاً إلى إصدار النقود لتمويل الخطة لن يجدي أبدا . والأمر بالغ الخطورة إذا وضعنا في الاعتبار تلك التقديرات عن ضرورة توفير موارد محمية لا تقل عن ألف مليون جنيه سنوياً ، من أجل أن تجتذب موارد خارجية مساوية لها في الحجم . حتى إذا ضمنا الموارد

الخارجية ، فمن أين يمكن توفير ألب مليون جنيه محليا في العام ؟ لا يمكن أن يتم ذلك من غير ضمان موقف الرأسمالية المحلية في هذا التمويل ، وإلا فـكل خطة توضع على الورق لن يكون مصيرها أفضل من مصير خطة العبور الاقتصادي

ثالثا : العجز الخارجى

تشهد مصر حاليا مرحلة من العجز الشديد في ميزان المدفوعات أى في النقد الأجنبي اللازم لمواجهة الاحتياجات الجارية ، واحتياجاتنا الجارية تتمثل في نوعين هما السلع والخدمات ، أى تتمثل في معاملات منظورة هي السلع ومعاملات غير منظورة هي الخدمات .

ومنذ سنين طويلة ، وتجارنا الخارجية تعاني من الخلل ، حتى في سنوات الخطة الخمسية الأولى . ولم يكن الأمر مجرد تعبير عن الحاجة إلى مزيد من الواردات الانتاجية (السلع الرأسمالية والوسيلة) لأغراض التنمية ، وإنما كان الخلل كامناً في حرص أجهزة تجارنا الخارجية على أن تشتري من العالم الرأسمالى وأن تبديع للعالم الاشتراكي فقد كان الأمر في كل من الشراء والبيع سهلا ومغريا ومن ثم كان هناك باستمرار عجز مع العالم الرأسمالى ، وفائض مع العالم الاشتراكي . ثم تحول هذا الفائض بدوره إلى عجز مضطرد ومع ذلك ، وبفضل فائض الخدمات ، أمكن تحقيق رصيد إيجابى للعمليات الجارية كلها من سلع وخدمات في بعض السنين . ففي عام ١٩٦٩/٦٨ كان الفائض ٢٢٨ مليون جنيه ، وفي عام ١٩٧١/٧٠ كان الفائض ٨٨ مليون جنيه لكن الميزان الجارى كله

ظل يكشف عن عجز خارجي كبير ، كان يعبر في النهاية عن اختلال العلاقة بين التصدير والاستيراد ، عن جمود التصدير وانفعالات الاستيراد من الخارج ، مثلما كان يعبر عن اختلال العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك في الداخل فهذا هو المصدر الأساسي للعجز الخارجي بالإضافة طبعاً إلى أعباء الحرب وحلول مواعيد خدمة الدين الخارجي .

لكن أزمة ميزان المدفوعات لم تتحول إلى أزمة حادة إلا في عام ١٩٧٤ فقط . لقد كان أكبر عجز في ميزان المعاملات الجارية في السنوات التالية لحرب يونيو حتى عام ١٩٧٢ لا يزيد عن ٢٠٠ مليون جنيه وهو مبلغ باهظ في حد ذاته . تضاعف العجز وزاد في عام ١٩٧٣ إلى ٤٥٠ مليون جنيه ، ثم ارتفع إلى حوالي ٥٠٠ مليون جنيه في عام ١٩٧٤ . وفي عام ١٩٧٥ وصل العجز الفعلي حتى الآن إلى ١٣٠٠ مليون جنيه . وكانت الخطة الانتقالية قد توقعت — مع كل توقعاتها — أن يكون العجز في حدود ١١٠٠ مليون جنيه . وهناك تقدير أخير بأن العجز سيبلغ عن السنة كلها نحو ١٨٠٠ مليون جنيه . وهو رقم فلكي بكل المعايير . فلقد انفلتت الواردات فعلاً لتبلغ أكثر من ٢٠٠٠ مليون جنيه ، بينما جمدت الصادرات وعجزت حتى عن تحقيق هدفها وهو ٢٠٠٠ مليون جنيه تقريباً . ومنذ ثلاث سنوات فقط ، لم تكن الواردات كلها تزيد عن ٨٠٠ مليون جنيه ، أما الآن فقد تضاعفت قيمتها مرتين ونصف مرة ولا ندري كم تكون مستقبلاً . وإنما من المتوقع تماماً أن يستمر العجز الخارجي في التصاعد في العام المقبل أيضاً .

وفي ضوء ارتفاع أسعار الواردات وتقص حصيللة الصادرات وزيادة
الاعباء العسكرية ، ينتظر أن يستمر الحلال الشديد فيما تملكه مصر من
نقد أجنبي . ففي عام ١٩٧٤ اضطرت مصر لاقتراض ٩٤٠ مليون جنيه
في صورة تسهيلات ائتمانية من الخارج بفائدة خيالية هي ١٩ ٪ . ومن
ثم استحكمت مسألة الدين الخارجى فهذا الدين أصلا قد حلت منذ
سنوات مواعيد دفع أقساطه فضلا عن فوائده . وقد ارتفعت خدمة الدين
في عام ١٩٧٢ الى مبلغ ٣٥٢٨ مليون جنيه ، وفي عام ١٩٧٣ الى ٤٥٧
مليون جنيه ، مما التهم في هاتين السنتين كل حصيللة الصادرات وزادعليها .
وأصبح من الضروري إعادة النظر في عبء الدين وخدمته ، بالإضافة
الى المعجز السنوى في المعاملات الجارية . ومن هنا الحاجة الملحة الى المزيد
من القروض الخارجية لسد المعجز ، قروض متوسطة وطويلة الاجل ،
لا تقل بحال عن ٣٠٠٠ مليون جنيه لمواجهة السنوات القليلة المقبلة
وهكذا صار علينا ان نعالج أزمة الدين الخارجى بالمزيد من الدين
الخارجى .

انها أوضاع لم يشهدها الاقتصاد المصرى منذ مائة سنة . وانقد كانت
كافية بالفعل لى تؤدي الى كارثة اقتصادية لولا أنها تقع في مصر ، أى
في بلد ٩٠ ٪ من مواطنيه يعيشون حريا في الفقر او على حافة الفقر -
ومن ثم يمكن الضغط على استهلاكه الى أبعد الحدود . ومع ذلك ، فهذه
الأوضاع لا يمكن أن تستمر طويلا . اذ انها تجعل الحياة نفسها مستحيلة .
ومن هنا ، فلا مفر أمام المسؤولين من أن تلمس الجماهير واقعا وفعلا انها

مرحلة عابرة ، بحيث تنظر الى معاناتها اليومية الطاحنة على أن لها نهاية مقبلة ولا تبدو هذه النهاية ممكنة في ظل المفهوم الذى ينشره الانفتاح الاقتصادى . وعلى العكس ، فان مثل هذه النهاية تبدو قريبة اذا ما طرحت على أرضية فكرية أخرى ، أرضية فكرية تبدأ مثلا من ضرورة رفع معدل الادخار المحلى الى ٢٠ ٪ على الأقل من الدخل القومى بدلا من نسبة ٨ / الحالية ، بحيث تسمح بموارد عملية هامة قدرها مثلا ألف مليون جنيه تستطيع عندئذ ان تجتذب بدورها حجما مماثلا من الموارد الأجنبية. كما تستطيع بمجدية مسلكها فى الاعتماد على النفس ان تفرى الخارج بأن يتيح لنا وسائل اضافية لسد العجز فى ميزان المدفوعات

تلك هى نقطة البدء ، رفع معدل الادخار المحلى الى ٢٠ ٪ على الأقل ، تمهيدا للوصول به — كما هى الحال فى البلدان النامية الجادة — الى ٢٥ ٪ فيما بعد . ومعنى هذا حتمية مشاركة الرأسمالية المحلية فى أعباء التنمية فى الوطن . فلا يمكن أن يتولى القطاع العام تقديم أغلب ان لم يكن كل الموارد المحلية ، بينما الرأسمالية المحلية مشغولة بتكديس الثروات بالملايين . وعندئذ فلا بد أيضا من توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو المشروعات ذات الأولوية الحقيقية طبقا لاعتبارات التنمية المخططة . وبعبارة أخرى ، فانه لا بد من العودة الى أسلوب التخطيط كضرورة ليس فقط لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وإنما حتى للخروج من أزمة ميزان المدفوعات نفسها . ان وضع وتنفيذ خطة طويلة الأجل تشمل الاقتصاد القومى بأسره ، وتتحول الى خطط متوسطة توضع وتنفذ بمجدية وصرامة أمر لا مفر منه الآن . ولم يعد من

شأن التأخر فيه سوى السماح بتدهور الأوضاع المتفاقمة حاليا بيد أن معنى هذا باختصار ان المخرج من ازمئتنا الاقتصادية لا يوجد بالمرة فى سياسة الانماتح سواء كان داخليا أو خارجيا

(٣) الانفتاح الاقتصادى فى تناقض :

تناقض الانفتاح الداخلى

يقوم الانفتاح الداخلى على مبدأ منح كل الضمانات للقطاع الخاص ، مبدأ اطلاق العنان للقطاع الخاص . وقد ترتبت على ذلك فلسفة جديدة تجدد العلاقة بين هذا القطاع الخاص والقطاع العام فى القول بتحقيق التوازن بين القطاعين أو الموازنة بينهما فى المعاملة ، بحيث لا يطنى قطاع على قطاع . ونظرية التوازن هذه بين القطاعين تحمل اليوم اذن محل نظرية الدور القيادى للقطاع العام . بيد أننا نمرف جميعا أن أى توازن فى الوجود هو توازن مؤقت ، وهكذا أيضا التوازن بين القطاعين توازن مؤقت ، لا يلبث أن يفتح السبيل هذه المرة لتفوق القطاع الخاص ، ومن ثم لاضطلاعه بالدور القيادى فى الاقتصاد القومى .

والواقع انه فى بلد فقير يسمى بموارده المحدودة للتحرر الاقتصادى والتقدم الاجتماعى ، يجب ان تتحقق بداخله قيادة علمية للاقتصاد القومى ، من أجل الاستخدام الرشيد للامكانيات المادية والمعنوية بنجاح وضمان معدلات مرتفعة باضطراد لنمو وتطور الاقتصاد القومى ان هذه القيادة

العلمية ، القيادة الواعية ، انما تعنى القيادة القائمة على معرفة القوانين الاقتصادية الموضوعية من أجل تحقيق أهداف المجتمع . مثل هذه القيادة انما تتحقق في بلد كعصر للدولة وحدها ، وليس لأى فرد أو مجموعة من الأفراد . انها بكل وضوح لا يمكن ان تتحقق للأرامل الذين تحررهم مصالحهم الخاصة . صحيح ان بعضهم حين يشتغل بالانتاج ، الصناعى أو الزراعى ، وحين يتصدى لبعض مهام التجارة الداخلية وبخاصة في التجزئة ، فانه يحقق مصالح عامة هامة بجانب مصالحه الخاصة . بيد ان المصلحة العامة لا تتحقق أساسا في بلد كمصدر الا بفضل الدور الذى يمكن ان تلعبه الدولة وحدها .

والدولة هنا يمكن ان تلعب هذا الدور بشرطين : الأول ، هو ان توجد لديها وسائل انتاج مملوكة للمجتمع ملكية عامة ، بحيث تسمح بقيام قطاع عام يؤثر بامكانياته المادية والمعنوية على سائر الاقتصاد القومى والثانى ، هو ان تقوم الدولة — استنادا الى هذا القطاع العام — بتخطيط الانتاج كله وتنظيم الحياة الاقتصادية كلها على أساس علمى يتضمن التنبؤ الدقيق بالاحتياجات والموارد لضمان للتنمية المضطردة للقوى المنتجة للمجتمع

تلك هى القيادة العلمية للاقتصاد القومى ، وهى قيادة لا يمكن ان يضطلع بها غير الدولة ، بحكم الاستقلال الكبير نسبيا الذى تتمتع به الدولة في البلدان المستقلة حديثا . هذه القيادة لا تتحقق — كما رأينا —

الا بشرطين هما الدور القيادي للقطاع العام والتخطيط الشامل للاقتصاد القومى . بيد ان التخطيط الشامل لا يمكن أن يقوم بدوره الا استنادا الى قطاع عام قوى قادر ، يوفر حدا أدنى من الطابع الاجتماعى لوسائل الانتاج بايدى الدولة . ولهذا فان مكانة القطاع العام فى الاقتصاد القومى وبصفة خاصة دوره القيادى ، مسألة حاسمة بالنسبة لإمكانية النجاح فى تنمية الاقتصاد القومى

ولا يمكن أن يلعب القطاع العام دوره القيادى هذا بغير أن يتحدد الموقف من القطاع الخاص وبكل وضوح ، فانه لا يوجد دور قيادى للقطاع العام مع السماح للقطاع الخاص بأن ينمو نموا غير محدود ، بلا قيد ولا شرط ، أفقيا ورأسياً . ومن باب أولى ، فلا دور قيادى للقطاع العام إذا تحقق التوازن بين القطاعين ، أى إذا منح الدور القيادى للقطاع الخاص ، صراحة أو ضمنا

لماذا نحرص مثل هذا الحرص على أن يكون الدور القيادى داخل الاقتصاد القومى للقطاع العام ؟ لآنة الضمان الوحيد للقيام بالتخطيط الشامل ، ومن ثم لتوجيه مواردنا القومية المحدودة نحو أهدافنا الاقتصادية والاجتماعية الملحة التى يتطلع إليها ملايين العمال والفلاحين والحرفيين والمثقفين — وهم أصحاب الحق فى بلدهم . من هنا أهمية وجود السلطة السياسية فى الدولة فى أيدي تحالف طبقى وطنى ديمقراطى ، حتى لو كانت

تقوده البورجوازية الصغيرة . فهذه الطبقة تقوم على أساس الاقتصاد السامى الصغير أكثر مما تقوم على الأساليب الرأسمالية للإنتاج ومن ثم فإن الطابع المزدوج لقوى البورجوازية الصغيرة (كونها تملك وكونها تعمل بالأجر فى آن واحد) هو الذى يقرر ويحدد الوضع الانتقالى للقطاع العام . وعندئذ — وبغض النظر عن كثير من الأخطاء والانحرافات فيه — فإن مثل هذا القطاع العام — فى مجتمع انتقالى لم تصبح فيه الطبقة العاملة بمد هى القوة القائدة — لابد أن يكتسب فى مجرى الصراع الطبقي سمات جديدة تصبح بدورها عاملاً هاماً يساعد على تطوير وتحويل المجتمع القديم ، المتخلف التابع ، المتمدد الهياكل . وبقوة هذا القطاع العام ، ومع خوض صراع اجتماعى جاد من أجل زيادة ربحيته وتخفيض تكاليفه وزيادة إنتاجية العمل فيه ، ومن أجل إزالة الحواجز البيروقراطية ، ومحاربة الفساد وإشاعة الديمقراطية بداخله ، وبالتوسع المستمر فى مبدأ التخطيط الشامل ، فإنه يتمكن فى الواقع من الحد من عفوية رأس المال الخاص ، يتمكن من تنظيم عفوية القطاع الخاص ويجعله خاضعاً إلى حد كبير للاعتبارات العليا للتنمية الاقتصادية

ومن الواضح أنه لىكى يلعب القطاع العام هذا الدور كاملاً ، ومن ثم يصبح القاعدة المادية للثورة الوطنية الديمقراطية فى البلاد ، يتوقف الأمر على عوامل كثيرة ، بعضها داخلى وبعضها الآخر خارجى . فالعوامل الداخلية مثالها طبيعة سلطة الدولة ، حجم ونوعية القطاع العام ، حركة

القوى الوطنية والتقدمية أما العوامل الخارجية فأهمها ألا يتشابك القطاع العام في الخارج في علاقات وارتباطات مع رأس المال العالمى ، ألا يرتبط بالاقتصاديات الرأسمالية ارتباطات عضوية ، وإنما عليه أن ينفذ روابطه بكل اقتصاد اشتراكى ، ومن هنا أهمية علاقاته الاقتصادية وأولوية توسيع وتميز تماونه مع الاقتصاد الاشتراكى .

لكل هذا نخشى على مستقبل اقتصادنا القومى من كل محاولة ترمى لقلب الأوضاع بحيث يصبح الدور القيادى للقطاع الخاص والمحاولة تجرى بالفعل بكل همة ونشاط فالقطاع الخاص يتوسع طولا وعرضا ، افقيا ورأسيا وقد أطلق له العنان بكل معنى الكلمة فتحت أمامه مجالات التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا ، ومجالات الصناعة كلها ، ومجالات التجارة الداخلية جملة وتجزئة ، ومجالات التخزين والنقل ، ومجالات الاراضى والمباني والتشييد . لكن تبين أن أحب الأعمال إلى رأس المال هى أعمال الاستيراد والمقاولة والتوريد وأعمال الوساطة والسمسرة وأعمال التخزين والتخريب

ففى عام ١٩٧١ مثلا كان القطاع الخاص يتركز فى القطاعات السابعة حيث يمثل ٣٤ر٠٪ من الانتاج الكلى ، وفى قطاعات التوزيع بنسبة ٤٠ر٣٪ وفى قطاعات الخدمات بنسبة ٣٠ر٩٪ . وكان القطاع الخاص فى الصناعة مسئولاً عن ٢٥٪ من اجمالى الانتاج ، كما كان مسئولاً عن ٩٥ر٦٪ من الانتاج الزراعى . ومعنى هذا أن دوره كان هائلا ثم

طبقت سياسة الانفتاح الداخلى وهى ^١ بعد ^٢ لم تؤت كل ثمارها ، فماذا كانت النتيجة ؟

أولاً : هبوط نصيب القطاع العام الأول مرة من اجمالى الانتاج القومى من ٥٤٥ / إلى ٥٣٢ / . وهى إشارة خطيرة جدية باهتمام المجتمع كله ، ومن ثم يفتح باب القيادة — حتى بالقياس السكى — أمام القطاع الخاص وسنجد هنا مجموعة من الأحداث البالغة الأهمية هناك مثلاً إبطاء معدل النمو فى القطاع العام ، وهناك توسيع نشاط القطاع الخاص مع عجز الدولة ناهيك عن عجز القطاع العام عن توجيهه ، وهناك المنافسة المباشرة فى الأسواق المحلية من جانب واردات القطاع الخاص ، وهناك إضاماف فاعلية التخطيط وزيادة دور السوق . ومعروف أن دفع القطاع العام للبقاء مع إهدار التخطيط إنما يعنى تركه تحت رحمة السوق وهو غير مهتم لها . ومن هنا نتبين حقيقة ما يسمى بتحرير القطاع العام من البيروقراطية ، فهو فى الواقع عملية تهيئة القطاع العام لىكى يعمل هو الآخر تحت نظام السوق حفاً لقد بدأت عملية المد التنازلى للقطاع العام .

ثانياً : عدم زيادة الانتاج القومى الزراعى والصناعى ، بحيث يخيم الآن على الانتاج وضع من الركود الآسن ، على الرغم من كل التوسع الرأسمالى الراهن . فى عام ١٩٧٣ مثلاً ، لم تتعد الزيادة فى الانتاج المحلى فى القطاعات السلمية ، الزراعة والصناعة والتشييد والكهرباء ، ١٧ ٪ .

وفي الزراعة مثلاً ، انخفضت المساحة المحصولية في كل مصر من ١١ر٨ مليون فدان في عام ١٩٧٤ الى ١٠.٥ مليون فدان في العام الحالي . وبينما تقل للمساحات المخصصة للارز والقمح وهما الغذاء الشعبي ، وتقل حتى مساحة القطن ، تزيد مساحة الخضر والفواكهة من أجل أرباحها . أما في الصناعة ، فقد زادت المشروعات الصناعية في السنوات الاربع الماضية من ٢٨٠ الى ٣٥٨ مشروعاً . وزاد رأس المال العامل من ٧ الى ١٩ مليون جنيه . ومع ذلك فما زالت الصناعة الخاصة تمثل ٢٥ ٪ فقط من قيمة الانتاج الصناعي . وعلى الرغم من أن عدد العمال في المشروعات الجديدة قد زاد بنسبة ١٧٣ ٪ فلم تزد الأجور الابنسبة ٧٧ ٪ . وبينما يتدهور الانتاج ، تروج الخدمات وأعمال التطفل على الانتاج . حتى تضطر الدولة نفسها الى التفكيك في الحد من التهريب وقصر الإستيراد المباشر على السوق الموازية لانتقد الأجنبي . في عام ١٩٧٤ ، جمعت هذه السوق الموازية ١١٣ر٤ مليون جنيه ، وقدر لها ان تجمع في العام الحالي ١٦٨ر٥ مليون جنيه . ثم تبين انها لم تحقق بالفعل سوى أقل من ثلث هذا الهدف . وتنمكس هذه الطواهر جميعاً في القوة الإقتصادية المتميزة التي تتمتع بها البورجوازية الكبيرة في مصر حالياً

في هذه الظروف من الانفتاح الداخلي ، حيث يتأكد عجز القطاع الخاص عن الوفاء بالإحتياجات الحقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تتأكد أيضاً عملية تحول القطاع العام الى مجرد قطاع رأسمالية الدولة ،

وبالتالى التهديد بحرمان الجماهير من المكسب الذى يوفرها فى الإنتاج والخدمات واضعاف قدرتها على المساهمة فى شئون الاقتصاد والمجتمع فمن المعروف أنه نتيجة لواقع حياة الجماهير الشعبية المتميز بالتخلف والبطس ، تلزم الدولة من خلال القطاع العام بوضع أسعار معتدلة لكثير من السلع والخدمات ، وهى أسعار تقل أحيانا عن تكلفة إنتاجها الفعلية بحيث إن المشروعات العامة المنتجة والموزعة للسلع والخدمات تتحمل خسارة مالية مقدرة سلفا . هذه السياسة السعرية التى ترعى فى الأساس اعتبارات اقتصادية واجتماعية ملحة ، مثل انتشار البطالة بكافة أنواعها ، وانخفاض الأجور بالنسبة للعمل والموظفين ، وضعف دخول الفئات الضعيفة وبخاصة الفلاحين ، والارتفاع السريع فى أسعار كثير من مستلزمات الحياة كإيجارات المساكن والمواد الغذائية والملابس — هذه السياسة السعرية لا يمكن أن ينفذها سوى القطاع العام بحكم رسالته وطبيعته التقدمية ويتجسد هذا الوضع كله فى الفارق الموجود بالفعل بين المجمع الاستهلاكي على فساد و بين أصفر بقال فى الحى أو القرية

إن المشكلة كلها تسكن هنا فالانفتاح الداخلى لا يمكن أن يضمن لنا تصدى رأس المال المحلى لمهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفى الوقت نفسه ، فإننا نرى كيف يدفع القطاع العام دفعا ليتحول بالفعل عن وظيفته وليأحق بالسعى العام وراء الأرباح فى ظل قواعد السوق . وهل لسكل ذلك من معنى سوى تسكريس التخلف فى بلادنا إلى أمد غير معلوم أنه مأزق الانفتاح الداخلى أو تناقضه الذى لا يحل .

تناقض الانفتاح الخارجى

يقوم الانفتاح الخارجى على مبدأ منح كل الضمانات لرأس المال الأجنبى ، مبدأ حرية الاستثمار الأجنبى وقد ترتب على ذلك أن راجت الفكرة التى ترى امكانية تنمية مصر اقتصادياً واجتماعياً بالاعتماد على رؤوس الاموال الاجنبية القادمة من البلدان الرأسمالية وبخاصة من الولايات المتحدة .

ولسنا مطالبين بالنأ كيد على الدوام على أهمية الحصول على أموال اضافية من الخارج تخصص — مع الأموال المحمية المعبأة طبقاً لمبدأ الاعتماد على النفس أولاً — لتحقيق أغراض التنمية طبقاً لأولويات الحطة القومية . لكننا مطالبون فى الواقع بتأ كيد أهمية أن توضع هذه الأموال الإضافية فى خدمة التنمية المحلية تحقيقاً للهدف الاصيل من التنمية وهو التحرر الاقتصادى ومن هنا يجب أن تكون الأموال الاجنبية بحيث تساعد بالفعل على هذا التحرر الاقتصادى لا أن تسكرس التنمية الاقتصادية إزاء الخارج .

وكلنا نعرف أن قضية التحرر الوطنى كانت توضع دائماً فى صيغه معينة هى قضية استعادة السوق القومية من السيطرة الاستعمارية فهذا هو جوهر التحرر الوطنى . وما زال هذا الجوهر سليماً حتى الآن . لكن صياغته يجب أن تختلف الآن بعض الشيء عما كانت عليه من قبل فالتحرر الوطنى يجب — رى الآن فى ظروف تساعد مخاطر وأساليب

الاستعمار الجديد ومعركة التنمية الاقتصادية المستقلة تجرى الآن في مواجهة ، ليس فقط الاستعمار القديم ، وإنما الاستعمار الجديد أيضاً واحتكاراته الدولية للسيطرة على الاقتصاد المصرى من هنا يتمثل التحرر الاقتصادى ليس فقط فى استعادة السوق القومية من براثن الاستعمار القديم ، وإنما كذلك فى منعه من العودة إليها متخفياً فى صورة الاستثمار الجديد التحرر الاقتصادى يجرى الآن فى بشارك البلدان النامية للسيطرة على ثرواتها الطبيعية ، وتحديد أسعار مجزية لمصادراتها من الخامات والمواد الأساسية ، وإقامة علاقات اقتصادية دولية متكافئة مع العالم الرأسمالى ، كل ذلك تمكيناً لها من السير فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، من خلال عملية تصفية التخلف والتبعية ، وتحقيق التقدم الاقتصادى . وهو أمر لا يمكن بالطبيعة أن يتحقق بدون التعاون الوثيق والمتنوع الأشكال مع البلدان ذات اللسيج الاشتراكى وبخاصة الاتحاد السوفيتى

إن هذا يتطلب نضالاً شاقاً على كافة مستويات العمل الوطنى ، مثلاً يتطلب موقفاً حازماً من رأس المال الأجنبى ، فلا يقبل الا فى إطار التنمية الاقتصادية وأهدافها العليا ، وبحيث يكون من شأنه أن يساعد على تحقيق التحرر وتصفية التبعية . فهل من شأن الانفتاح الخارجى أن يحقق هذا التحرر وأن يعنى هذه التبعية ؟

يجب الاعتراف هنا بأن الدعوة للانفتاح الخارجى لم تلق أى رواج الا بعد حرب أكتوبر ، وذلك على الرغم من محاولة البدء فيها منذ عام ١٩٧١ . والسبب فى ذلك يرجع فى الواقع إلى طرفين مختلفين ، أحدهما عالمى والآخر محلى .

أما الظرف العالمى ، فهو اضطراب الامبريالية العالمية لاستخدام أساليب الاستعمار الجديد لمواجهة نهضة البلدان النامية، واستعداد هذه الامبريالية العالمية — وبخاصة في ظروف الكساد الدولى الراهن — لتقديم رؤوس أموال لبناء صناعات معينة في البلدان النامية ذات طبيعة ثانوية ، وذلك مقابل الإبقاء على أساليب وعناصر الرأسمالية داخل هذه البلدان النامية. ومن ثم تجرى عملية تقديم الأموال مقابل تعويق التنمية الاقتصادية أو توجيهها توجيهاً خاطئاً ، بحيث يبقى للبلد النامى على الرغم من كل ما ينفقه من أموال معتمداً في اقتصاده على الدول الرأسمالية . ومن هنا فإن الاستغلال الذى كان يتم في الماضى من قبل البلدان المتخلفة ، يظل قائماً بل يتم توسيع نطاقه بالاستناد إلى نظام العلاقات الاقتصادية الدولية التى تكونت في الماضى ، بتدعيم أساليب وعناصر الرأسمالية وضمان نموها ، وبتركيز أسباب النزعة الاستهلاكية بقاء وتميز الأساس المادى للفئات الطفيلية .

وأما الظرف العالمى ، فهو ضخامة انجاز حرب أكتوبر ، ومحاولة استغلاله في استدراج المنطقة العربية ابتداء من مصر للدفاع بنفسها عن المصالح البترولية والاستراتيجية للامبريالية العالمية وتجربى المحاولة لاستدراج مصر بالذات وذلك باستغلال الآمال للشروع في تحرير الأرض وتعمير ما خربته الحرب وتنمية الاقتصاد تنمية حقيقية ولهذا يتم الترويج لنظرية وهمية تزعم تخلى الامبريالية العالمية بزعماء أمريكا عن إسرائيل بوصفها حارسة لمصالحها الأساسية في المنطقة ، وتزعم نزول إسرائيل من ثم عن دور الشريك الأصغر إلى دور الذيل التابع . ومن

هنا ، يفتح السبيل لتعامل مصر مع أمريكا على أسس جديدة لاشبهة فيها للاستثمار القديم . لكن الحقيقة هي أنه يتم بذلك الترويج فملا الجوهر الاستثمار الجديد في المنطقة . فمقابل بعض الأموال تجمعها أمريكا من بعض البلدان العربية وأحياناً من قلة من البلدان الأوربية وحتى من أمريكا نفسها ، ومقابل تكنولوجيا من الدرجة الثانية تأتي من الغرب وربما من إسرائيل أيضاً ، تعد العدة ليلتقى هذا كله بما تستطيع مصر أن تقدمه : وهو وفرة العمالة الرخيصة وقدرتها على اكتساب المهارة ، وسعة السوق المحلية للمسلع الاستهلاكية ذلك هو مخطط الاستثمار الجديد ومن الواضح أن المقابل الحقيقي المطلوب من مصر هو في النهاية بث الحياة في العناصر والأساليب الرأسمالية . ومعنى ذلك كله إعادة معالم التبعية الاقتصادية .

في هذه الظروف جرى تطبيق سياسة الانفتاح الخارجى . فإذا كانت المحصلة ؟ بالطبع لم تكتمل بعد النتائج . لكنها مع ذلك ، وحتى الآن تعتبر بالثمة الدلالة .

لقد وافقت هيئة الاستثمار العربى والأجنبى حتى آخر يونيو ١٩٧٥ على مجموعة من المشروعات بلغ عددها ٢٣٩ مشروعاً للاستثمار بالداخل باجمالى رأسمال مستثمر يبلغ ٢٨١ مليون جنيه ، منها ١٥٩ مليون جنيه بالعملات الأجنبية . كما وافقت على ٩٢ مشروعاً للاستثمار في المناطق الحرة . وحتى نهاية أغسطس كانت قد وافقت على ٢٤٤ مشروعاً باجمالى رأسمال مستثمر ٣١٦ مليون جنيه منها ١٨٠ مليون جنيه بالعملة المحلية ، فكان

كل ما يتوقع من اضافة خارجية منها هو ١٣٦ مليون جنيه بالعملة الاجنبية
أو بمتوسط نصف مليون جنيه للمشروع الواحد وهي مشروعات تغطي
مجالات السياحة والحراريات والنسيج والصناعات الغذائية والكيمويات
وتنمية الثروة الحيوانية والاسكان والنقل ، يضاف اليها ١٨ مشروعا لفروع
البنوك الأجنبية . ولقد تبين بالمناخ ان عددا قليلا من هذه المشروعات
لا يتجاوز ١٧ مشروعا فقط هو الذي بدأ فعلا مرحلة التنفيذ أو الانتاج
كما تبين أن رأسمالها الاجمالي يبلغ ٣ مليون جنيه منها مليون جنيه بالعملة المحلية !!
ويقول وزير التخطيط « ان عددا كبيرا من مقدمي هذه المشروعات
ما زال متردنا نتيجة الاوضاع وانتظارا لتهيئة مناخ أكثر مساعدة لانجاح
المشروعات ، وان الكثير من المشروعات يتعثر فعلا نتيجة نقص
المرافق »

هناك بالطبع وعود كثيرة باستثمارات كبيرة اتفق عليها مع العرب
٨٨٨ مليون جنيه مع الكويت ، ٦٣٦ مليون جنيه مع السعودية ، ٤٠٧٠
مليون جنيه مع دولة الامارات ، ١٠٣ مليون جنيه مع قطر . وهناك
استثمارات أخرى مع بلدان رأسمالية كالولايات المتحدة غير ان الاستثمار
الأجنبي المؤكد حتى الآن انما يشمل في مبلغ ٧٠ مليون جنيه استثمارات
داخلية و ٢٠٠ مليون جنيه في المناطق الحرة ، تأتينا على ثلاث سنوات
أي بمعدل مستوى يبلغ ٦٠ مليون جنيه فقط — مع العلم بأننا وجدنا
أن ما يلزم مصر من أموال أجنبية يجب ألا يقل عن ١٠٠٠ مليون جنيه

سنويا كاستثمارات بالاضافة الى ما يلزم لسد العجز في ميزان المدفوعات وهو ٣٠٠٠ مليون جنيه

وواضح ان الترامات التنمية محدودة . أما مصادر التمويل فغير مؤكدة ومن ثم تقع مصر تحت رحمة مصادر التمويل . وتتجدد بوضوح مخاطر التبعية الاقتصادية . ويكفي لهذا ان نلقى نظرة على الموقف الأمريكي بالذات فمن خلال ما قامت به الولايات المتحدة في السنة الأخيرة نلاحظ طاهرتين بالغى الخطورة :

أولاً : محاولة الربط بين حل القضية الوطنية وحل المشكلة الاقتصادية فالولايات المتحدة تحاول ان تجعل من المعونة الاقتصادية وسيلة اضافية للضغط في مجال التسوية السياسية . وقد بدأت الظاهرة بموضوع تعمير مدن القناة ، ثم ارتبطت بالانفتاح مباشرة . ونشير في هذا السياق الى الطلب الذى تقدمت به مثلاً شركة فورد لرفعها من قوائم المقاطعة الاقتصادية مقابل وعد منها بانتاج ٥ ألف محرك ديزل في المنطقة الحرة ، تمهيداً لتصديرها للمنطقة العربية . وما زال الطلب قيد التبعث .

ثانياً : محاولة تأمين الصلة الوثيقة بين الرأسمالية الأمريكية والرأسمالية المحلية . من هنا ركزت الاتفاقية الاقتصادية المصرية الأمريكية على تعاون القطاعين الخاصين الأمريكى والمصرى . وقد صرح جون كالدويل مدير المركز الدولى للتجارة الخارجية بمرقة التجارة الأمريكية بأن « ٤٠ الى

عن السيطرة الوطنية على الموارد القومية وعلى أهداف واتجاهات التنمية القومية وعلى سبيل المثال ، فإن (تحرير) تجارتنا الخارجية وانشاء مناطق حرة سوف يدمر صناعات محلية موجودة حاليا في القطاعين العام والخاص على السواء ، بل انه سوف يجعل من بلادنا مركزا أماميا لتسويق منتجات الاحتكارات الدولية في المنطقة العربية . وعلى سبيل المثال أيضا ، فإنه باسم الحصول على التكنولوجيا الحديثة ، تتأكد لدينا الآن تبعية جديدة هي التبعية التكنولوجية ازاء الاحتكارات الدولية المتعددة الجنسية ، التي لن تسمح لنا مع ذلك بآخر كلمة في ثورة التكنولوجيا

في هذه الظروف ، تعتمد الرأسمالية العالمية وبخاصة الأمريكية على موقف المنظمات والمؤسسات الدولية ، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير ، وتمارس من خلالها ضفطا منظما عليها . لقد كان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الستينات في مقدمة القوى التي وقفت ضد الخطة الخمسية الأولى ، وضفطا من أجل العدول عن أسلوب التخطيط للتنمية ، بل وعن التنمية اصلا بحجة انها محاولة طموحة من جانب مصر . ومنذ نهاية تلك الخطة الخمسية ، وهما يلحان على ضرورة اتباع (سياسة واقية) داخليا وخارجيا . ومن بين عناصر هذه السياسة الواقية المطلوبة منا : تخفيض معدل التنمية الى النصف ، واتباع سياسة أسعار تعكس التكاليف الحقيقية أى السماح برفع الأسعار ، ومنح

الاعانات والدعم بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية ، والغاء الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية وهى أساسا مع البلدان الاشتراكية ، وتخفيض الجنيه المصرى . وفى الأيام الأخيرة اعاد صندوق النقد الدولى طلباته بتخفيض قيمة الجنيه المصرى ، ومراجعة الدعم والاعانات الممنوحة للسلم الشعبية ، وتحرير الاقتصاد من كافة قيود مرحلة التحول الاجتماعى وهكذا يطلب منا ان نقبل ليس فقط اعادة الرأسمالية محليا بل وتكرس التبعية للرأسمالية العالمية فهل هذا الانتحار الخارجى هو الذى يكفل لنا فى النهاية حل مشاكلنا الاقتصادية ؟ انه تناقض لا حل له .

ان مشاكلنا الاقتصادية من الضخامة والخطورة بحيث تحتاج أول ما تحتاج إلى الاعتماد على قوتنا الذاتية أولا ، إلى الاعتماد على النفس إلى تعبئة كافة القدرات والامكانيات والموارد القومية أولا وقبل كل شئ . انها باختصار تحتاج لجهود كافة القوى والطبقات الوطنية والشعبية وحاسها ومبادراتها لتحقيق تنمية اقتصادية تكفل انجاز مهام التحرر الاقتصادى والتقدم الاجتماعى

أما ما يجرى حاليا من سرعة مذهلة فى تكوين الثروات بفضل سياسة الانفتاح فلا يعنى أبدا سرعة التنمية الاقتصادية . فالتنمية اليوم أبطأ وأسوأ انها تتم حاليا على أحسن الفروض بمجهودات فردية ، صغيرة ، مشتتة ،

وبتكلفه اجتماعية غالية تتمثل في عدد لا يحصى من حالات الإفلاس واتساع البطالة والخنلاء والبيوس والفقر والفساد

وهذا هو مصير المفهوم الرأسمالى لتنمية القوى المتتجه فى بلادنا وللأسف فإنه فى ظل هذا المفهوم السائد حاليا لابد ان تسيطر العلاقات الانتاجية الرأسمالية

•

الفصل التاسع

سيطرة علاقات الإنتاج الرأسمالية

بتغيير المقومات الأساسية للاقتصاد القومى ، وبسيطرة المفهوم الرأسمالى لتنمية القوى المنتجة فى بلد متخلف ، تأخذ علاقات الانتاج الرأسمالية بالضرورة فى السيطرة الكاملة على المجتمع

والواقع أن علاقات الانتاج الرأسمالية لم تكف أبداً عن التواجد طوال مرحلة التنمية الاقتصادية السابقة على الانفتاح الاقتصادى ، وحتى فى تلك الفترة القصيرة التى سادها مفهوم لا رأسمالى ، معين للتنمية لكن الفرق بين الماضى والحاضر يكمن ها هنا فى الماضى ، وبالذات فى بداية الستينات ، جرت المحاولة لتنمية الاقتصاد القومى طبقاً لمفهوم لا رأسمالى . ومن ثم ، تهيأت الظروف لإقامة علاقات إنتاجية جديدة ، وبخاصة داخل القطاع العام لم تكن هذه العلاقات الجديدة علاقات رأسمالية كما لم تكن علاقات اشتراكية ، وإنما كانت علاقات إنتقالية وهى علاقات إنتقالية بمعنى أنها كان يمكن أن تصبح رأسمالية أو تصبح اشتراكية ، وذلك طبقاً لظروف عديدة اقتصادية وسياسية وبالفعل ،

فقد كان الصراع يجرى — سرّاً وعلناً — بين محاولات الإبقاء على العلاقات الرأسمالية السائدة وبين محاولات البدء فى إقامة علاقات انتقالية ، وكذلك بين محاولات تحويل العلاقات الانتقالية نفسها إلى علاقات رأسمالية وبين محاولات تحويلها فى النهاية إلى علاقات اشتراكية. تركز بالطبع على القطاع العام والقطاع التوائى كان ذلك جوهر الصراع الاجتماعى قبل الانفتاح الاقتصادى أما الآن فقد كبرت عملية خلق علاقات إنتاجية انتقالية وأطلق العنان لنمو وسيطرة العلاقات الانتاجية الرأسمالية حتى داخل القطاع العام نفسه نقول هذا ، بينما يملو للبعض فى هذه الأيام أن يمارى فى حقائق العلم والحياة ، تلك الحقائق التى كنافد فرغنا منها بوصفها بديهيات فهناك اليوم من ينكر الصراع الطبقي ، وهناك من ينكر حتى وجود الطبقات وهناك بالطبع من ينكر بكل بساطة أن تكون لدينا علاقات إنتاجية رأسمالية ولذلك نستأذن فى العودة إلى بعض البديهيات .

المقصود بالعلاقات الانتاجية

فى كل مجتمع يتأيز الناس فيما بينهم من حيث الصفات ، مثلاً من حيث الطبيعة والتطبع ، من حيث البداوة والتحضّر ، من حيث العلم والجهل لكن أبرز ما يميز بينهم هو انقسامهم إلى طبقات

وهذه الطبقات هى تقسيمات اجتماعية للناس داخل المجتمع ، تقسيمات تجرى بحسب الدور الذى تحتله كل جماعة منهم فى الانتاج ، وبحسب

علاقتها بوسائل الانتاج ، ومن ثم بحسب دورها في التقسيم الاجتماعى للعمل ، وبالتالي بحسب طريقة حصولها على نصيبها من الثروة ومقدار هذا النصيب . ففي هذا كله يختلف الناس ، يتفاوتون ويتمايزون

وعلى الرغم من إنقسامهم إلى طبقات ، يتعاون الناس في كل مجتمع تعاوناً فنياً من أجل انتاج أسباب الحياة وفي مجرى هذا الانتاج الاجتماعى ، يدخلون بالضرورة في علاقات محددة لا غنى عنها ، علاقات مستقلة عن إرادتهم ، علاقات تتجاوب مع تطور قواهم المنتجة . وبشكل مجموع هذه العلاقات الانتاجية الهيكل الاقتصادى للمجتمع ، أى الأساس الحقيقى الذى يقوم عليه ببناء علوى — سياسى وقانونى وفكرى — لا يلبث أن يؤثر بدوره على مجموع العلاقات الانتاجية من جديد

أن الهيكل الاقتصادى للمجتمع ، وقاعدة المجتمع ، إنما يتشكلان من هذه العلاقات الانتاجية التى هى ظاهرة حقيقية ، ناشئة عن واقع أن الناس يعجزون عن الانتاج بغير أن يتحدوا فيما بينهم ، بغير أن يتعاونوا فيما بينهم بصورة من الصور ومن ثم فهم يدخلون في علاقات انتاجية معينة، تشمل كافة ميادين الحياة الاقتصادية من إنتاج وتبادل وتوزيع . وإنما يبقى دائماً أساس هذه العلاقات هو علاقات الملكية لوسائل الانتاج التى تحدد بدورها صورة التعاون في العملية الانتاجية بين العامل وصاحب العمل ، صورة الاتحاد بين العامل ووسائل العمل .

إن العلاقات الانتاجية في كل مجتمع إنما تتحدد ، أولاً وقبل كل شيء ،

بالاجابة على سؤالنا من المالك لوسائل الانتاج ؟ ومن ثم ترتبط علاقات الانتاج بالقوى الانتاجية ، بحيث تطابق علاقات الانتاج طبيعة ومستوى تطور القوى المنتجة. ومعنى ذلك أنه بحسب طبيعة ومستوى تطور هذه القوى المنتجة ، تكون العلاقات الانتاجية ، وعندما تكون القوى لمنتجة ذات طبيعة رأسمالية تكون العلاقات الانتاجية رأسمالية وعندما تتطور القوى المنتجة تدبها العلاقات الانتاجية لكن هذه العلاقات الانتاجية أبطأ في حركتها ، نظراً لارتباطها بعبادات وتقاليده ونظم حياة الناس

ولهذا يمكن أن تصبح العلاقات الانتاجية قديمة بالية ، ومن ثم تكون عائقاً أمام تطور القوى المنتجة وهنا يظهر التناقض بين القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية ، إلى الحد الذى تصبح معه علاقات الانتاج القائمة مستحيلة البقاء وعندئذ تنهياً الظروف لتغيير العلاقات الانتاجية نفسها ، بحيث تتطابق من جديد مع مستوى التطور الذى باثته القوى المنتجة وفى الوقت ذاته ، تتمتع العلاقات الانتاجية فى المجتمع بدرجة ما من التأثير على القوى المنتجة ، بحيث تستطيع بدورها أن تعجل أو تبطل من نمو وتطور القوى المنتجة . لكن المهم فى النهاية هو أن ما يحكم الصلة بين العلاقات الانتاجية والقوى المنتجة هو حتمية المطابقة بينهما فلا توجد قوى منتجة اشتراكية مع علاقات انتاجية رأسمالية ، ولا توجد علاقات انتاجية اشتراكية مع قوى منتجة رأسمالية ولهذا يتميز كل مجتمع بأسلوبه فى الانتاج ، هذا الأسلوب الذى يعبر عن الوحدة بين القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية

وفي الأسلوب الرأسمالي للإنتاج ، تكون القوى المنتجة — من مواد ووسائل عمل وخبرة عمل — ذات طبيعة رأسمالية ، وتكون العلاقات الإنتاجية رأسمالية وهذا هو ما يعيننا في دراستنا هذه . فقد رأينا كيف تغيرت المفاهيم الأساسية للاقتصاد القومي على نحو يبعث الحياة في رأس المال ، المحلي الأجنبي . ورأينا كيف تغلب المفهوم الرأسمالي لتنمية القوى المنتجة عندنا . ومن ثم تنمو بالضرورة العلاقات الإنتاجية الرأسمالية وترسخ .

لكن ما زال هذا الكلام غير محدد . ففي ظل الأسلوب الرأسمالي للإنتاج ، أى في ظل قيام المجتمع على استخدام رأس مال في شراء قوة عمل العمال لإنتاج سلع وبيعها في السوق وتحقيق فائض نقدي هو الفرق بين مادفع من أجور للعمال وما خلقه العمال من قوة عملهم في ظل هذا النظام تكون القوى المنتجة الرئيسية هي رأس المال ، وتكون العلاقة الإنتاجية الرئيسية هي العلاقة بين الرأسمالي والعامل ، ويكون أساس هذه العلاقة هو الملكية الخاصة لرأس المال . فأحدهما هو المالك والآخر هو المعدم .

هنا يفتح المجال في المجتمع لطبقتين أساسيتين هما الرأسماليون والعمال . ومن خلال العلاقة المتبادلة بين هاتين الطبقتين، تتم حركة الإنتاج الرأسمالي بما فيها من وحدة وصراع . لكن الطبقتين تقفان على طرفي نقيض كأساس العلاقات الإنتاجية الرأسمالية هو من جانب ملكية الرأسماليين

لوسائل الانتاج ، وهو من جانب آخر حرمان المنتجين الحقيقيين وهم العمال من الملكية ، اللهم إلا ملكية قوة عملهم ولهذا يتحدان ويتصارعان يتحدان فنيا لانتاج الثروة في صورة سلع ، ويتصارعان اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً حول نصيب كل منهما في عمرة الانتاج ، أى في الثروة الاجتماعية . وكلما وسعت الرأسمالية من درجة تعاون العمال في الانتاج — وهذا مسار طبيعي لا مفر منه — كلما اكتسبت القوى المنتجة طابعاً اجتماعياً ، وكلما تعارض تطور هذه القوى المنتجة مستقبلاً مع العلاقات الانتاجية التى تظل محكومة بالملكية الخاصة للرأسماليين لوسائل الانتاج ومن ثم تنهياً الظروف للتغيير الاشتراكي ، أى للتغيير الجذرى للعلاقات الانتاجية المختلفة كى تجارى تطور القوى المنتجة المتقدمة .

ومع ذلك فليس الرأسماليون والعمال هم كل طبقات المجتمع الرأسمالى . أنهم للطبقتان الأساسيتان فحسب . وبينهما توجد فئات وسطى لا حصر لها ، تراوح فى نطاق متسع فيما بين الرأسماليين والعمال ، من رأسمالية متوسطة ورأسمالية صغيرة وأشباه عمال . يدخلون جميعاً فى نسج العلاقات الانتاجية ، ويمارسون دوراً متوسطاً بين الطبقتين . لكنه يكون دوراً بالغ الأهمية فى مجتمع متخلف كمصر ، لا يتشكل من نسيج واحد ، بله تعدد بداخله الهياكل الاقتصادية .

جوهر الصراع الاجتماعي في الماضي

رأينا كيف كانت العلاقات الانتاجية السائدة في مصر هي علاقات رأسمالية تستند إلى الملكية الخاصة للأرض ورأس المال . وكانت المحاولة تجري لإقامة علاقات إنتاجية انتقالية ، وكانت تقابلها محاولة مضادة لمنع ظهور أو استقرار أو تطوير هذه العلاقات الانتقالية .

فمن جانب ، كانت المحاولة تستند إلى عناصر أساسية هي :

(أ) مصادرة وتأميم الملكية الخاصة الكبيرة للأرض ورأس المال ، واتخاذ اجراءات من شأنها وقف التراكم الرأسمالي والحد من النمو الرأسمالي

(ب) ظهور القطاع العام والبدء في إجراءات من شأنها الحد من أشكال الاستغلال الرأسمالي بداخله ، سواء بتوجيه فائضه للتنمية القومية أو بمشاركة العاملين في إدارته وأرباحه .

(ج) ظهور القطاع التعاوني واتخاذ اجراءات من شأنها السيطرة على الخدمات الأساسية المشتركة للفلاحين .

(د) الأخذ بنظام التخطيط القومي كأسلوب لعملية التنمية الإقتصادية ، والبدء في إجراءات من شأنها إخضاع كافة قطاعات الإقتصاد القومي لأسلوب التخطيط .

تلك كانت المحاولة . ومن جانب آخر ، كانت هناك المحاولة المضادة

لسد الطريق على ظهور واستقرار وتطور علاقات انتاجية انتقالية — وتمددت أحاليب المحاولة المضادة سواء بالتحايل على القانون لاستبقاء الملكية الخاصة للأرض ورأس المال، وبناء ثروات جديدة، أو بتخريب القطاع العام والائتفاف حوله لتأكيد العلاقات الاجتماعية الرأسمالية بداخله وتحويل فائضه إلى ثروات خاصة على حساب العمال والمستهلكين، أو بتحويل التعاون إلى نظام يعمل أساسا لمصلحة رأسمالية الريف وأعوانها في جهاز التعاون، أو بإفشال الخطة القومية واثبات استحالة القيام بتنمية طموحة ووقف أسلوب التخطيط لتنمية الاقتصاد القومي .

هذا الصراع ، بين محاولة إقامة علاقات انتاجية انتقالية في أرضية رأسمالية وبين محاولة مضادة للحيلولة دون إقامتها ، لم يكن ليحسم أبدا بعيداً عن حركة الجماهير المنظمة لسبب بسيط هو أن هذه العلاقات الانتقالية الجديدة لم تكن لتظهر من تلقاء نفسها ، إنما كان يجب أن تخلق خلقا وباقتداد الصراع لحركة الجماهير المنظمة ، افتقد الصراع أهم قوام الحاسمة من أجل التقدم .

ولذلك يجب الاعتراف بأن عملية خلق علاقات انتاجية جديدة ، انتقالية ، وهي العملية التي بدأت مع مرحلة التحول الاجتماعي في أوائل الستينات ، لم تلبث أن جمدت بعد أربع سنوات من بدءها ، وذلك بوقف الخطوة الخامسة الثانية . ثم ما لبثت أن توقفت في النهاية بحرب يونيو ١٩٦٧ وما تلاها . ومن ثم انفتح المجال لاستقرار وانتشار ونمو العلاقات الانتاجية الرأسمالية وفي هذه الأثناء نمت الرأسمالية المصرية وبعد أن كانت

تمثل أساساً خلال مرحلة التحول الاجتماعى فى الرأسمالية المتوسطة والصغيرة ، وبجانها بقايا الرأسمالية الكبيرة فى تجارة الجملة والمقاولات ، تمت طبقة جديدة بيروقراطية من كبار الموظفين ورجال القطاع العام ولم تلبث أن تشابكت مع عناصر الرأسمالية الباقية ثم أفاد الجميع من التنازلات التى تمت بعد الهزيمة ، ومن السكوت على محاولات التنمية غير المشروعة التى تتابعت وتضخمت بحيث تشكلت فى النهاية رأسمالية كبيرة صارت هى الركيزة الاقتصادية لسياسة الانفتاح . فلما أعلنت هذه السياسة كان سندها الاجتماعى جاهزاً من قبل .

ومعنى هذا بوضوح أن العلاقات الانتاجية الراهنة ليست — اللامانة العملية — نتيجة لسياسة الانتاح الاقتصادى وحدها . بل هى محصلة لسياسات عديدة تمت خلال سنوات الثورة ، وبخاصة منذ الهزيمة وهكذا أصبحنا بعد سياسة الانفتاح وقد تغلبت كفة النمو الرأسمالى، ونهيات الظروف لسيطرة العلاقات الانتاجية الرأسمالية .

الدلالة الاجتماعية للانفتاح الاقتصادى

قبل الانفتاح الاقتصادى ، إذن ، كانت العلاقات الانتاجية السائدة فى المجتمع هى العلاقات الرأسمالية لكنها كانت تسود بدرجات متفاوتة

صحيح أنه فى مرحلة معينة ، تمتد من بداية التأمينات الكبرى فى

عام ١٩٦١ حتى نهاية الخطة الخمسية الأولى ، قامت بغير شك علاقات انتقالية في القطاع العام ، واستطاعت بفضل أسلوب التنمية المخططة أن تؤثر إلى حد ما على العلاقات الانتاجية في القطاع الخاص . وكان الموقف عندئذ واضحاً يتلخص في هذه الحقيقة وهي أنه مع التسليم بالوجود الرأسمالي ، فإنه يجب تقييد النمو الرأسمالي ، ووقف عملية تركيز وتمركز رأس المال والملكية الخاصة وهذا هو ما يسمونه الآن بالانغلاق الاقتصادي لقد كان الاتجاه السائد عندئذ هو الاتجاه نحو علاقات انتاجية انتقالية يمكن أن تمهد في المستقبل لقيام علاقات انتاجية اشتراكية

ثم تجمد الاتجاه كله بنهاية الخطة الخمسية الأولى وعدم البدء في الخطة الخمسية الثانية ثم توقف الاتجاه تماماً بمد الهزيمة . في البداية ، سمح بالنمو في قطاع المقاولات وقطاع التجارة الداخلية وخاصة تجارة الجملة ، وحدث التراخي في تأمين تجارة الجملة تأميناً كاملاً ثم بدأ الاستيراد بدون تحويل عملة ، فأصبحت بعملية واسعة من التهريب من الداخل ومن الخارج على السواء . وبدأت السوق الداخلية تمارس تجارة السلع المهربة . واتسع نشاط التصدير الخاص . ومع ذلك فلقد ظل توسع النشاط الرأسمالي عملاً استثنائياً ، وغالباً ما كان يقع تحت طائلة القانون حتى انتهت حرب أكتوبر فأتاحت مناخاً مواتياً لتقنين حرية النشاط الخاص

وهكذا فتح السبيل لنمو العلاقات الانتاجية التي تقوم على أساس الملكية

الخاصة لرأس المال ، على أساس حرية النمو الرأسمالى ، وتماسكت العناصر
والفئات الرأسمالية المختلفة ، من بقايا أشباه الاقطاعيين وكبار الملاك
الرأسماليين الذين أصابهم الثروة فى الماضى بالتصفية عن طريق المصادرة
والتأميم والحراسات ، ومن كبار الملاك وكبار الرأسماليين الجدد الذين
تكونوا فى ظل الثورة ، أحيانا بفضلها وأحيانا أخرى بالتعايل عليها
والالتفاف حولها وتشكلت طبقة رأسمالية فى المدينة والريف على
السواء أسلوبها هو الأسلوب الرأسمالى للإنتاج ، القائم على الملكية
الخاصة لوسائل الإنتاج ، وبخاصة رأس المال النقدى تقوم بالإنتاج فى
الزراعة والصناعة نسبياً ، لكن أغاب نشاطها فى الخدمات ، فى التجارة
الداخلية والخارجية ، فى المقاولات والتوريدات ، فى المباني والسياحة ،
وكذلك فى الوساطة والتهريب والسوق السوداء وأصبحت هناك على
رأسهما رأسمالية كبيرة جديدة تمسك بزمام القيادة فى صفوف الرأسمالية .
وفى مواجهتها تمت ونضجت طبقة عاملة حديثة ، توجد نواتها الصلبة فى
الصناعة أساساً ، وبخاصة داخل القطاع العام وهذا كله هو موضوع
دراستنا هذه التى لن نتسع للأسف لأكثر من طرح الخطوط العريضة
للموضوع .

١ - رأسمالية المدينة

لقد تشكلت الآن طبقة رأسمالية مكتملة البنيان . تشكلت من أصول
تاريخية مختلفة ، لكنها صارت الآن طبقة واحدة طبقة تجارية ،

رأبوبة فى الأساس ، لها قمتها ولها قاعدتها ، وفيها مراتبها من رأسمالية كبيرة ورأسمالية متوسطة . صار لها وجودها التماسك وصارت لها تطلعاتها الطبيعية لفرض سيادتها على المجتمع بأسره . فالانفتاح الاقتصادى يجب عندها أن يكتمل بالانفتاح السياسى ، وحرية الحركة والنمو اقتصادياً يجب أن تتبعها حرية الحركة والنمو سياسياً

أصولها التاريخية

هذه الطبقة الرأسمالية لها أصولها التاريخية المعروفة وهى أصول عديدة يجب أن تكون حاضرة أمامنا ، لأنها تساعد على توضيح طبيعة واتجاهات هذه الرأسمالية الجديدة

أولاً — فهناك الرأسمالية الوطنية التى استمرت فى دينا الأعمال ، فى الصناعة والزراعة والتجارة والمقاولات . ولقد حافظت طوال سنوات وقف نمو رأس المال المحلى على فرص النمو غير المرئى حين حولت كثيراً من منجزات الثورة إلى فرص للآراء كالمقاولات والتوريدات ، وكالقرض المجانية والتسويق التماوى ، وخاصة بعد الاطاحة بالرأسمالية الكبيرة وكبار الملاك السابقين وكان من الطبيعى عندئذ أن تتسع صفوف هذه الطبقة باستمرار لعناصر جديدة — وأن تكون هى القوة النادرة — نمت من بين صفوف الرأسمالية الصغيرة وبخاصة الحرفيين .

ثانياً — وهناك الطبقة الجديدة التى نمت بفضل الثورة ، بفضل مراكزها فى الدولة والقطاع العام ، بفضل التنمية الاقتصادية والحياة

السياسية التي أتاحها الثورة واستطاعت هذه الطبقة الجديدة — بنض النظر عن عدم دقة التسمية العلمية — أن تراكم ثروات في الداخل والخارج على السواء .

ثالثاً — وهناك الرأسمالية الكبيرة التي سمحت الثورة باستمرارها في قطاعات المقاولات وتجارة الجملة وتجارة التصدير ، وهي قطاعات عاشت جميعاً في حى الدولة والقطاع العام وتمكنت هذه الرأسمالية بذلك من تحقيق أرباح وتكديس ثروات كبيرة . يكفي أن تجارة الجملة وحدها كانت بأيدي ٢١٩ تاجراً فقط يتصرفون في ٩٠ مليون جنيه وبحققون ربحاً سنوياً صافياً يصل منذ سنوات إلى ٣٠ مليون جنيه — مما دفع النظام لاتخاذ قراره في نوفمبر ١٩٦٧ بتأميم تجارة الجملة بالتدريج . ومع ذلك تراخى التنفيذ ولم يتم التأميم بل تم تفكيك القطاع العام في تجارة الجملة واستمرت تجارة الجملة لاسم أساسية مثل القمح والذرة والسجائر والأقمشة بأيدي الرأسمالية . وحدث الشيء نفسه بالنسبة لقطاع المقاولات الخاص الذي تولى ٧٠٪ من أعمال التشييد التي تمت في الخطة الخمسية الأولى ، وكانت تمثل وحدها ٤٠٪ من كل استثمارات الخطة . وعلى الرغم من قرار صدر في عام ١٩٦٦ بتأميم ٨٠٪ من قطاع المقاولات الخاصة حتى عام ١٩٦٩ ، فإنه لم يطبق ، وجرى تفكيكه فيما بعد .

رابعاً — وهناك بقايا الطبقات القديمة ، من الاقطاعيين وكبار الرأسماليين الذين حافظوا على بعض ثرواتهم القديمة أو استطاعوا ترميمها في دنيا الأعمال ، والذين لعبت تصفية الحراسات أخيراً دوراً هاماً

في تزويدهم بثروة عقارية أو نقدية كانوا قد فقدوا الأمل فيها ، والذين
أتاح لهم الانفتاح أخيراً إعادة جزء من ثرواتهم في الخارج سواء كانت
هربت إلى الخارج أو كانت قد تكونت في الخارج خلال سنوات
الهجرة ولهم بالتالي إرتباطاتهم القديمة برأس المال الأجنبي

خامساً — وهناك أخيراً أغرب هذه الأصول وأخطرها ، وهي
جماعات الممارين والأفاقين ، من أرباب السوابق والخارجين على
القانون ، الذين استطاعوا بفضل الجريمة أن يشقوا طريقهم إلى دنيا
الاعمال ، من أسفل ، تحت أى اسم ، وبأى صورة من الصور ، ليفرضوا
بعد ذلك وجودهم ثم سيطرتهم ، مسلحين بمصائب تجمع بين النشاط
الاجرامى والنشاط الرأسمالى ، ومزودين بقدرة فذة على التسلل إلى أجهزة
الدولة والقطاع العام ، ومدفوعين بقوة خارقة للمادة للسيطرة على السوق
الداخلية من خلال التجارة بالذات . أن هذه الجماعات من الرأسماليين
المجدد ، بلشاتهم المريبة وطموحاتهم الداهية ، هم أنشط أقسام الرأسمالية
المصرية وهم الذين يفرضون بالتالى طابعهم الطفيلي على مجموع الطبقة
الرأسمالية .

من هذه الأصول المتعددة ، تشكلت الرأسمالية الجديدة ، وهي
تحمل طابعها جميعاً — وبالذات هذه الرأسمالية الطفيلية الجديدة .

الرأسمالية المتوسطة والتكبرة

بداخل هذه الطبقة الرأسمالية ، يجب التمييز بوضوح بين مرتبتين

هما الرأسمالية الكبيرة والرأسمالية المتوسطة ومع أن جمهرة هذه الطبقة الرأسمالية تتشكل في الواقع من الرأسمالية المتوسطة ، غير أن التأثير الحاسم يرجع إلى الدور الذي تمارسه الرأسمالية الكبيرة بثقلها الاقتصادي والسياسي

ونحن نعني بالرأسمالية المتوسطة تلك الفئات من الرأسمالية التي درجنا بصفة عامة على تسميتها بالرأسمالية الوطنية وهي تقف ما بين صغار المنتجين وبين كبار الرأسماليين . وعلى عكس صغار المنتجين ، فالرأسمالية المتوسطة ذات طبيعة رأسمالية ، بمعنى أنها تقوم على الملكية الخاصة لرأس المال ، وعلى الانتاج الرأسمالي وهو إنتاج سلعى . وتتميز الرأسمالية المتوسطة من ثم باستخدام رأس المال بوصفه الوسيلة الأساسية للانتاج ، وباستخدام العمل بالأجر للقيام بالانتاج وهي تمارس الانتاج الرأسمالى السامى ، سواء كان ذلك في مجال الصناعة أو التجارة ولا شك أن دور هذه الرأسمالية المتوسطة دور مطلوب، في هذه المرحلة ، لقيامها بالانتاج والتبادل ، من غير أن تشكل خطراً على مستقبل التنمية الاقتصادية والتحرر الاقتصادي

أما الرأسمالية الكبيرة فتضم الفئات والأقسام العليا من الرأسمالية ويساهم في تشكيلها بالذات عنصران اجتماعيان جوهريان ، عرضهما من قبل وهما

أولاً — الفئات التجارية والربوية ، من التجار والممولين والمقاولين

والوكلاء في مجالات التصدير والاستيراد وفي تجارة الجملة ونصف الجملة ، في الصفقات العقارية ، في المقاولات والتوريدات ، في الفنادق والملاهي والمطاعم وواضح أنها كلها تعتبر أنشطة خدمات لا تضيف إلى الثروة المادية للمجتمع ، بينما تطلق داخل الاقتصاد القومي بما تحمقه من أرباح وما تقدمه من أجور وما تنفقه في الاستهلاك مبالغ نقدية طائلة تعتبر قوة شرائية ذات ضغط تضخمى لا يمكن صده .

وقد تلقت هذه الفئات التجارية الربوية دفعات قوية من سياسة الانفتاح فقد أطلقت لها حرية التصدير والاستيراد بالكامل ، كما أطلقت أعمال المقاولات في التعمير والتشييد بصورة لم تعرف من قبل . ومنحت وزارة التعمير صلاحيات استثنائية بعيداً عن الخطة . ووضعت استثمارات التعمير وقدرها ٢٤٣ مليون جنيه تحت تصرف الوزير وشعاره المعلن هو « التمسك بحرية الفرد الكاملة في ظل المنافسة » وبالتالي إنتقل أغلبها إلى القطاع الخاص للمقاولات ومعروف أن حجم استثمارات التشييد في الخطة الانتقالية كان يصل إلى ٦٢٥ مليون جنيه ، بنسبة ٧٥٪ من إجمالي استثمارات الخطة ، وبزيادة ٢٦٥ مليون جنيه دفعة واحدة عما خصص في عام ١٩٧٤ ولقد تم بالمناسبة رفع حدود التعاقد مع المقاولين من ١٠٠ ألف جنيه إلى ٥٠٠ ألف جنيه ومع ذلك فلم تعد هذه الحدود كافية

ثانياً : الفئات البيروقراطية من قيادات القطاع العام والدولة . وهى فئات تضم عناصر من أصول اجتماعية مختلفة تدين بالفضل للتعليم وتحصيل

معرفة علمية وتكنولوجية وتولى قيادات القطاع العام والدولة . ومنها وبفضل نشاطها في مواقع السلطة ، تحصل على دخول عالية من مرتبات وبدلات ومكافآت ، ودخول غير رسمية من عمولات وهدايا ورشاو . ويتحول ذلك كله في النهاية وبفضل صلاتها بدنيا الاعمال إلى رأسمال يبروقراطى مربوط بمصدره وهو الوظيفة ، وغير مربوط بشكل مباشر بظروف الانتاج المادى . لكنه لا يلبث أن يتحول الى رأسمال تجارى أو ربوى أو صناعى . وقد اضاف الانفتاح فرصا جديدة إلى هذه الفئات عندما فتح أمامها أبواب التوكيلات التجارية لرأس المال الاجنبى وكافة مجالات التصدير والاستيراد والتوسع في المقاولات وأبواب تحرير الادارة داخل القطاع العام وادخال الرأسمالية المحلية والأجنبية في رأسمال وإدارة شركاته .

رأسمالية تجارية أساسا

وبالطبع تتنوع الأنشطة التى تشتمل بها الطبقة الرأسمالية ، من صناعة ومقاولات وتجارة . هناك مثلا أنشطة صناعية هامة تتولاها ، كصناعة النسيج وصناعة الملابس والصناعات الجلدية وصناعة الأثاث والصناعات الغذائية والصناعات الهندسية والميكانيكية وبخاصة صنع بعض الآلات وعمركات السيارات . وهناك أيضا النشاط المملووظ في المقاولات بكافة أنواعها ؛ وفيها جانب هام من الانشاء والتشييد وتوفير خدمات انتاجية .

غير أن النشاط الغالب على الطبقة الرأسمالية الراهنة هو النشاط

التجارى ، بحيث يمكن القول بأن الرأسمالية المصرية الجديدة يغلب فيها رأس المال التجارى ، وهى لذلك رأسمالية تجارية أساسا ومن هنا فهى بالضرورة رأسمالية ذات طبيعة طفيلية .

ومنذ عرفت التجارة ، وهى نشاط طفيلى . بل هى أول نشاط طفيلى ظهر إلى الوجود ، لأنها تقوم على مبادلة منتجات قام المنتجون بإنتاجها . ومن ثم تتطفل التجارة على الانتاج المادى . لكنها تسدى خدمة أساسية ، اذ تخلص الجماعة المعينة من فائض فى منتجاتها مقابل الحصول على منتجات تنقصها لكنها فائضة لدى جماعة أخرى . لذلك كانت التجارة فى المنتجات الفائضة أقدم نشاط رأسمالى عرفته البشرية ، وكان رأس المال التجارى أقدم أنواع رأس المال . وفيما قبل قيام المجتمعات الرأسمالية ، كان الانتاج موجها فى الأساس لانتاج سلع الاستهلاك . ومعنى هذا أن التجارة كانت تتبادل فى الأساس سلعا استهلاكية . كانت التجارة لم تسيطر بعد على الانتاج ، بل تتبادل فحسب ما يفيض من المنتجات عن حاجة الاستهلاك . ومن ثم كان باستطاعة رأس المال التجارى عندئذ أن يستحوذ على الجزء الأكبر من الربح . وذلك على عكس الوضع فى ظل المجتمعات الرأسمالية التى تصبح التجارة فيها عنصرا من عناصر عمالية الانتاج الاجتماعى . وفيها ذهب أغلب الربح للرأسماليين الصناعيين والزراعيين والماليين .

وللاسف فإن الوضع فى بلد متخلف ك مصر ، يتيح لرأس المال التجارى فرصا مماثلة لفرصة فى المجتمعات قبل الرأسمالية . لكن الخطير فى الامر هو أن رأس المال التجارى يكون عندئذ معنيا بالاستهلاك لا بالانتاج ،

معنىاً بعبارة فائض أو ناقص الاستهلاك ، غير مكثرت بالوسط الاجتماعى والاقتصادى الذى يعمل فيه ، غير مبال بالتطور الاجتماعى والاقتصادى — مما يجعل منه فى الأساس قوة رجعية ، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً

وهذا هو واقع الحال . فالطبقة الرأسمالية — بحكم تطورها الأخير، وبحكم أصولها التاريخية — رأسمالية تجارية فى الأساس والنشاط التجارى يغلب عندها على كل نشاط . ورأس المال التجارى غالب فى تكوين رأس المال

أولاً — فقد أطلقت حرية التجارة الخارجية ، تصديراً واستيراداً ، لرأس المال المحلى . وأصبح من حق كل فرد أن يستورد احتياجاته للاستعمال الشخصى أو الخاص من موارده الخاصة ، مثلما أصبح لكل فرد أن يستورد وأن يصدر ، وانتهى بذلك احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، انتهى تأميم التجارة الخارجية وبخاصة تجارة الاستيراد . أصبح لكل فرد أن يستورد بدون تحويل عمله أو من السوق الموازية سلماً استهلاكية ومستلزمات انتاج ومواد خام . بل أصبح لكل فرد الحق فى أن يستورد السلع لحساب القطاع العام مستخدماً الحصيلة النقدية التى خصصتها الدولة لاستيراد هذه السلع من الميزانية النقدية . وهنا تعود الخشية من جديد من تحول التجارة الخارجية من وسيلة لتنمية الاقتصاد القومى وأداة لنجاح سياسة الاعتماد على النفس الى بالوعة للفائض الاقتصادى ما دامت مصدراً لأرباح طائلة .

ثانياً — كذلك أطلقت حرية التجارة الداخلية ، استناداً بالطبع إلى إطلاق حرية التجارة الخارجية . وهناك من الأصل سيطرة الرأسمالية الكبيرة على تجارة الجملة ونصف الجملة وانتشار الرأسمالية المتوسطة في تجارة التجزئة ، بحيث تضم الرأسمالية التجارية الواسعة الانتشار تجار الجملة وكبار تجار التجزئة وهم يسيطرون بالتالي على تجارة التجزئة وبخاصة بعد تفشيط التجارة الخارجية والتداخل العضوى بين المستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة . وعلى سبيل المثال ، فتجارة السلع الاستهلاكية تتعامل في سلع تزيد قيمة دورتها السنوية عن ٢٠٠٠ مليون جنيه ، يمثل الرأسماليون نحو ٧٣٪ . على أن نصيبهم في تجارة السلع الغذائية أكبر إذ يصل في تجارة الجملة إلى ٨٥٪ وفي تجارة التجزئة إلى ٩٧٪ . وكذلك الشأن في تجارة المنسوجات حيث يسيطرون على ٩٣٪ من قيمة دورتها السنوية . وتتضاعف أهمية رأس المال التجارى في التجارة الداخلية بمقدار ما يتعامل في السوق السوداء

ثالثاً — ولقد تضخمت التجارة الداخلية حالياً بإطلاق حرية الاستيراد ، وازدحام السوق الداخلية بكافة المنتجات المستوردة من كافة أرجاء العالم وبخاصة من العالم الرأسمالى . وبرزت بصفة خاصة واردات مثل سيارات النقل والإدوات والأجهزة المنزلية الكهربائية والالكترونية وآلات الطباعة وآلات وأدوات الخياطة والتريكو المنزلية ، ناهيك عن سلع الاستهلاك السريع من ملابس وساعات ومشروبات ومرطبات . كلها في

السوق لمن يستطيع أن يشتري . وفي هذا المجال بالذات تبدو الوحدة العضوية بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية ، كما تبدو العلاقة الوثيقة بين الرأسمالية التجارية المحلية واحتكارات ووكلاء الرأسمالية العالمية .

هكذا ، وبفضل اطلاق حرية التجارة الداخلية والخارجية ، أصبح رأس المال التجارى غالبا في تكوين رأس المال المحلى . وبفضل اندماج مصالحه مع مصالح رأس المال الاحتكارى الاجنبى ، ليس فقط من خلال التصدير والاستيراد ، بل أيضا من خلال المشروعات الأجنبية سواء داخل البلاد أو في المناطق الحرة ، وحيث تصبح بلادنا مركزا أماميا لتسويق منتجات الاحتكارات الدولية وغزوات الشركات المتعددة الجنسية في المنطقة العربية كلها ، فإن رأس المال التجارى يجنى أرباحا خيالية . يجنيها على حساب ابتزاز قطاع الدولة وافلاس الرأسمالية الوطنية وافقار الطبقات الشعبية واعاقه التطور الاقتصادى المستقل للبلاد وزيادة أسباب التبعية للخارج . وتلقى هذه الأرباح المذهلة بظلمها الثقيل على الاقتصاد القومى بأكماله لتصبح التجارة (بكافة ظهورها) هى النشاط الأمثل لرأس المال .

رأسمالية ذات طبيعة طفيلية

هذه الرأسمالية التجارية ، وهى رأسمالية ذات طبيعة طفيلية ، تسخف طابعها الطفيلى على الرأسمالية المحلية كلها . وبالطبع هناك رأسمالية صناعية

نامية ، وهى تلعب دوراً حقيقياً فى تنمية الانتاج المادى ، وبخاصة عندما تشتغل بالصناعات التكميلية للصناعات الكبيرة التى يتولاها القطاع العام غير أن هذه الرأسمالية الصناعية مهددة هى نفسها بأن يكون لها طابع طفيلى كيف ؟

فى الواقع ، أنها تعمل فى بيئة يفتاب عليها طابع الرأسمالية التجارية ومن ثم تحاول الرأسمالية الصناعية أن تعالج عملية الانتاج المادى بمشاكله الاقتصادية والمالية والاجتماعية وأن تحقق نفس العائد النقدى الذى تحققه الرأسمالية التجارية بنير إنتاج ، وإلا عدلت عن الصناعة إلى التجارة — مثلما يحدث كثيراً فى هذه الأيام. ومن أجل تحقيق هذا العائد المغرى، يجب أن تفسح بوضع إحتكارى ما . ومن هنا سعيها للحصول على تكنولوجيا وآلات حديثة ، ذات كفاءة عالية — لكن مثل هذه التكنولوجيا قد أعدت فى الأصل ، فى بلادها ، وصممت من أجل أسواق كبيرة — بينما سوقنا المحلية ضيقة . ومن ثم تتولد على الفور عناصر إحتكارية من نوع خاص لرأس المال الصناعى المحلى ، حتى لو كان صغيراً نسبياً — أن مشروعات صناعية ، صغيرة نسبياً ، ولكن مزودة بأحدث الآلات ، تتحول فى سوقنا المحلية إلى إحتكارات من نوع خاص ، وبالذات فى ظل حماية جمركية معينة . من هنا ، تحمل الرأسمالية المحلية — حتى الصناعية منها — اتجاهات التحلل والتطفل . فهذه المشروعات الرأسمالية ، الصغيرة نسبياً ، والتى تمثل احتكاراً ما ، تعجز عن التطوير المستمر للتكنولوجيا الحديثة ، بل ولا تعنى بذلك فى النهاية ما دامت تجد مشترياً يتمنى الحصول على منتجاتها .

من هنا ، تسيطر الرأسمالية التجارية بطابعها الطفيلي حتى على
الرأسمالية الصناعية ولذلك فإن هذا الطابع الطفيلي هو الجدير
بكل انتباه

ونحن نغنى بالطابع الطفيلي للرأسمالية أنها لا تقوم فى الأساس على
تطوير الإنتاج المادى بقدر ما تقوم على الخدمات وبالذات على التجارة ،
وأنها غير معنية فى الأساس بتطوير الاقتصاد القومى وتأمين التحولات
الاجتماعية الضرورية حتى فى ظل اقتصاد رأسمالى ، وأنها فى النهاية وهى
ضميعة الجدور القومية قوية الوشائج الخارجية أقرب ما تكون إلى
التبعية لرأس المال الأجنبى ، ومن ثم يمكن تلخيص معالم هذه الرأسمالية
الطفيلية فى السمات التالية أنها رأسمالية ربوية ، رأسمالية علوية ،
رأسمالية رجعية .

أولاً — بوصفها رأسمالية تجارية ، فهى رأسمالية ربوية ، بمعنى التعامل
بالنقود والزئنة فى أن تربو هذه النقود باضطراد ، أن تنمو سريعاً ، أن
تلد نقوداً باستمرار — وبالذات عن طريق التجارة والخدمات ،
بالإغشفاء فى الوساطة والسمسرة والتهريب والسوق السوداء وهى لذلك
تولد الطابع الربوى فى الاقتصاد القومى ، بالاستعداد للمضاربة والرغبة فى
الاحتكار أنها على استعداد للمضاربة وبخاصة فى عمليات السوق السوداء
التي تتناول سلع الاستهلاك الشعبى كما تتناول توزيع منتجات القطاع العام
من خدمات و سلع حتى رأس المال المقتضى تحول إلى التجارة فى

الأراضى والمباني والشقق . ويتنقل رأس المال التجارى من تجارة إلى تجارة بسرعة خارقة . فتجار البقالة مثلا يتحولون الى تجار للسلع الاستهلاكية المستوردة ، من ملابس وأقمشة ، ثم الى تجار للأجهزة الكهربائية والالكترونية والحمامات المستوردة ، وتجار الاسماك مثلا يتحولون إلى تجار للسيارات . وأصحاب الملاهى يتجارون فى كل شيء . والفكرة عند الجميع هى الاستفادة من فروق الأسعار ، والتعامل فى أى شيء يكون مصدرا للربح الكبير — مع ضمان سرعة دوران رأس المال .

ثانيا : بوصفها رأسمالية تجارية فهى رأسمالية علوية ، بلا جذور تمتد فى أعماق الاقتصاد القومى ، بل غير معنية بتطوير الاقتصاد القومى والأوضاع الاجتماعية ، غير مطمئنة إلى مستقبلها ، لا تبنى مصانع ولا تستوعب عمالة ، ويكفيها مكتب صغير — وأحيانا حقير — لتحقيق أرباح مذهلة وتكوين ثروات بالملايين . لا تنظر إلا إلى كسبها فحسب ، وتحصل عليه بكافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة ، وبخاصة فى تعاملها مع القطاع العام والدولة . فهى مثلا تتعامل أساسا بقروض تحصل عليها من البنوك ، وهى بنوك الدولة وأموالها أموال عامة . ومن ثم تبقى أموالها الخاصة بمنأى عن الخطر ، ولو فى خارج البلاد . ثم لا تدفع ضرائب للدولة ، وتتقن كل وسائل التهريب وإخفاء الدخول والثروات . وأحيانا تقوم بوظيفة تحويلية ، فتحول عمليات لحسابها ، مما يؤكد طابعها الربوى . لكنها تتعامل فى الواقع كرأسمالية أجنبية مع القطاع العام والدولة . أنها

تقوم بدور الوساطة في التجارة من القطاع العام الى المستهلكين ، وفي الوساطة من القطاع العام الى القطاع العام ، وحتى مع الدولة ولذلك يكون ههما أن تحتفظ بقروض استثمار وروابط عضوية مع جهاز الدولة والقطاع العام . تشتري بذرة القطن من المحالج لتبيعها إلى معاصر الزيوت تشتري المنسوجات لكي تباعها لصغار تجار الأقمشة ومتوسطيهم. ويفسح المجال للفساد ينخر في أجهزة الدولة والقطاع العام ، وينعكس من ثم على المجتمع كله .

ثالثا : بوصفها رأسمالية تجارية ، فهي رأسمالية رجعية . وبحكم كونها طفيلية ، ربوية ، مضاربة ، غير مكترثة بيلدها، مرتبطة برأس المال الأجنبي فانها لكي تدافع عن امتيازاتها ، تقوم بالدفاع عن مبدأ الاقتصاد الحر والطريق الرأسمالي ، وتجمع كل القوى الرأسمالية المحلية تحت قيادة الرأسمالية التجارية ، وتدعو للتحالف مع رأس المال الأجنبي أى مع الرأسمالية العالمية . وهذا هو المصدر الموضوعي لخطر ضياع الاستقلال الاقتصادي وإعادة السيطرة الأجنبية ، لأن التحالف بين الرأسمالية الكبيرة المحلية وبين الرأسمالية العالمية يشكل بالدقة جوهر الاستثمار الجديد . ومن هنا يتضح كم هي متخلفة هذه الرأسمالية المحلية الجديدة ، التي — بعد سنوات طويلة من تصفية التبعية الاستعمارية — لا تجد مفرأ أمامها من أجل أن تنهو وتضمن إلا أن تستدعى الاستعمار من جديد .

وبذلك تتحقق المشاركة المطلوبة بين رأس المال العالمى ورأس المال
المحلى (١)

هذه الرأسمالية المحلية ، التى تغلب بداخلها الرأسمالية التجارية التى
تتميز بطبيعة طفيلية ، هى فى الأساس الرأسمالية الكبيرة . ومن ثم تتميز
جوهرىاً عن جمهرة الرأسمالية المحلية وهى الرأسمالية المتوسطة فهذه
الرأسمالية المتوسطة هى فى نهاية الأمر موضع استقلال من جانب الرأسمالية
الكبيرة التى صارت — بحكم طبيعة الاشياء — تحدد صورة المجتمع
ومثله العليا .

(٢) رأسمالية الريف

التحولات الجذرية التى أصابت رأسمالية المدينة بفضل الانفتاح
الاقتصادى ، بحيث صار يسيطر عليها رأس المال التجارى بطبيعته الطفيلية ،
لم يحدث ما يعاقلها تماماً فى الريف . بل ظلت رأسمالية الريف — كما
كانت من قبل — تنمو نموها المضطرب . كل ما أحدثه الانفتاح الاقتصادى
لديها هو اتاحة المزيد من الفرص الرأسمالية ، اتاحة المزيد من حرية
الحركة والمزيد من حرية النمو الرأسمالى .

ما السبب فى هذا التفاوت بين رأسمالية الريف ورأسمالية المدينة ؟

(١) انظر دراستنا المنشورة تحت عنوان (المشاركة كأسلوب من
أساليب الاستعمار الجديد) ، دار الثقافة الجديدة . القاهرة : ١٩٧٥ .

ذلك سؤال موضوعي ، والاجابة عليه بسيطة . فبينما حلت التأمينات لدينا في الستينات برأسمالية المدينة، الرأسمالية الكبيرة الصناعية والتجارية ، الرأسمالية صاحبة الأسهم والسندات ، وقعت وطأة مرحلة التحول الاجتماعي على رأس الرأسمالية الكبيرة في المدينة كان الريف يشهد منذ العام الاول للثورة الاصلاحات الزراعية ، تصفية ملكية الارض شبه القطاعية ، وتصفية طبقة كبار الملاك الاقطاعيين ويشهد في الوقت نفسه السماح بنمو رأسمالية الريف ومن ثم ظل الريف هو القاعدة الثابتة للثورة وطلت رأسمالية الريف، الرأسمالية الزراعية ، تنمو وتنمو بنير أن تصادف أو تعاني ما عانته رأسمالية المدينة . بل أن التأمينات الكبرى في الستينات كانت دفعة أخرى لتنمية الرأسمالية الريفية . ومن هنا نت باضطراب ، بلا توقف . احتفظت دائماً بحرية النمو الرأسمالي حتى كانت أحداث السنوات الأخيرة ، فتصدرتها وقادت تحولاتها السياسية . ولقد أيدت الانفتاح الاقتصادي ، بأمل أن يجلب لها مزيداً من حرية النمو الرأسمالية والسيطرة الكاملة على الريف .

وهكذا يشهد الريف — منذ السنة الأولى للثورة وبلا انقطاع حتى الآن — نموا رأسمالياً مضطرباً ، يأتي الانفتاح الاقتصادي اليوم ليسينغ عليه طابعا نهائيا .

تكوين رأسمالية الريف

تتكون رأسمالية الريف بصفة أساسية من الرأسمالية الزراعية ، وإلى

جانباها توجد جماعات رأسمالية تشتغل أساسا بتجارة الحاصلات الزراعية وبتأجير الجرارات وآلات الري والنقل . وبداخل الرأسمالية الزراعية يحجب التمييز بين جمهرة الفلاحين الأغنياء وبين كبار الملاك الزراعيين وليس التمييز بينهما قائما على أساس أن أغنياء الفلاحين يعتمدون على رأسمالهم النقدي لتأجير مساحات من الأرض ، وأنهم يستأجرون عمل العمال الزراعيين لانتاج محاصيل تجارية تباع في السوق ، بينما كبار الملاك الزراعيين يعتمدون على ملكية الأرض فقط . فالواقع أن الملكية مازالت سمة مشتركة للجميع . فكلهم ملاك للأرض . وكلهم قد يستأجرون أرضا إضافية . وكلهم يستأجر عمل العمال الزراعيين . لذلك فالتمييز الممكن بينهما يكون بالرجوع إلى حجم الملكية ، إلى مساحة الأرض الزراعية المملوكة .

ومعروف أن مساحة الأرض التي يستطيع المالك أن يزرعها مع أسرته بغير أن يستأجر عمل الآخرين ، لا يمكن أن تزيد في بلادنا عن خمسة فدادين . وعند هذه الحدود ، تقف طبقة الفلاحين غير الرأسمالية وتبدأ طبقة الرأسمالية الريفية ، التي لا بد أن تستعين بعمل الآخرين المأجور . تبدأ الرأسمالية الريفية التي تضم الفلاحين الأغنياء وكبار الملاك . ومع ذلك فهناك من يرى أن الفلاحين الأغنياء يبدون بملكية عشرة فدادين إلى عشرين فدانا ، يليهم كبار الملاك الرأسماليين .

وقد بحثنا عن احصائيات توزيع الملكية الزراعية حاليا ، فلم نجد

أى بيانات يعتمد عليها . فمن جانب ، توقفت بيانات الجهاز المركزى للتعشية العامة والاحصاء عند عام ١٩٦٥ ، مع نهاية الخطة الخمسية الأولى ولم نجد بعدها أية محاولة لحصر الملكية فى الريف . ومن جانب آخر ، قام الجهاز المركزى للأسعار فى عام ١٩٧٣ بدراسة لتوزيع دخول الأفراد ، ضمنها توزيعا جديدا للملكية الأرض الزراعية . ومع أن نتائج هذا التوزيع تمزج رأى بقوة ، لكنى أشك فى دقتها وسلامتها . وسأورد فيما يلى بيانات الطرفين للمقارنة .

توزيع الملكية الزراعية

النسبة المئوية للملاك				
الملكية بالفدان	قبل الإصلاح الأول	بعد الإصلاح الأول	بعد الإصلاح الثانى	فى ١٩٦٥
أقل من ٥	٩٤٣	٩٤٤	٩٤١	٩٤٥
٥ —	٢٨	٢٦	٢٦	٢٤
١٠ فأكثر	٢٩	٣٠	٣٣	٣١

النسبة المئوية للمساحة				
المساحة بالفدان	قبل الإصلاح الأول	بعد الإصلاح الأول	بعد الإصلاح الثاني	في ١٩٦٥
أقل من ٥	٣٥٨٤	٤٦٨٥	٥٢٨١	٥٧٨١
٥ —	٨٨٨	٨٨٨	٨٨٦	٩٨٥
١٠ فأكثر	٥٥٨٨	٤٤٨٧	٣٩٨٣	٣٣٨٤

تلك هي البيانات الثالثة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ،
لكنها تتوقف عند عام ١٩٦٥ . وهنا تأتي التقديرات التي يقدمها الجهاز
المركزي للأسعار في عام ١٩٧٣ ، وهي للأسف البيانات الوحيدة
المتاحة

النسبة المئوية للمساحة		النسبة المئوية للملاك		المساحة بالفدان
١٩٧٣	١٩٦٥	١٩٧٣	١٩٦٥	
٢٦٨١	٥٧٨١	٨٥٨٦	٩٤٨٥	أقل من ٥
١١٨٢	٩٨٥	٧٨٨	٢٨٤	٥ —
٦٢٨٧	٣٣٨٤	٦٨٦	٣٨١	١٠ فأكثر

فلو صحت هذه التقديرات ، لكان معناها أن الوضع في الريف قد أصيب بتدهور مفاجئ فيما بين نهاية الخطة الخمسية الأولى في عام ١٩٦٥ وعام ١٩٧٣ . لكن مثل هذا التدهور المفاجئ يظل بلا تفسير اقتصادي أو سياسي . ومع ذلك فالمهم في تقديرات الجهاز المركزي للأسعار هو أنها أقرب الى اتجاه الأوضاع في الريف كما يلمسها الجميع .

أولا : صغار الفلاحين . بفضل الإصلاحات الزراعية ، ازدادت أهمية ملكية صغار الفلاحين ، التي تقل عن خمسة أفدنة ، وتعمل بالزراعة غير الرأسمالية . ازدادت نسبة الملاك زيادة طفيلية من ٩٤ر٣٪ من مجموع الملاك قبل الثورة إلى ٩٤ر٥٪ في نهاية الخطة الخمسية الأولى لكنها لا شك قد هبطت ، ولكن ليس بالنسبة التي تكشف عنها التقديرات الأخيرة . وكذلك الشأن في المساحة المملوكة . فقد زادت في البداية زيادة هائلة من ٣٥ر٤٪ قبل الثورة إلى ٥٧ر١٪ بعد الخطة الخمسية الأولى . ثم هبطت كما تدل كل وقائع الحال من الريف . لكن لا يعقل أن تكون قد هبطت الى أقل من نصف ما كانت عليه في عام ١٩٦٥

ثانيا : الفلاحون المتوسطون وهم يمثلون الملكية التي تتراوح بين خمسة وعشرة فدادين . وعلى الرغم من انخفاض عدد أصحابها من ٢ر٨٪ إلى ٢ر٤٪ في نهاية الخطة الخمسية الأولى ، إلا أن عددهم قد ازداد مؤخرا واضطردت في الزيادة بنسبة المساحة التي يملكونها من ٨ر٨ إلى ٩ر٥٪ . ولاشك أنها قد ازدادت مؤخرا

ثالثاً : الرأسمالية الزراعية . وتضم أغنياء الفلاحون وكبار الملاك الزراعيين . وتمثل الرأسمالية الزراعية تلك الملكية التي تزيد عن عشرة وتصل الى الحد الأعلى للملكية . وقد ازدادت الرأسمالية في الريف ملاكا ومساحة . وقبل الاصلاحات الزراعية كانوا يمثلون بما فيهم الاقطاعيون ٢٠٩٪ من مجموع الملاك ، فصاروا يمثلون في نهاية الحطة الخمسية الأولى وبلا اقطاعيين ٣١٪ منهم . وفي التقديرات الأخيرة ، تضاعفت أكثر من مرتين أهميتهم العددية لكنها زيادة مشكوك فيها . أما ملاكيتهم فقد هبطت بالطبع نتيجة الاصلاحات الزراعية من ٥٥٨٪ من مساحة الأرض قبل الثورة الى ٣٣٤٪ في نهاية الحطة الخمسية الأولى وذلك لصلحة صغار الفلاحين . ولاشك أنها زادت في السنوات الأخيرة ، على حساب صغار الفلاحين بالذات ، ونتيجة لاستعادة الأراضي الموضوعة تحت الحراسة . غير أنها لا يمكن أن تكون قد تضاعفت في مدى ست أو سبع سنوات ، على نحو ما تشير إليه تقديرات الجهاز المركزي للأسمار

إن نمو الرأسمالية الريفية مضطرد منذ بداية الثورة ، في البداية على حساب الملكية الكبيرة شبه الاقطاعية ، ثم على حساب صغار الفلاحين بعد ذلك . والجدير بالملاحظة هو التطور السريع في كيان الرأسمالية الريفية منذ نهاية الحطة الخمسية الأولى ، وتوقف أسلوب التنمية المخططة ، ثم هزيمة ١٩٦٧ . ونحن نبدأ من حقيقة لا شك فيها هي أن نحو ٣٪

من الملاك يستحوذون الآن على أكثر من ٣٥٪ من الأرض الزراعية. وكانت هذه المساحة نفسها قبل الثورة هي التي شكلت الملكية شبه القطاعية في مصر . كان أصحاب الملكية التي تزيد عن خمسين فدانا يملكون عندئذ ٣٤٢٪ من الأرض الزراعية . لقد حلت الرأسمالية إذن محل القطاع ، والفرق بينهما هو اتساع عدد الملاك .

ظاهرة النمو الرأسمالي

بالطبع هناك فرق جوهري في أسلوب الاستغلال الزراعي ، فيما بين القطاعيين والرأسماليين . فبينما يعتمد أسلوب الاستغلال الزراعي شبه القطاعي على الملكيات الكبيرة للأرض التي تتلقى الربح عن طريق الإيجار أو المزارعة ، وتعتمد على زراعة القطن المربوطة بالسوق الخارجية ، نجد أن الاستغلال الرأسمالي الحالي يعتمد على ملكية رأس المال ، التي تتمثل في الغالب في ملكية الأرض أيضا . لكن رأس المال يستخدم عندئذ في أنشطة ثلاثة هي :

الاول : استئجار الأراضي . فالملاك الرأسماليون فئات عليا من الفلاحين وأغنياء الفلاحين ، من المستأجرين الذين صاروا ملاكا ، مرتبطة بشكل وثيق بالسوق ، عن طريق إنتاج محاصيل معدة للبيع - وقد كانت الأراضي المستأجرة تمثل قبل الثورة حوالي ٤٩٪ من مجموع الأراضي الزراعية ، وارتفعت بعد الإصلاح الأول الى حوالي ٥١٪.

لكنها لم تلبث أن توالى انخفاض مساحتها حتى صارت تمثل ٤٥٪ من جملة الزمام المزروع حالياً ، فقد اتجه الاهتمام للحصول على الملكية نفسها

الثاني : زراعة محاصيل رأسمالية فالرأسماليون الزراعيون ينتجون بالتجديد محاصيل تجارية ، تقنية ذات أرباح عالية . لذلك تشدهم السوق الداخلية أكثر من السوق الخارجية . لقد ظل الرأسماليون الزراعيون وكبار الملاك الرأسماليين هم المصدر الأساسي للمحاصيل الأساسية مثل القطن والأرز والقمح ، التي ارتفعت انتاجيتها في المزارع الكبيرة . لكنهم يستطيعون تنويع انتاجهم ، من المحاصيل التقليدية الى المحاصيل غير التقليدية التي تتطلب رأس مال كبيراً لكنها ذات الأرباح الكبيرة ، مثل الخضروات والفواكه والزهور والنباتات القطرنية وتربية الماشية والدواجن . وعلى سبيل المثال فان مساحة حدائق الفاكهة قد زادت من ٢٤٤ ألف فدان في عام ١٩٧٠ إلى ٢٨٧ ألف فدان في عام ١٩٧٤ ، كما ان المساحة المخصصة للخضروات قد زادت من ٧١٣ ألف فدان الى ٧٩٩ ألف فدان في عام ١٩٧٣ . ويلحق بهذه المحاصيل غير التقليدية اشتغال الرأسمالية بشراء اللواري وتأجيرها للنقل ، أو شراء الجرارات وآلات الري وتأجيرها أو الاشتغال بصناعات زراعية مثل منتجات الألبان

وبفضل استخدام القوة العاملة الأجنبية ، وبفضل استخدام الآلات

الزراعية من جرارات وآلات رى ، تحقق الرأسمالية الزراعية من أنشطتها أرباحاً عالية ، بغض النظر عن مدى توفير الغذاء اليومى للمواطنين أو زيادة مساهمة الزراعة فى الانتاج المادى ، حين عجزت مثلاً عن تحقيق أهداف الخطة الخمسية الأولى ، وحققت معدل نمو باغ ٣ ٪ بدلا من ٥ ٪ ، وأدت بذلك إلى زيادة الاعتماد على الواردات أن الرأسمالية الزراعية مرتبطة بشكل وثيق بالسوق ، لـكنها السوق الداخلية فى المقام الأول .

الثالث : استئجار العمل الزراعى . فالرأسمالية الزراعية تتميز الآن بالاستخدام الواسع للعمل المأجور ومن الواضح أن عدد الزراعيين داخل سكان الريف يزداد باضطراد ، مما يكشف عن تفاقم ظاهرة التمايز الطبقي فى القرية ، واضطراد التمايز بين الرأسمالية الريفية ذات الأصول الفلاحية أو شبه الاقطاعية والى تنستر بالعلاقات الأبوية وبين الفئات المدممة وشبه المدممة فى القرية ان العمل بالأجر صار الآن سمة جوهرية فى الريف ، وهى سمة رأسمالية بلا جدال

وهكذا تشهد الرأسمالية نموا هائلا فى الريف ، حيث تتحول العلاقات كلها باضطراد إلى علاقات سلمية نقدية ، حيث يتم إنتاج سلع معدة للبيع فى السوق ، وحيث يتحول كل إنتاج إلى سلمه حتى إنتاج أفقر الفلاحين من البيضة أو الدجاجة ، وحيث يحل التبادل النقدى باضطراد محل التبادل العيني ، وينتشر للعمل بالأجر النقدى .

ظروف نمو الرأسمالية الزراعية

يجب أن نكرر أن الرأسمالية الزراعية قد نمت باضطراب منذ ثورة يوليو ، وبفضل إنجازاتها وبخاصة الإصلاحات الزراعية وهذا هو نموها العادي أما نموها غير العادي فيتمثل في الأساس في محاولة وراثة كبار الملاك أشباه الاقطاعيين الذين صفتهم الثورة ، وذلك باستخدام أساليب شبه إقطاعية في التعامل مع الفلاحين ، وتحويل مكاسب الفلاحين إلى امتيازات لرأسمالية الريف

(أ) بفضل إنجازات الثورة وبخاصة الإصلاحات الزراعية ، تمت تصفية الملكية الكبيرة شبه الاقطاعية ، وتم تحديد الحد الأعلى للملكية الزراعية ، وتم تخفيض الايجارات إلى النصف ، ومن ثم تمكن أغنياء الفلاحين من شراء بعض أراضي الاقطاعيين ومن استئجار مساحات أكبر

(ب) بفضل استثمارات الدولة في الريف ، وبفضل خدماتها وبخاصة خدمات النظام التعاوني ، تم توفير السلف المعفاة من الفوائد ، وتوفير مستلزمات الزراعة من تقاو وأسمدة وآلات عن طريق الجمعيات التعاونية ، والاستغناء عن خدمات المربين والوسطاء في التسويق . ومن ثم انجحت رأسمالية الريف لتطوير أساليب الانتاج الزراعي ، والاستفادة الكاملة من استغلال الأرض ، والتوسع في استخدام الآلات والعمل المأجور . كما انجحت لشراء الأرض من صغار الفلاحين والملاك .

(ج) بفضل التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومى ، وبخاصة التصنيع ، تم توسيع السوق الداخلية اتسمت عمليات البيع والشراء ، وإزداد عدد البائعين وعدد المشترين ، وازداد عدد السلع المتبادلة يماً وشراء . وكان ذلك لمصلحة الرأسمالية الريفية فمن جانب ، كانت استثمارات الدولة فى الريف لا تفيد الملسكيات الصغيرة بقدر ما يستفيد منها أغنياء الريف القادرون على تطوير أساليب زراعتهم ومن ثم اهتموا بإنتاج محاصيل رأسمالية للسوق . ومن جانب آخر فإن الفائض المتولد فى قطاع الزراعة ، ويمثل ثلث الدخل القومى ، لم تستطع الدولة أن تحصل منه فى صورة ضرائب ورسوم إلا على نحو ٣ ٪ / فحسب ومن ثم كدست رأسمالية الريف وراكمت أموالا كثيرة ، استخدمت جزءاً منها فى شراء الأراضى ، وجزءاً آخر فى الاستثمار فى المدينة . ومن جانب أخير ، استفادت رأسمالية الريف من الزيادة المضطردة فى القوة العاملة فى الريف ونحوها إلى العمل بالأجر ، كما استفادت من الأشكال التعاونية لخدمة استفلاها الرأسمالى للعمال الزراعيين سواء بوصفهم منتجين أو مستهلكين .

ومن ثم توفرت الظروف لاستخدام أساليب غير عادية لتطوير رأسمالية الريف ، ويكفى هنا أن نذكر منها

مثال أول : فقد سرت الدولة الائتمان بدون فوائد للمزارعين لكن رأسمالية الريف حاولت هذه الميزة إلى أداة استغلال مثلى للدولة نفسها فبدلاً من استخدام أموالها ، فإنها تلجأ للاقتراض من بنك

التسليف ، ليس فقط لتزرع ، بل لتؤجر ، أو حتى لمشتري أرضاً أو آلات ، ثم تمتنع عن السداد ، فتتراكم عليها الديون انتظاراً لفرصة تضيف فيها على الدولة لإلغاء الديون المترتبة . وهكذا مع أنها كانت تمثل ٢٥ ٪ من مجموع الحاصلين على القروض ، فقد بلغت ديونها في نهاية الحطة الخمسية الأولى ٦٠ مليون جنيه بنسبة ٧٥ ٪ من مجموع الديون الواجبة السداد . ولم يتحسن الوضع في السنوات الأخيرة ، فقد بلغت ديونها المترتبة منذ عام ١٩٧٤ مبلغ ١٠٠ مليون جنيه .

مثال ثان : وهو مستمد من التجارة السوداء في الأعلاف والتقاوى والأسمدة وفائض المحاصيل بعد التوريد . فنظام التأمين على الماشية مقدمة للحصول على الأعلاف ، ويبدأ التأمين من خمسة رؤوس من الماشية . ويتم التحايل في عدد المواشي بالاتفاق مع الطبيب البيطري وتوجه الأعلاف المتاحة لرأسمالية الريف إلى السوق السوداء حيث يشتريها الفلاحون الفقراء ويحدث نفس الشيء في توزيع التقاوى أو البذور المنتقاة ، فهي متاحة لمن يملك ١٥ فداناً فأكثر . أما فائض المحاصيل الأساسية بعد التوريد ، فيتخذ طريقه دائماً إلى السوق السوداء والمشتري غالباً هو الفلاح الفقير

لذلك لم تفاجأ حين صدر أخيراً قرار بتسويق الأرز ١٠٠ ٪ إجبارياً ، وحين هددت الدولة بالاتجاه إلى حظر الاتجار في المحاصيل الزراعية التي لسوق تعاونياً (لمواجهة للنقص المتزايد في توريد هذه الحاصلات والقضاء

على السوق السوداء في المحاصيل التموينية الرئيسية وبصفة خاصة الأرز والقمح والذول)

مثال ثالث : ويتمثل في إعانات الدعم الزراعية ، سواء كانت صريحة أم مستترة فالإعلانات الصريحة مثالها إعانات التصدير للبباطس والبرتقال مثلاً أما الإعلانات المستترة فمتنوعة ، حين تباع المحاصيل بأسعار منخفضة في الخارج وأسعار مرتفعة في الداخل ويتحمل المواطن المشتري خسائر التصدير ، وحين تتحمل الدولة نصف تكاليف مقاومة آفات القطن وتبلغ ٢٨ مليون جنيه ، وحين تدعم أسعار الأسمدة الكيماوية بمبلغ ٨٠ مليون جنيه سنوياً

أن هذا كله يكشف عن تداخل رأس المال الزراعي مع رأس المال التجاري في الريف ، ويتيح للرأسمالية الريفية بكافة أقسامها نمواً واسع النطاق .

الانفتاح الاقتصادي في الريف

ولهذا قلنا ان رأسمالية الريف لم تعرف ظاهرة تقييد حرية حركتها أو حرية نموها ، وبالتالي فلم تكن بحاجة إلى انفتاح اقتصادي وعلى العكس ، فإنها بثقتها الكبير قد عمدت على ابتزاز الدولة باستمرار ، وبخاصة منذ هزيمة يونيو . وبمحنة تشجيعها على زيادة الانتاج الزراعي، الذي لا يعينها كما رأينا ألا بقدر ما يزيد عن أرباحها ، أجبرت الدولة على رفع أسعار المحاصيل الأساسية باضطراد . وفي عام ١٩٦٩ جمعت

الدولة تؤكد سيطرة الفلاحين المتوسطين والأغنياء على الجمعيات التعاونية ، حين جعلت أربعة أخماس أعضاء مجالسها ممن لا تقل ملكيتهم عن عشرة أفدنة بدلاً من خمسة أفدنة فقط واشترطت فيهم معرفة القراءة والكتابة ، بينما ٩٥٪ من صغار الفلاحين أميون ثم أحرزت مكسباً كبيراً حينما تقرر جعل الحد الأقصى للملكية ٥٠ فدانا ، وأعلنت الدولة أنها تتدخل لآخر مرة لتحديد الحد الأقصى للملكية .

وفيما بعد عام ١٩٧١ ، تمت تصفية أملاك الدولة ، وتوزيع الأراضي المستصلحة على خريجي المعاهد الزراعية ، وبيع بعض الأراضي المستصلحة ، ورد ١٣٦ ألف فدان من أراضي الوقف كانت تديرها هيئة الإصلاح الزراعي إلى وزارة الأوقاف التي طرحتها فوراً للبيع .

وفي عام ١٩٧٣ ، تقرر تغيير نظام التسويق التعاوني للقطن ، وذلك بالشراء رأساً من المنتجين . ومن ثم فتح السبيل أمام عودة سيطرة القطن وتجار الداخل وفي كل ذلك يميز المنتج الرأسمالي الكبير للقطن ثم صارت الدعوة الآن تتجه للمطالبة بحرية التسويق لكافة الحاصلات الزراعية الخاضعة لنظام التسويق التعاوني وأحياناً أخرى ، تصاغ هذه الدعوة في حدها الأدنى وهو المطالبة برفع أسعار هذه المحاصيل .

وتيمز عام ١٩٧٤ بقانون تصفية الحراسات ، ومن ثم إعادة ما تبقى من أراضي الحراسات إلى ملاكها ، وأغلبهم من الاقطاعيين السابقين . وهكذا تم التصالح نهائياً بين الرأسمالية الريفية وبقايا الإقطاع .

وفي عام ١٩٧٥ ، صدر قانون إيجارات الأراضي الذي يتيح للملاك طرد المستأجرين ورفع قيمة الإيجار والاتجاه إلى أسلوب المزارعة مع المستأجرين الباقين . وهو إجراء أخير يعيد توزيع الدخل من المستأجرين الزراعيين إلى الملاك الرأسماليين . ولقد دعم هذا القانون من الاتجاه الذي كان كامناً نحو رفع قيمة الإيجارات في أرجاء الريف . ولا مفر عندئذ من اتجاه قيمة الأراضي نحو الارتفاع السريع وكل هذا الارتفاع يتحمله في النهاية المستهلكون ، في الريف والمدينة على السواء .

وبالطبع ما زالت هنالك بعض القيود على حرية الحركة الاقتصادية والنمو الكامل للرأسمالية الريفية ، ناشئة من بقايا نظام التخطيط والتعاون . لكن الدعوة في الريف واضحة نحو إطلاق الحرية الاقتصادية ، حرية التأجير ، حرية البيع ، حرية الشراء ، حرية الإنتاج ، حتى حرية الملكية والتجارة . لقد قررت الجمعية العمومية للفتوى والتشريع بمجلس الدولة أخيراً السماح للأسرة بحيازة أرض زراعية بطريقة الإيجار ، تزيد على خمسين فداناً وبحد أقصى مائة فدان وكانت هيئة الإصلاح الزراعي ترفض من قبل الإقرار بذلك للرأسمالية الزراعية .

وهكذا تدعم مكانة رأسمالية الريف . ويتجمع داخلها كافة المستفيدين ، من كبار الملاك الإقطاعيين السابقين ، وكبار الملاك الرأسماليين ، وأغنياء الفلاحين ، وتجار الريف والمرايين . تسندهم سلطة الموظفين داخل الريف ، في جهاز الدولة والإصلاح الزراعي وقطاع التعاون . أما المكانة

السياسية رأسمالية الريف فهي لم تهتز أبداً وعلى العكس ، تدعت أخيراً أكثر وأكثر ، بحيث أصبح الريف يشهد اليوم تمايزاً طبقياً حاداً يقوم على توازن طبقي جديد ، انفصلت فيه الرأسمالية الريفية ، وبخاصة أغنياء الفلاحين ، عن مجرى نضال الفلاحين من أجل الأرض . وعلا صوتهم ، ضد أى تخفيض جديد للحد الأعلى للملكية .

٣ - الفئات الوسطى

في ظروف سيطرة العلاقات الانتاجية الرأسمالية ، تقع الفئات الوسطى من صغار المنتجين والملاك ، من الفلاحين والحرفيين والتجار ، تحت وطأة العلاقات الرأسمالية مباشرة . فالفئات الوسطى تمثل الانتاج السلمى الصغير . وقطاع الانتاج السلمى الصغير في بادئ الامر قطاع حيوى بالغ الأهمية ، إذ يقوم أساساً بانتاج مستلزمات انتاجية مينة ، كما يتولى تزويد الاقتصاد القومى بمنتجات استهلاكية هامة . بيد أنه قطاع غير رأسمالى ، بل يخضع غالباً للاستغلال الرأسمالى فهو يقوم على الجمع في شخص صاحب العمل بين الملكية والعمل معاً ، بين صاحب العمل والعمل . فهو مالك لأرض زراعية يفلحها بنفسه ، أو صاحب رأسمال صغير يستثمره بنفسه في ورشة أو متجر . وهو يعمل عادة بيديه ، بمفرده أو باستئجار قوة عمل اضافية . ولهذا لا نعتبره منتجاً رأسمالياً وليس انتاجه سامياً ، بل هو انتاج سلمى صغير بمعنى أن الإنتاج لا يتم للسوق أساساً ، بل قد يكون

للاستهلاك الشخصي ، أو قد يكون بقاء على الطلب ويتم الإنتاج بأدوات إنتاج بسيطة ، وباتجاهية عمل منخفضة . وعلاقات هذه الفئات الوسطى بالرأسمالية ضعيفة وغير مستقرة ومع ذلك فهم في حالة تبعية يومية للرأسمالية الصناعية والزراعية والتجارية والوسطاء والمقاولين والموردين وفي ظروفنا الراهنة ، ياحب رأس المال النجاري بالذات دوره الأساسي في استبعاد المنتج السامى الصغير : الفلاح والحرفى والتاجر الصغير وباشتداد وطأة التضخم وذوبان الدخول الثابتة ، تنضم فئة الموظفين حتى كبارهم ليعانوا العجز المتزايد عن مواجهة أعباء المعيشة . وهكذا تذوب الفئات الوسطى فى المجتمع وتعرض بازدياد لضياع الملكية والافلاس والافقر والانقيار وتصبح عناصر كثيرة منها مرشحة لتغذية صفوف الطبقة العاملة

الفلاحون

أى علينا حين من الدهر كان فيه كل من فى الريف فلاحا وابن فلاح . وسادت نظرية مؤداها النظر إلى الفلاحين كـ كل — الاقطاعى فلاح مثله مثل عامل التراحيلة وقد استخدمت هذه النظرية للتغطية على التنوع والتمايز بين فئات الفلاحين ، ومن ثم للتستر على الصراع الطبقي فى الريف .

ولقد رأينا من قبل كيف تشككت على قمة البيان الاجتماعى فى الريف طبقة رأسمالية ، تضم بقايا الاقطاعيين وكبار الملاك الزراعيين وأغنياء

الفلاحين ورأينا كيف أن رأس المال الزراعى يشتغل في الانتاج الزراعى للسوق الداخلية أساساً ، وأن كان يشتري الأرض ويعمل بالتجارة أيضاً

وقد تبيننا أن هذه الرأسمالية الريفية التى تضم فئتين بارزتين هما كبار الملاك وأغنياء الفلاحين ، يمكن أن تبدأ — تقريراً — من ملكية عشرة أفدنة ، ونظرنا إلى مالك الأرض ومستأجرها من خمسة أفدنة إلى عشرة أفدنة بوصفه فلاحاً متوسطاً ، يتراوح في الواقع بين الريف وبين جمهرة فقراء الريف وهى وحدها التى يمكن أن توضع تحت اسم الفلاحين . معنى هذا أنه في ظروف بلادنا الراحنة ، قد دخل التمايز المضطرد في صفوف الفلاحين ، فانقسموا إلى رأسمالية ريفية وإلى فقراء فلاحين يتسمون بسمة أساسية هى أنهم لا يستغلون عمل الآخرين بل يخضعون هم أنفسهم للاستغلال الرأسمالى .

هؤلاء الفلاحون الفقراء ينقسمون بدورهم إلى فئتين ، هما صغار الفلاحين والعمال الزراعيون وهم معاً جماهير الريف هم للفلاحون

أولاً — صغار الفلاحين ، وهم الذين يملكون أو يحوزون أقل من خمسة أفدنة ويشكلون أعرش فئة مالكة في الريف إذ تضم أكثر من ٣ مليون فلاحاً ، وتعتبر بذلك قاعدة الملكية الزراعية . يشتغلون بالإنتاج الزراعى ، بغير أن يستغلوا عادة عمل الآخرين فالفلاح وأسرته هم

العاملون بغير أجر ويمثل هذا العمل غير المدفوع الأجر نسبة عامة من العمل بالريف وما زال يعمل صغار الفلاحين بأدوات ووسائل إنتاج بدائية قليلة الانتاجية . بيد أن انتاجهم الزراعى الذى كان يوجه فى الماضى أساساً لاستهلاك الأسرة ، أصبح يوجه أكثر فأكثر نحو السوق ، تأكيداً لطابع سيطرة الانتاج السلمى الرأسمالى ، ونظراً للافقار المستمر لصغار الفلاحين . وصغار الفلاحين ، بالملكية أو الايجار ، وهم لا يستغلون أحداً فى العادة ، يخضعون لاستغلال رأسمالية الريف ، وبخاصة عند التأجير أو التسويق ، سواء كان التسويق لمستازمات الإنتاج أو لتصريف المنتجات وتخضع الخدمات التعاونية لمزيد من سلطان الرأسمالية الريفية ، الزراعية والتجارية . وكلما قلت الملكية ، لجأ الفلاح إلى العمل لدى الغير بالأجر ، لوقت يطول أو يقصر حسب حاجته للعمل للوفاء بمتطلبات المعيشة .

وقد رأينا من قبل كيف زادت أهمية فئة صغار الفلاحين فى ظل الإصلاحات الزراعية ، فزاد عددهم وزادت ملكيتهم . لكنهم لم يلبثوا كما رأينا أن فقدوا أهميتهم ، عدداً وملكياً أيضاً . وكشفوا بذلك عن اضطراب عملية الافقار والذوبان التى تجرى فى صفوفهم . وتتضح هذه الظاهرة من أمرين من ازدياد عدد العمالة الزراعية فى تركيب سكان الريف ، ومن ازدياد الهجرة من الريف ، كله إلى المدينة

ثانياً — العمال الزراعيون ، ويمثّلون أكتات شبه البروليتارية ، من

عمال موسمين واجراء زراعيين وعمال يومية ، من المحرومين من كل ملكية ان ضيق الرقعة الزراعية وسوء توزيع الملكية وسيادة أسلوب الانتاج الرأسمالى ، قد دفعت كلها باضطراد الى زيادة جيش المدومين فى الريف ، ومن ثم الى زيادة عدد العمال الزراعيين . وكان عددهم قبل الثورة ٣ مليون عاملا ، يتحكم فيهم مقاولو الانقلاب . وقد وضع الاصلاح للزراعي حدا أدنى لأجور العمال الزراعيين ، لكنه لم يحترم حتى من جانب الدولة ، نظرا للتفكك الذى أصاب الريف عقب الاصلاح . أما اليوم ، ومن جملة العاملين على المستوى القومى ويبلغ عددهم ٨٧ مليوناً ، يمثل عمال الزراعة ٤١ مليوناً ، بنسبة النصف تقريبا . بيد أن ٤٠ ٪ منهم عبارة عن بطالة مقنعة ، مما يكشف عن ضآلة انتاجية الزراعة وعجزها عن استيعاب الزيادة فى السكان . ويتضح هذا بجلاء أكبر ، عندما نقارن انتاجية العامل الزراعى بانتاجية العامل الصناعى . فبينما ينتج الأول ما قيمته فى المتوسط ٢٩٦ جنيها فى السنة ، ينتج الثانى ما قيمته ٢١٨٨ جنيها . ويحبوب عمال الترحيل أرجاء الريف سعيا وراء العمل ، وقد يتجهون فى أحوال نادرة الى المدينة لأداء بعض أعمال الطرق والبناء . لكن المهم أنه مع تحول الريف من الاقطاع الى الرأسمالية ، تحول تشغيل عمال الترحيل الى عملية رأسمالية مربحة تنولها رأسمالية الريف

ان العمال الزراعيين ، هذه الفئة التى تسمى البروليتاريا الزراعية ، وتسمى أيضا أشباه البروليتاريا ، هم أسوأ المصريين حالا ومن ثم فى

الريف ، حيث يجمع الاستغلال بين بقايا أساليب القوة والاضطهاد
الاقطاعية وأساليب الاستغلال الرأسمالي ، يصبح الفلاح الفقير وبخاصة
العامل المعدم معاديا بالضرورة للرأسمالية ، بصورة تلقائية وانما تشكل
الأمية وتمزله عن مجرى حركة الفلاحين

الحرفيون

بينما يمثل الفلاحون الانتاج السامى الصغير فى الريف ، يمثل الحرفيون
هذا النوع من الانتاج فى المدينة . انهم منتجون لسلع بالطلب أو منتجون
لسوق محدودة . أهم ما يعينهم هو الحصول على مستلزمات انتاجهم التى
توجد غالبا بايدى القطاع العام كله من اثمان وخامات وأدوات وآلات
ومن ثم يخضعون لاستغلال مركب من جانب التحالف الرأسمالى الذى
يضم مخربى القطاع العام وكبار التجار .

ويسيطر الانتاج السامى الصغير على قطاع كبير من الصناعة ، وبخاصة
فى الصناعات الجلدية وصناعات الأثاث وصناعة الملابس وصناعة المنسوجات
وفى صناعة هامة كصناعة الأحذية ما زال العمل اليدوى والنظام الطائفى
يسيطران عليها . فى هذه الصناعة يستغل صاحب المدبغة صانع الأحذية ،
ويستغل صانع الأحذية عماله الحرفيين ، ويستغل الوسيط أو التاجر صانع
الأحذية . والسكر يعمل فى ظروف عمل متخلفة . صاحب العمل والاسطى
والصبيان يعملون معا ، فى مكان واحد ، بأدواتهم الخاصة ، بلا عقود
عمل ولا تأميمات اجتماعية . وقد يقوم الصانع بتوريد الأحذية لصاحب

العمل مقابل ثمن معين للحداء الواحد ، يدفع لهم في نهاية الاسبوع وقد يشتركون مع صاحب العمل في دفع تكاليف مواد الصناعة . والجميع لا يعرفون تحديد ساعات العمل ولا تحديد للاجور .

أن الحرفى يوجد فى وضع متخلف فهو من خشية الافلاس الذى يتهده فى كل لحظة ، مضطر لأن يحافظ على وجوده بالندهور المستمر فى معيشته ، باستغلال عماله الحرفيين ، بإطالة يوم العمل ، بتخفيض الأجر ، بإتقاص الجودة ولقد نرى يوماً أن بعض الحرفيين قد ارتفع إلى مرتبة الرأسماليين ، لكن أغليبتهم تكابد الفقر والخوف من الفقر . وكثيرون هم الذين ينحدرون منهم إلى صفوف العمال وفى ظروف الافتتاح والنمو الرأسمالى الزاحف ، فإن الخطر الجدى يهدد هؤلاء المنتجين بوصفهم حفاظاً على الصناعة الصغيرة ، الآلية واليدوية ، الشعبية والعريقة . ولو تندثر مثل هذه الصناعة ، فلسوف يكون ذلك بالإضافة إلى دلالاته الاقتصادية — خسارة ثقافية بالغة على المستوى القومى .

ويشبه وضع التجار العاملين فى قطاع تجارة التجزئة أوضاع الحرفيين إلى حد كبير .

الموظفون

تدخل جمهرة الموظفين فى الفئات الوسطى التى يقع عليها الاستغلال الرأسمالى . لكن الجديد فى وضعها هو تدهور أحوال كبار موظفى الدولة والقطاع العام ، أعنى الأمانة والشرفاء منهم ، ودخولهم فى زمرة المحتاجين

والفقراء . ويجرى هذا في الوقت الذي تطور فيه دور الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي وأصبحنا نشهد توسعاً هائلاً في عدد الموظفين في الدولة والقطاع العام .

والموظفون فئة اجتماعية ، عديدة ومتنوعة ، ومزايدة العدد باستمرار . وبحسب علاقتها الانتاجية ، أى علاقتها بوسائل الانتاج ، فإنها تعتبر فئة وسطى فهي ليست مالكة لوسائل إنتاج ، ولا هي تنتج المنتجات المادية . أنها لا تخلق قيمة . ولكنها تؤدي خدمات لا غنى عنها في العملية الاجتماعية للانتاج الاجتماعى . وهي مرتبطة بتقديم القوى المنتجة وتمشى مع علاقات الانتاج الأخرى . فازدهار القوى المنتجة يوسع الدور الاجتماعى للموظفين ، إذ تزيد الحاجة للمختصين أصحاب الخبرة اللازمة لتطوير الانتاج وضمان كفاءته . من المحاسبة ، التسويق ، المشتريات ، الاحصائيات ، الإدارة ، البحث ، التخطيط ، المتابعة .

لكن الموظفين فئة وسطى مأجورة ، تعمل بالأجر ، ومن ثم تقترب من الطبقة العاملة ويضطرد اقترابها منها في ظل أوضاعنا الراهنة ولكنها لا تختلط بالطبقة العاملة ، وأن كان مصيرها قد أصبح مرتبطاً أكثر فأكثر بمصير الطبقة العاملة .

وهكذا يتحدد وضع فئة الموظفين كما يلي :

اولاً : الموظفون فئة تفرق عن الطبقة العاملة في طبيعة عملهم ، في دورهم في التنظيم الاجتماعى ، في حجم وأشكال مكافآتهم فهم

لا يشتركون مباشرة في عملية الانتاج المادى وليست لهم قوة العمال المنتجة .
يبد أن نشاطهم في التنفيذ يجعلهم على صلة بالانتاج المادى، وان يكن موظفو
القطاع العام حتى في التجارة والبنوك والتأمين على صلة ما بحركة خلق
وتداول الانتاج المادى

ثانيا : لكن الموظفين جميعا اجراء ، هم عمال اجراء ، مستغلون
فرديا وجماعيا . فنشاطهم يسمح للرأسمالية بداية أو نهاية باقطاع جزء
أكبر من فائض القيمة في المجتمع . وعلى الرغم من أن عملهم ليس منتجا
مباشرة ، الا أنهم كالطبقة العاملة اجراء ، عمال بالاجر ، وهم كلهم
لا يملكون أدوات العمل ، يتركزون داخل المصانع والمكاتب ، يتعرضون
لكل أشكال الاستغلال الجماعية ، وبخاصة الاقطاعات المستمرة من الأجور
والمرتبات . ان الموظفين كالعامل لهم نفس مشاكل الأجور والمواسلات
والسكن والتأمينات الاجتماعية والحاجة الى الاقتراض والتعرض للتضخم
وارتفاع الأسعار

ان افقار الموظفين ، كبارهم وصغارهم على السواء ، ظاهرة خطيرة
يضاعف من جدتها خطر البطالة الذى ظل مكبوتا حتى الآن بفضل تمييز
خريجي الجامعات والمعاهد العليا والشهادات الفنية والمهنية عن طريق
القوى العاملة بالدولة . فانطلاقا من واقع أن أجهزة الدولة والقطاع العام
مكدسة بالموظفين وبخاصة حديثي التخرج ، وازاء اطلاق حرية الادارة
في القطاع العام بوصفها جزءا من عملية تفكيك القطاع العام ، يبدو خطر
انطلاق البطالة المكبوتة بين الخريجين كان الحل عندهم فيما مضى .

بالنظر في العمالة المؤهلة علمياً وتكنولوجياً تحت اسم تشجيع العمل في الخارج والهجرة المؤقتة أو الدائمة . وقد ثبت أن حملة المؤهلات العليا من المهاجرين رسمياً ، ناهيك عن المهاجرين فعلياً ، قد بلغت نسبتهم ٦٥ ٪ من مجموع المهاجرين . وكل منهم قد كلف الشعب حتى حصل على درجة علمية فضلاً عن خبرته العملية الثمينة . وهذا الاستثمار البشري الذي نتخلى عنه يمثل جزءاً من رأس المال في بلد أهم ثرواته هي الثروة البشرية . وتنعكس الآن هجرة هذا العدد من الفنيين بوضوح على مستوى الانتاج والخدمات — هذا بينما يشارك عدد متزايد من أبناء المهاجرين في تطوير الثروة العلمية والتكنولوجية في العالم الرأسمالي .

٤ — الطبقة العاملة

في مواجهة الرأسمالية تنمو الطبقة العاملة — بفضل التصنيع والقطاع العام — عدداً ونوعاً ووعياً . وهي تتعرض — قبل غيرها وأكثر من غيرها لوطأة الاستغلال الرأسمالي بصفة عامة ، سواء كان ذلك بصفة فردية أو جماعية . ونظراً لأنها لا تملك شيئاً سوى قوة عملها ، فهي تعمل بالأجر في قطاعات الانتاج والتوزيع والخدمات ، وتشتغل بانتاج المنتجات المادية في المجتمع ، وتخلق من ثم القيمة وفائض القيمة . وهنا يتم استغلالها

العمالة والبطالة

والطبقة العاملة هي أكبر الطبقات مجيماً ، اذ تضم حالياً ٩٥ مليوناً

من الكادحين وكان عددها منذ عامين ٨٧٧ مليوناً موزعين على النحو التالي :

(أ) بحسب نوعية النشاط ، فإن ٦٤ ٪ من العمال يوجدون في القطاعات السامية من زراعة وصناعة ، مقابل ١٤ ٪ في قطاعات التجارة والتوزيع ، و ٢٢ ٪ من قطاعات الخدمات .

(ب) بحسب نوعية القطاع ، فإن ٦٨ ٪ من العمال يشتغلون في مجالات الإنتاج الخاص من رأسمالى وغير رأسمالى ، بينما ٣٢ ٪ فقط أى نحو الثلث فى القطاع العام .

والطبقة العاملة الصناعية هى نواة الطبقة العاملة والقوة الدافعة للحركة العمالية . وهى تضم ١٠١ مليوناً من العمال يمثلون ١٢ ٪ من مجموع الطبقة العاملة . ويحيط بهم عمال التجارة والتوزيع وعمال الخدمات وعمال الزراعة . لكن تظل الطبقة العاملة الصناعية ، أو البروليتاريا الصناعية كما تسمى ، هى مركز الثقل الأساسى . ولا شك أن التنمية الاقتصادية التى تمت وبخاصة التصنيع وبالذات التصنيع الثقيل ونشأة وتطور القطاع العام والاعتراف بالدور القيادى للعمال ، كل ذلك كان من شأنه نمو الطبقة العاملة الصناعية ، قبل غيرها ، عدداً ونوعاً ووعياً . ان انتقال مراكز الصناعة فى مدينة القاهرة مثلاً من شبرا الخيمة الى حلوان يتخطى فى دلالاته الاجتماعية كل دلالاته الاقتصادية .

وأرقام توزيع العمالة كأرقام البطالة غير دقيقة فالبطالة السكّانة في الريف وفي القطاع الزراعى بالذات تمثل نسبة عالية من العمالة القائمة أما البطالة الرسمية فقد بلغت في عام ١٩٧٤ نسبة ١٠.٤٪ من القوة العاملة . وكانت الخطوة الانتقالية قد حاولت خفض هذه النسبة إلى ٩.٣٪ . ويلاحظ البنك الأهلى في نشرته الاقتصادية أن (احصائيات البطالة في مصر لا تكون عادة على مستوى مرتفع من الدقة لاقصاها في كثير من الحالات على تسجيل حملة المؤهلات الراغبين في العمل بالحكومة والقطاع العام دون عشرات الآلاف من الذين يمارسون أعمالا ثانوية لا يمكن أن نخرج عن مفهوم البطالة المقنعة . فالمعدل الحقيقى للبطالة هو أكثر ارتفاعا من ذلك الذى تضمنته الخطوة ، الأمر الذى يستلزم علاجاً بصورة أكثر جدية) .

الأجور

وعلى الرغم من المحاولات التى تمت خلال الخطوة الخمسية الأولى لرفع نصيب العمل من الدخل القومى ، وبالتالى لرفع مستوى الأجور ، فإن متوسط الأجر السنوى على مستوى الاعتماد القومى لم يزد في عام ١٩٧٣ عن ١٧٦ جنيهاً ومع أن هذا الرقم متوسط احصائى تعينه كل عيوب المتوسطات الاحصائية ، إلا أنه حتى داخل هذا المتوسط وفي تركيبه سنجده مفارقات على أكبر درجة من الأهمية إن دراسة الأجور في مصر لم تتم حتى الآن ، ولا أستطيع هنا أن أقدم سوى قشور منها .

أولا : ينخفض متوسط الأجر في القطاعات السلبية من زراعة وصناعة

إلى ١١١ جنيهها في السنة ، بينما يتضاعف تقريباً في قطاع التوزيع إلى ٢٠٧ جنيهها ، ويبلغ أكثر من ثلاثة أمثاله في قطاعات الخدمات فهو ٣٤٧ جنيهها وتلك علامة طفيلية تكشف عن الفجوة الكبيرة بين أهمية الانتاج المادى والانتاج غير المادى في المجتمع .

ثانياً داخل القطاعات السلمية ، يبلغ متوسط الأجر في الزراعة ٥٨ جنيهها في السنة كلها ، بمتوسط شهرى يقل عن خمسة جنيهات ، بينما يبلغ في الصناعة ٣٦٩ جنيهها في السنة ، أى أكثر من أربعة أمثال الأجر في الزراعة . فإذا علمنا أن الزراعة تستوعب نصف عدد عمال مصر ، لتبيننا عندئذ مدى انهيار المستوى المعيشى للعمال المصريين ، وبالتالي عمق التخلف الاجتماعى الذى يحول دون التقدم مهما اقتنعنا من أشكال التحديث على السطح ، وبخاصة في المدينة أن هذا يكشف أيضاً عن أن مستقبل التقدم إنما يكمن في الصناعة ، في المدينة والريف على السواء .

ثالثاً : على الرغم من حقيقة أن عدد العاملين في القطاع الخاص أكبر من ضعف عدد العاملين في القطاع العام ، فإن اجمالى أجور هؤلاء العمال يساوى ضعف اجمالى الأجور في القطاع الخاص وبمحصبة بسيطة تبين أن متوسط الأجر السنوى في القطاع الخاص — يمثل الاقتصاد الحر والحافز الفردى والملكية الخاصة — منخفض إلى ربع مثيله في القطاع العام فهل تحتاج بعد لبرهان آخر لبيان مدى الاستغلال الرأسمالى ؟ صحيح أن القطاع الخاص بالمدن في الزراعة . لكن القطاع العام كان

بدوره محاولة للتقدم ليس فقط على المستوى الاقتصادى بل والمستوى الاجتماعى أيضاً

وعندما نطالع احصائيات الأجور ، فيجب أن يكون حاضرا في الذهن أن هناك تضخما وارتفاعا مستمرا فى الأسعار ، يبتلع ليس فقط أى زيادة مخططة فى متوسط الأجور على المستوى القومى ، وإنما يهبط أيضاً بالقدرة الشرائية الفعلية للأجور . وعندئذ علينا أن نتأكد أن الطبقة العاملة هى طبقة معرومة من فرص زيادة الأجر خارج فرصة العمل الإضافى . ففرصها معروفة وبخاصة بالنسبة للعمال الصناعيين المصنوعين طوال ساعات العمل أمام الآلات العمياء .

ولسوف يضيف الانفتاح عنصراً جديداً فى الصورة ، وذلك باسم إعادة النظر فى حجم وأساليب أعداد القوى العاملة . سوف تحاول بعض المشروعات الجديدة استخلاص أكفأ العمال ، ودفع أجور أعلى ، لكن بغير ضمان للمستقبل . وسوف تجرى محاولة تقديم مثل أعلى رأسمالى يستوعب بعض طموح بعض العمال فى رفع مستوى معيشتهم ولو يأمل شق وحدة الطبقة العاملة

٥ — الاستغلال الرأسمالى

فى هذه الأوضاع الاجتماعية التى تشهد اضطرابا بين الرأسماليين من جانب والعمال وبجانبهم القمات الوسطى من فلاحين وحرفيين وتجار

وموظفين من جانب آخر ، يفتح السبيل واسعا أمام الاستغلال الرأسمالى باسم الانتاح داخليا وخارجيا وتسرى بطريقة طبيعية كافة القوانين الموضوعية لأى اقتصاد رأسمالى ، وبخاصة السعى لزيادة الربح ، باطالة يوم العمل ، وانقاص الأجر ، وزيادة كثافة العمل لكنهما قوانين الرأسمالية فى بلد متخلف يمنح رأس المال الاجنبى كل حرية الحركة وكل حرية النمو ومن ثم يتعرض الاقتصاد القومى بأكمله لخطر الاستغلال الرأسمالى الخارجى أى لخطر الاستعمار الجديد وفقدان الاستقلال .

وفى ظروفنا الحالية ، يعيننا أن ننوه — من بين صور الاستغلال الرأسمالى — بصور أخيرة تكشف عن تعمق العلاقات الرأسمالية واتخاذها أشكالا تثير القلق لأنها تشدد من وطأة هذا الاستغلال فى مواجهة الأغلبية الساحقة من المصريين ، بل وضد أجزاء من الرأسمالية نفسها مثل الرأسمالية المتوسطة التى تشكل الفئة العليا من الرأسمالية الوطنية

فى هذا الصدد ، اذن ، نود أن نعرض سريعا لظواهر ثلاث هى استفحال التضخم والغلاء وسوء توزيع الدخل القومى ، واستشراء الفساد والانهلال الاجتماعى

استفحال التضخم والغلاء

منذ عام بالتحديد ، نشرت فى مجلة (الطليعة) دراسة وافية عن التضخم فى بلادنا ، كشفت عن خطورته وتنبأت باستفحاله ان لم تبادر الدولة باتخاذ الإجراءات الجذرية الواجبة ، وفى مقدمتها الحد من

تأثيرات السوق الرأسمالية العالمية التي تسجل تصاعدا في التضخم على سوقنا المحلية،
واحكام القبضة على تيارات التجارة الخارجية وبخاصة الواردات، ومواجهة
الرأسمالية الطفيلية ذات الدخول العالية والضغط الاستهلاكي الترفي .
كان معنى ذلك بصراحة الحد من الانفتاح لا التوسع فيه .

واليوم ، وبعد عام كامل ، نستطيع أن نقول أن التضخم قد أنهك
اقتصادنا القومي ، وأفقر شعبنا العامل .

(i) فإطلاق حرية الاستيراد والتصدير للرأسمالية قد انتهى بانقلاط
الواردات إلى عجز في ميزان المدفوعات لم يسبق له مثيل وتحمات
الواردات من أوروبا الغربية والولايات المتحدة بفوائد وتكلفة باهظة .
كان المدفوع ثمنا للواردات حتى عام ١٩٧٣ يمثل ٢٠٪ من اجمالي الناتج
القومي ، فارتفعت النسبة في عام ١٩٧٤ إلى الثلث وهي تقترب في العام
الحالي من النصف وقد تزيد .

(ب) كذلك فإن إطلاق حرية النمو الرأسمالي في الداخل معناه المزيد
من فرص نمو الرأسمالية الطفيلية والمزيد من الدخول الطفيلية ، وبخاصة
ما اقترن مع التوسع في عمليات التعمير بالقناة من دفع قوة شرائية هائلة
في الأسواق بلامقابل من السلع ورفع أسعار بعض المحاصيل واستمرار
التوسع في الاتفاق العسكري ، ومع استمرار ارتفاع الواردات الغذائية
وتدهور متوسط غلة فدان القطن وتناقص حصة المحصول من ١٠ر٨

مليون قنطار في عام ١٩٦٥ إلى ٧٨٨ مليون قنطار في عام ١٩٧٥ ،
وارتفاع الاستهلاك المحلي منه بحيث لم يعد القطن هو المحصول الذي يدفع
وارداتنا .

(ج) ومن ثم انتهى كله إلى اضطراب المعجز في الموارد المحلية وإلى
استمرار الاتجاه الدولة للتمويل بالمعجز أى إصدار البنسكنوت . لقد ارتفع
إصدار البنسكنوت من ٦٦٤ مليون جنيه في منتصف ١٩٧٥ — أى
أوشك أن يتضاعف في أقل من ثلاث سنوات . لدرجة أن أصبح
المصدر من البنسكنوت يزيد أحياناً في الأسبوع الواحد بمقدار ١٤
مليون جنيه .

وينعكس هذا الوضع بسرعة فائقة على مستويات الأسعار وبغض
النظر عن حقيقة أن الأرقام القياسية للأسعار غدت لا تعبر عن حقيقة
التضخم ، فإنها مع ذلك تعبر عن الاتجاه الدائب الصعود للأسعار ولن تدخل
في خضم هذه الأرقام ، لكننا سنكتفي بمرض أهم ما نتم عنه من
اتجاهات

أولاً اشتدت وطأة التضخم بعد حرب أكتوبر مباشرة . وباتخاذ
سنة ١٩٦٧ سنة أساس ، بلغت أسعار المستهلكين ١١٩ نقطة في ديسمبر
١٩٧٢ ثم ارتفعت بمقدار ٥ نقط لتبلغ ١٢٤٫٧ في أكتوبر ١٩٧٣ ،
ثم قفزت ١٧ نقطة لتصل إلى ١٤١٫٣ في أكتوبر ١٩٧٤ ، ولم نحصل
بعد على أرقام ١٩٧٥ .

ثانيا : ارتفعت أسعار المواد الغذائية أكثر من ٢٤٪ خلال ١٣ شهراً فقط مقابل ارتفاع لم يصل إلى ٢٣٪ خلال السنوات الست السابقة . مع العلم بأن نسبة الدخل التي تخصص للغذاء تبلغ ٥٧٪ على الأقل من الدخل ، وهي نسبة تزيد كثيرا لدى الطبقة العاملة .

ثالثا : ارتفعت أسعار الاستهلاك في الريف بأعلاها في المدن . ف فيما عدا الخضروات ، فإن أسعار اللحوم والأسماك والبيض والمشروبات والملابس هي في الريف أعلا — ناهيك عن فرق الأسعار الدائم بالنسبة لباقي السلع الغذائية والمنزلية مثل السكر والشاي والزيت والحلوة والصابون

رابعا : بالنسبة للخضروات وكذلك الفواكه ، تتمثل أرباح عملية التسويق من الحقل إلى المستهلك وما بين تاجر الجملة وتاجر التجزئة ٦٠٪ على الأقل من الثمن الذي يدفعه المستهلك في المدينة ومن هنا فالمستهلك والمنتج هما الضحية هنا . ولقد تمت تصفية الشركة العامة الوحيدة التي جوؤت على اقتحام مجاهل تجارة الجملة في الفواكه والخضروات

خامسا : بلغ ارتفاع إيجارات المساكن في المدينة حدا بحيث تزيد في حيان كثيرة عن ١٠٠٪ من الدخل الشهري لرب الأسرة ، يقابل ذلك الدخول المتساقطة من السماء لشريحة معينة من ملاك أراضي البناء والمباني السكنية التي تحولت إلى ضاربة على الاسعار .

سادسا : فى ظروف مجتمع يستهلك ٩٨٪ من مواطنيه ٤٤٥٪ من مجموع استهلاكه ، بينما يستهلك ٩٠٢٪ وهم الاغلبية الساحقة ٥٥٥٪ من الاستهلاك ، بل وداخل الفئة الأولى فإن نسبة ٢٣٪ فقط من المواطنين تستهلك وحدها ٢٤٪ من حجم الاستهلاك ، كفت أسر عديدة متوسطة عن تذوق اللحم وشرب اللبن وأكل البيض وأخذت تنسج يوما بعد يوما قائمة السلع الغذائية التى يتم الاستغناء عنها . ولذلك لم تقاجأ حين أسفر تحقيق أخير عن أن من بين كل ١٠٠ تليذ مريض يوجد ٩٩ منهم مرضى بالانيميا وسوء التغذية .

كل هذا ، ومازال الافتتاح الخارجى والداخلى فى بدايته .

سوء توزيع الدخل القومى

يعمل المواطنون سنوياً داخل قطاعات الإنتاج على خلق الدخل القومى للبلاد ، هذا الدخل الذى يتم توزيعه فيما بعد عليهم طبقا لتقسيمهم — حتى الآن — إلى ملاك وعاملين . ولقد أدت الاصلاحات الاقتصادية والتأمينات الكبرى ابتداء من عام ١٩٦١ إلى قلب الاتجاه العام للدخل فى العلاقة بين الملاك والعاملين . فارتفع نصيب العمل من ٤٠٪ من الدخل القومى إلى ٤٧٪ فى نهاية الحطة الخمسية الأولى . واضطرت الاتجاه على الرغم من الهزيمة فبلغ ٤٩٥٪ فى منتصف عام ١٩٧١ ، وبذلك اقترب نصيب العمل من نصف الدخل القومى . ولكنه لم يلبث أن هبط .

في عام ١٩٧٢ إلى ٤٦٣٪ ، بينما ارتفع نصيب الملكية من ٥٠.٥٪ إلى ٥٣.٨٪ ومن ثم بدأ الاتجاه الصعودي لأصحاب الملكية . وجاء الانفتاح الاقتصادي لخطه اتجاهها لارجعة فيه .

بداخل القطاع العام ، مثلا ، تجري عملية استيعاب فائضه الاقتصادي بألف وسيلة ، بحيث يتحول بالفعل إلى مصدر لا ينضب لتكوين ثروات رأسمالية ، بينما تتحول علاقات الانتاج بداخله إلى علاقات رأسمالية في الأساس ، ترعاها عناصر الرأسمالية البيروقراطية وفي هذه الاثناء ، يتحول دور القطاع العام إلى دور القطاع التابع ، المكف ببناء الهيكل الاساسي وتقديم الساب والمواد الخام والتعهد ازاء الخارج لمصلحة الرأسمالية النامية ، أفرادا وطبقة . ونجاح كل رأسمالي في تحويل فائض القطاع العام إلى ثروة فردية أمر يتوقف — إلى حد كبير — على اجتهاده الخاص . لكن الطبقة ككل تستولى على الفائض بطريقة اجمالية تحدث على المستوى القومي

في عام ١٩٧٤ ، على سبيل المثال ، بلغ الفائض الاقتصادي في قطاع الأعمال ٨٥٤ مليون جنيه . لكن صافي المعجز بلغ ٦١٣ مليون جنيه ، نتيجة لزيادة عجز العمليات الجارية أغلبية هذا المعجز الجارى وهى ٥٥٦ مليون جنيه ، سجلتها الهيئات العامة ، بحيث استوعبت وحدها أكثر من ٦٠٪ من جملة الفائض الجارى في قطاع الأعمال . هنا يتم

تبريد الفائض الجارى للقطاع العام على أجهزة الدولة وفى الوقت نفسه، بلغت الإيرادات الجارية فى الميزانية العامة ٢٦٤٢ مليون جنيه ، منها ٧١٥ مليون جنيه إيرادات سيادية بنسبة ٢٧٪ من اجمالى الإيرادات الجارية غير أن أغلب هذه الإيرادات السيادية قد جاء من الضرائب ، وأغلب هذه الضرائب قد جاء من الضرائب غير المباشرة التى تشكل ٦٣٪ من اجمالى حصيللة الضرائب ، وكانت فى العام السابق ٦٠٪ فقط.

وهكذا طرح بالسكامل قضية جوهرية هى مدى مساهمة الرأسمالية فى استثمارات التنمية وفى إيرادات الميزانية الجارية بالنظر إلى نصيبها من الدخل القومى . فالحقيقة الصارخة هى أن الجزء الأساسى من دخول الفئات المالكة ، الرأسمالية التجارية الربوية والمالية وملاك الأرض ، إنما يتجه للاستهلاك غير الانتاجى ، مما يحبط بالنصيب المتحصل للادخار والاستثمار ، ويجعل تركيبة السوق الداخلية غير ملائمة للتنمية الاقتصادية. وفى الوقت ذاته ، يتم تبريد جزء كبير من دخولها على الاستهلاك ، وبخاصة الواردات الاستهلاكية الترفية اللازمة لاستخدام الطبقات المتميزة مما يبتلع حصيللة العملة الأجنبية المسكنسة من الصادرات ، ويضاعف من عجز ميزان المدفوعات .

ولننظر فى دلالة هذه الأرقام :

فولا : أن توزيع الدخل بحسب الأسرة يحل ٣٤٪ من مجموع

الأسر المصرية يحصل على ١١٪ من مجموع الدخل القومى ، بينما ٥ ٪ فقط من مجموع هذه الأسر نصيبه ٢٢٪ من الدخل القومى .

ثانيا : أن ٢٣٪ من مجموع المصريين يستهلكون ٣٤٪ من مجموع الاستهلاك القومى ، وعلى أحسن الفروض فإن ٩٨٪ من المصريين هم أصحاب الدخل المرتفعة يمثلون ٤٤ر٥ ٪ من مجموع الاستهلاك وهكذا يتم الحفاظ على المستوى المتدنى لحياة الشعب .

ثالثا : أن معدل الادخار القومى الذى هبط إلى ٧ ٪ من الناتج القومى الاجمالى ، أقل بلاشك من نسبة الاستثمار الثابت المطلوبة ولقى بلفت ١٤ ٪ ، ومن ثم فالفجوة كبيرة بين الاستثمار الفعلى والادخار المحلى .

رابعا : هكذا فان قضية اختلال التناسب بين الاستهلاك والاستثمار واضحة كل الوضوح . إن الرأسمالية المصرية تستهلك ولا تدخر ، وحين تدخر فهي تمارس الأنشطة الطفيلية ومن ثم لا تزيد عن الثروة المادية للمجتمع ، أى أنها لا تستثمر . أنها ترفض أن تتحمل العبء المفروض أن تقوم به فى التنمية الاقتصادية . أن الرأسمالية تستهلك ولا تستثمر ، ثم ترفض بعد ذلك أن تضحى مثلما يضحى غيرها من الطبقات .

أنها لا تقدم الفريضة الواجبة عليها نمو المجتمع والدولة ، بل ولا تتورع عن ابتزاز الدولة باستمرار . فالدخل الطفيلية بطبيعتها متهربة

من الضرائب . ولقد رفضت الرأسمالية الزراعية مشروع ضريبة الحدائق .
وأكثر من ذلك ، فإن لجنة مشتركة من مجلس الشعب والحكومة تكرر
مطلب الرأسمالية بمناسبة الانفتاح الاقتصادي في الضرائب (تتمشى
مع سياسة تنشيط القطاع الخاص وتكفى لاجراء المستثمرين الأجانب) .
ثم تصوغ موقفها في كلمة واحدة هي عدم وضع أى حدود على نشاط أو
مكاسب أى فرد وتستجيب الحكومة على الفور وتقرر بالفعل تخفيض
الحد الأقصى للضريبة على الأرباح العام من ٩٥ ٪ الى ٧٥ ٪ . وكان
وزير المالية قد رأى العكس تماما قبل أن يكون وزيراً للمالية فقال فى
عام ١٩٧٣ (كان يجب أن يتم تحسين أجور صغار العاملين على حساب
الدخل الكبيرة والدخول الطفيلية التي كان يجب امتصاص القدر الأكبر
منها . مازالت هناك ضرورة للضغط على استهلاك الطبقة العالية الدخل
بالقدر الذى يتعادل مع الزيادة فى استهلاك الطبقات صغيرة الدخل حتى
يمكن الحفاظ على استقرار الأسعار . ولذا فإننا نوصى بفرض ضرائب اضافية
على أصحاب الدخل الكبيرة والدخول الطفيلية واحكام النظام
الضريبي) .

ولا تتورع الرأسمالية عن ابتزاز الدولة كلما سئحت الفرصة فالحكومة
مثالبيع القطن لمتبجي الغزل بالسعر المحلى المنخفض عن الثمن الخارجى
للقطن . ثم تباع الغزل للنساجين بشمن محلى للغزل منخفض جدا .
وفكرة الدولة هى تمكينهم من الانتاج بتكاليف مخفضة لبيع منتجاتهم

بأثمان منخفضة . لكن النتيجة كانت أن أصبح الاتجار في الفزل يدر أرباحا ضخمة على منتجي المسوجات ، وأن أسعار الأقمشة المنتجة في القطـاع للخاص أعلا بكثير من تعريفته الرسمية في الوقت نفسه ، تم محاسبتهم ضرائبيا على أسعار التسعيرة . وهكذا يحصلون من كل جانب على أرباح ضخمة لا يتحملون عنها التزاماتها الضريبية

لقد رفضت الرأسمالية أن تضحي حتى بعد هزيمة يونيو، والتفت عندئذ حول الدعوة لبناء اقتصاد حرب ، بل تحولت عندئذ الى الضبط على النظام في محنته ، وراحت تجني الأرباح من وراء تنازلاته لها . وتحمل الشعب بالأعباء كلها وما زال . وجاء الانفتاح ليضاعف من الدخول ومن اثروات ويعنى رأس المال الأجنبي والمشارك من كل التزام بالضرائب أو الرسوم ، بحيث أصبحت الدولة تجمع الموارد من أغلبية المواطنين وتضعها في أعمال مربحة للأقلية .

استشراء الفساد والانحلال الاجتماعي

في مجتمع تضطر عليه هذه الرأسمالية الجديدة ، ذات التكوين التاريخي المعين ، بغلبة رأس المال التجاري وعليها وبطبيعته الطفيلية ، هذه الرأسمالية الراضة لتحمل مسؤوليتها الوطنية ، والمرتبطة بألف وسيلة برأس المال الأجنبي المغامر ، لا بد أن يستشري الفساد وتعمق عوامل الانحلال الاجتماعي وفي هذا المضمار تتحمل الرأسمالية الكبيرة الراهنة أكبر المسؤوليات . ان الرأسمالية الكبيرة القديمة التي صفت كانت رأسمالية

أسهم وسندات ، أقامت شركات صناعية وتجارية وبنوكا . ومع ذلك فاقصد كانت شريحة اجتماعية رقيقة بل وبالغة الرقة . كان ٦٢ ٪ من مجموع الأسهم بأيدي ٩ ٪ من مجموع المساهمين . بل ان اجراءات التأمين ونزع الملكية في عام ١٩٦١ لم تمس في مجموعها سوى ٧٣٠٠ فردا . وقتها كان في مصر أربعة أفراد فقط هم كل أصحاب الملايين أما الرأسمالية الكبيرة الجديدة فهي تتعامل في الأنشطة الطائفية وبخاصة التجارة هناك بالطبع أجزاء هامة منها بيروقراطية وصناعية ، لكنها لا تشكل السمة العامة للرأسمالية الحالية التي تقف على رأسها فئة اجتماعية عريضة يقدر عددها بالآلاف من أصحاب الملايين الذين يصبحون صباح مساء بمحمد الانفتاح

هذه الرأسمالية الكبيرة، الطفيلية ، تمارس الفساد والافساد كأسلوب حياتها اليومية . مصر في نظرها حقل لأعمال المضاربة . تنشر فيها اقتصاد الصفقات والعمولات وتقيم مجتمعات الرشاوى والارتزاق وتطلق في أرجاء البلاد حكم شريعة الغاب وازاء الوضع الاقتصادي المتدهور للجماهير ، فانها تعمل لافساد وعى وضمير الشعب ، وبخاصة الفئات الوسطى، من أجل ترويضها وفرض الواقع عليها ، في جرعات ، وعلى دفعات ، تجنبنا للمقاومة المباشرة . وتجري عملية غسيل للدماغ ، تجعل الشعب وبخاصة الفئات الوسطى في حالة من الحيرة الدائمة تصل الى حد التخدير . وفي هذا الجو بالذات يتم الاعلان بكل الطرق عن استتباب السلام الاجتماعى واستقرار العلاقات الاجتماعية — بينما تزحف قوة الرجعية الجديدة بالتعاون مع الاستعمار

الجديد لاحتلال مواقعها . داخل أجهزة السلطة في الدولة ، رافعة لافتات
الانفتاح السياسى فى أعقاب الانفتاح الاقتصادى . وتذكر هنا حكمة
الميثاق الوطنى حين قال

« ان صنع التقدم بالطريق الرأسمالى لا يمكن من الناحية السياسية الا أن
يؤكد الحكم للطبقة المالكه للمصالح والمحتكرة لها ان عائد العمل فى
مثل هذا التصور يعود كله الى قلة من الناس يفيض المال لديها لدرجة أن
تبدده فى ألوان من الترف الاستهلاكى يتحدى حرمان الجموع . ان ذلك
معناه زيادة حدة الصراع الطبقي والقضاء على كل أمل فى التطور
الديمقراطى » .

ولذلك نقول ان الرأسمالية الراهنة رأسمالية متخلفة تنمو فى اطار
من التخلف انها رأسمالية فى غير أوانها ، بلا ماض ولا حاضر ولا
مستقبل متعجلة للكسب بل للنهب . تريد أن توجد بينا الرأسمالية الأم
تنتهى فى العالم كله . وتريد أن تنمو بينا الازمة العالمية تخفق الرأسمالية
بشدة لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية ، بحيث أصبحت (شركات
وقطاعات بل ودول بأ كلها على وشك الانهيار) . فهل تنهار الرأسمالية
عالميا انقوم هنا فى مصر ؟ انها اذن لرأسمالية قصيرة العمرئلمها طبقة قصيرة
النظر



فهرست

صفحة

٥

مقدمة

القسم الأول :

- ١٩ الافتتاح الاقتصادى فى التحضير
- ٢١ . الفصل الأول : لماذا القطاع العام ؟
- ٣٦ . الفصل الثانى : لماذا يخسر القطاع العام ؟
- ٥٧ . الفصل الثالث : هل نبيع القطاع العام لرأس المال المحلى
- ٨٠ . الفصل الرابع : هل يقوم رأس المال الاجنبى بالتنمية ؟

القسم الثانى :

- ١٠٣ الافتتاح الاقتصادى فى التنفيذ
- ١٠٥ . الفصل الخامس : قانون الافتتاح الاقتصادى
- ١٢٩ . الفصل السادس : القاعدة الاجتماعية للافتتاح الاقتصادى

القسم الثالث :

- ١٥٣ نتائج الانتاج الاقتصادى
- ١٥٥ الفصل السابع : تغيير المقومات الأساسية للاقتصاد القومى
- ١٨٨ الفصل الثامن : سيطرة المفهوم الرأسمالى للتنمية الاقتصادية
- ٢٣٩ الفصل التاسع : سيطرة علاقات الإنتاج الرأسمالية